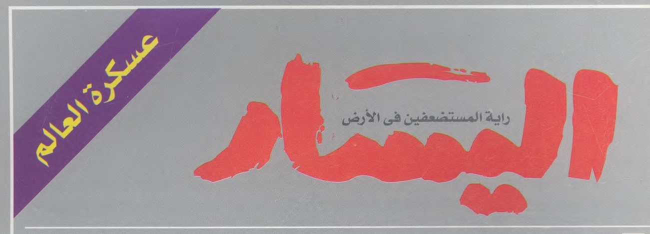


اليسار/العدد ١٢٣ / سبتمبر ٢٠٠١ / جماد ثان ١٤٢٢ هـ / الثمن : ٣ جنيهات



مؤامرة أمريكية للإلتفاف حول التكامل الزراعى المصرى السودانى

الفصل من طرف واحد بين إسرائيل وفلسطين

«الاسقف المنخفضة» والوسطية والاشتراكية

قراءة فى البرنامج السياسى للاخوان المسلمين

أفريقيا بين نوايا الكبار وخطط الفقراء

العرب وأمريكا .. من يضغط على من ؟!

عشرون عاما على مذبحة سبتمبر ١٩٨١



فى هذا العدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

سكرتير التحرير

خالد البلشى

المستشارون

أحمد نبيل الهلالى

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

محمد وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

عبد الغنى أبو العينين

د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و٤٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: ٥٧٨٦٢٩٨

لليساردر

صفحات أقل .. ولكن

سيلاحظ قراء هذا العدد أن هناك تخفيضا فى عدد صفحاته .ومن حقهم أن يعرفوا السبب.

ويبدو أن اجازات الصيف وموجات الحر الشديد المتتالية حرمتنا من مساهمات أساسية خاصة مشاغبات «**صلاح عيسى**» التى تميزت بما تدخله على نفوسنا من بسمة وسخرية راقية وعمق فى تناول القضايا الساخنة تدفعنا للتفكير والتأمل. لقد هرب« **صلاح عيسى**» إلى الساحل الشمالى ليستريح من عناء عمل متواصل فى «**صحيفة القاهرة**» «الأسبوعية» وكتابات أخرى فى صحف مصرية وعربية طوال ما يزيد عن ١١ شهرا دون انقطاع.

ويغيب أيضا عن هذا العدد قلم« **أحمد يوسف**» الذى تميز بتناول جديد تماما لأفلام وقضايا السينما المصرية ،بجمع بين فنيات السينما ، وموقفها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ،ووضعها كصناعة فى نفس الوقت. وتبرز فى كتابات **أحمد يوسف** الاستقامة وغياب المجاملات والانحيازات المعتادة والحرص على البحث والدراسة ،وهو أمر يصعب أن نجده فى أغلب الكتابات النقدية عن السينما فى مصر.

السبب الآخر لتخفيض صفحات هذا العدد **يرتبط بأزمتنا المالية المستمرة** فاليسار تعتمد على دخل التوزيع والاشتراكات .وقد حرمنا من الاعلانات التى تشكل ما يقرب من ٦٠٪ من دخل أى مطبوعة صحفية .وحاولنا أن نعوض هذا النقص بمساهمات وتبرعات الأصدقاء . ويبدو أننا أثقلنا عليهم ،وهو ما إضطرنا للتوقف عن الصدور عدة مرات.

ومع ذلك ورغم تخفيض صفحات هذا العدد فقد حرصنا على أن نقدم لقرائنا وجبة كاملة قدر الإمكان.

خصصنا افتتاحية العدد للجهود العربية- المصرية تحديدا- لمحاولة اقناع الولايات المتحدة بتغيير سياستها فى المنطقة والأسباب التى أدت وتؤدى إلى فشل هذه السياسة.

وتذكرنا مرور **٢٠ عاما على مذبحة سبتمبر ١٩٨١** فكتب «**مدحت الزاهد**» مقالا حول مقارنة منهج السلطة عام ١٩٨١ ،ومنهجها الآن وتحولها من الصدمات الكهربائية إلى الذبح بسكين بارد.

وكتب« **عريان نصيف**» عن التآمر الأمريكى ضد التكامل الزراعى المصرى السودانى ، رغم أنه لم يبدأ بعد! .. وبمناسبة انتخابات الجمعيات التعاونية الزراعية ، كتب « **أحمد الحدينى**» عن أهمية تجديد شباب الحركة التعاونية الزراعية .وركز « **محمد جمال إمام**» على ظاهرة جديدة فى الحركة العمالية توشك أن تصل إلينا ، وهى ظاهرة « **أصحاب الياقات السلكية، والعمل عن بعد**».

وأفردنا مساحة كبيرة للكاريكاتير حيث يقدم لنا « **عمرو سليم**» رسام الكاريكاتير اللبنانى « **سعد حجو**».

واحتل الهم العربى المساحة الأساسيه فى هذا العدد .من رسالة القدس التى كتبها« **حنا عميرة**» حول سياسة شارون المتأزمة بين الأمس واليوم ،إلى رسالة حيفا من« **نظير مجلى**» التى تتناول سياسة إسرائيل للفصل من جانب واحد بين إسرائيل وأراضى الضفة الغربية ، ورسالة دمشق التى كتبها « **حسين العودات**» عن« **سوريا العراق والكويت**» .وركزت رسالة عمان على احتفال الحزب الشيوعى الأردنى بمرور خمسين عاما على تأسيسه ،وكتب « **فيصل حورانى**» عن مغزى هذا الاحتفال. واكتمل الحلف العربى بدراسة « **أمينة النقاش**» حول موقف الصحافة المصرية عن العلاقات المصرية السودانية.

فى الساحة الدولية ،يواصل « **نبيل يعقوب**» كشف ابعاد السياسة الألمانية الجديدة بالنسبة للهجرة الأجنبية ، ويكتب « **حلمى شعراوى**» عن نوايا الكبار وخطط الفقراء فى أفريقيا، ويرسم لنا« **أشرف الصباغ**» السيناريوهات المختلفة لعسكرة العالم كما يراها من موسكو.

وفى رحيق السنين يواصل « **د. سمير حنا صادق**» كشفه لطبيعة « **الوحوش التى نتعولم تحت قيادتها**» ويحدثنا د.**رفعت السعيد**»عن محاولات « تجديد الدين».

وفى باب مداخلات يشتبك « **أحمد طاهر**» مع الحوار الدائر على صفحات اليسار حول الموقف من الإخوان المسلمين ،وترد « **فريدة النقاش**» على ماطرحه « **د. رفعت السعيد**» تحت عنوان «الاسقف المنخفضة» فى العدد الماضى.

فهل نجحنا فى إرضاء قارئنا رغم تخفيض عدد الصفحات؟!.

اليسار

موقفنا

العرب وأمريكا .. من يضغط على من؟!



بناء على طلب السلطة الوطنية الفلسطينية عقد في القاهرة يوم الأربعاء ٢٢ أغسطس اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني .واتخذ الاجتماع الطارئ عددا من القرارات من بينها« إقرار خطة التنسيق والتحرك الدبلوماسي لوقف حرب الإبادة التي يشنها رئيس وزراء إسرائيل» «**أرييل شارون**» ضد الشعب الفلسطيني ،وتشكيل وفود وزارية لزيارة العواصم العالمية ،مثل لندن وباريس وواشنطون ، لشرح الموقف الفلسطيني وحقائق العدوان الإسرائيلي عليه ،**وبصفة خاصة لأعضاء الكونجرس الأمريكي**» ،وتأكيد «الدعم العربي المطلق ماديا وسياسيا للانتفاضة الفلسطينية باعتبارها مقاومة مشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي ،وتأكيد عروبة القدس ، وإنهاء احتلال إسرائيل بيت المشرق في أسرع وقت، وتنشيط لجنة المقاطعة العربية ضد إسرائيل والالتزام بتنفيذ قراراتها ،والعمل على وقف الاتصالات السياسية مع إسرائيل».

وطبقا لما نشر في الصحف فقد« تطرق الاجتماع لبحث **إجراء مفيد يستهدف الضغط على المصالح الأمريكية والغربية** ،الخاصة بالدول الصناعية الثماني الكبرى ،لكي تتحرك لتهديد حكومة شارون بفرض عقوبات اقتصادية عليها » و« تشكيل فريق عمل لمتابعة موضوع الحماية الدولية للشعب الفلسطيني سواء من خلال الأمم المتحدة أو مؤتمر جنيف للاطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة».

والقراءة الدقيقة لهذه القرارات لابد أن يصيبنا بالأسى ،فالنتائج الفعلية للاجتماع تساوي صفر.

فالدعم المادي والسياسي للانتفاضة قرار إعلامي لا أثر له في الواقع ،وهو مجرد تكرار لقرارات قمتي القاهرة وعمان واللتين انتهينا عمليا إلى لاشئ.فلم يصل الدعم المالي المقرر للانتفاضة و(صندوق دعم الانتفاضة وصندوق القدس) ، وانصب الجهد السياسي على التوصل لما سمي وقف العنف أو وقف اطلاق النار بما يعني وقف الانتفاضة.

وتنشيط المقاطعة العربية الاقتصادية ضد إسرائيل ووقف التطبيع ثبت عمليا أن غالبية الدول العربية غير مهتمة به .فاجتماع لجنة المقاطعة العربية ضد إسرائيل الذي عقد في دمشق أخيرا لم تحضره سوى ١٣ دولة عربية فقط .ومصر والأردن لا تلتزمان بهذه القرارات بمقولة وجود معاهدات بينهما وبين إسرائيل ،وهو ما يعني **غياب المقاطعة وأولوية المعاهدات مع إسرائيل على أي التزامات أو معاهدات أخرى بما فيها الالتزام بقرارات الجامعة العربية والقمم العربية».**

والعمل على وقف الاتصالات السياسية ،كان نقطة خلاف رئيسية بين سوريا ومصر وصدر القرار مشروطاً باستمرار إسرائيل في اعتداءاتها ،ومستثنيا -كما قال **فاروق**

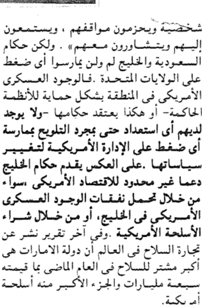
حسين عبد الرازق

قدومى -السلطة الفلسطينية «وستترك لتتصرف حسب الظروف فى ضوء أخضر للقاء« بيريز- عرفات المقترح» ،وهو اللقاء الذى اقترح وزير الخارجية الالمانية «يوشكافيشر» عقده فى برلين ،والذى ينصب -فى حالة عقده- على وقف إطلاق النار التدريجى فى غزة أولا ثم فى سائر المناطق بحيث تدخل تسهيلات على الحصار الإسرائيلى المفروض على الأراضى الفلسطينية المحتلة والمدن والقرى الفلسطينية وفق ما تسمح به الظروف الأمنية فى المنطقة التى يستمر فيها الهدوء .. وبشرط عدم نقل الفلسطينيين المعركة من المنطقة الهادئة إلى مناطق أخرى. مع التهديد أن الجيش الإسرائيلى سيحتل أى منطقة تطلق منها النار على القدس والمستوطنات المحيطة بها،«ولن يسمح بأن يصل الرصاص إلى العاصمة بأى ثمن »..كما قال شارون .وكما أكدت المصادر الإسرائيلية« فالقضايا السياسية لامكان لها فى لقاء برلين ولن تكون مدار بحث».

ولم يفت وزراء الخارجية العرب تأكيد أن الحكومات العربية».لم تتراجع عن المبدأ الذى أقرته من أن **السلام هو خيارها الاستراتيجى**»..أى استمرار رهانها الخاسر على أوسلو وعلى دور الراعى الأمريكى ،فالهدف كما حدده وزير خارجية مصر « **أحمد ماهر**» يتلخص فى أنه « **إذا ضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل لكبح هجومها العسكرى والعودة إلى المفاوضات ،فمصر والأردن سيفعلان الشئ نفسه مع الفلسطينيين.**

ومن الواضح أن التحرك العربى يتركز على إحداث تغيير فى السياسة الأمريكية المساندة بشكل مطلق لإسرائيل ولسياسات شارون تحديداً .وهو ما يبدو مستحيلا فى ظل الأدوات والسياسات المقررة حاليا .فبدون ضغط يهدد المصالح الأمريكية فعليا ودعم عملى يزيد من قدرة الشعب الفلسطينى -الذى قدم حتى الآن ١٢٠٠ شهيد وما يتجاوز ٣٤ ألف جريح -على الصمود ومواصلة الانتفاضة فلا يتوقع أى تغيير فى الموقف الأمريكى أو الإسرائيلى.

والحكومات العربية المطالبة بممارسة هذا الضغط هى الحكومات الصديقة للولايات المتحدة أو ما يسمى بالحكومات المعتدلة، مثل السعودية ودول الخليج ومصر. وكما يقول «جهاد الخازن» فى جريدة الحياة« فالمملكة العربية السعودية هى الأكثر نفوذا لدى الولايات المتحدة والأكثر تأثيرا فيها بسبب المصالح الأمريكية الاستراتيجية فى المنطقة ،وأيضا لأن كبار المسئولين فى الإدارة الجديدة يعرفون المسئولين السعوديين معرفة شخصية ويحزمون مواقفهم ، ويستمعون إليهم ويتشاورون معهم» . ولكن حكام السعودية والخليج لم ولن يمارسوا أى ضغط على الولايات المتحدة .فالوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة بشكل حماية للأنظمة الحاكمة- أو هكذا يعتقد حكامها -**ولا يوجد لديهم أى استعداد حتى بمجرد التلويح بممارسة أى ضغط على الإدارة الأمريكية لتغيير سياساتها .على العكس يقدم حكام الخليج دعما غير محدود للاقتصاد الأمريكى ،سواء من خلال تحمل نفقات الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج، أو من خلال شراء الأسلحة الأمريكية** .وفى آخر تقرير نشر عن تجارة السلاح فى العالم أن دولة الامارات هى أكبر مشتر للسلاح فى العام الماضى بما قيمته سبعة مليارات والجزء الأكبر منه أسلحة أمريكية.

عمرو موسى

والموقف المصرى لا يقل سوءا عن الموقف السعودى والخليجى .فالإدارة المصرية تعتمد كلية على المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية والتى بدأت مع توقيع مصر على اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية (١ر٢ مليار دولار سنويا) .وتدرك أن استمرار الدعم الأمريكى الاقتصادى والعسكرى بصورة أو أخرى مرتبط بالدور المصرى فى تحقيق التسوية السياسية بين الفلسطينيين والعرب من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ، طبقا للرؤية الأمريكية والإسرائيلية ،أى **أن الولايات المتحدة هى التى تمارس الضغط على الحكومة المصرية وليس العكس فى ظل غياب أى رؤية للإدارة المصرية لتحقيق التنمية وتوفير التسليح للقوات المسلحة بعيدا عن الولايات المتحدة.**

ويزيد من عجز الإدارة المصرية اعطاؤها لتعهداتها الواردة فى اتفاقية الصلح بين السادات وبيجين أولوية عن أى تعهدات ، أخرى حتى لو تعارضت مع مصالح مصر الاستراتيجية أو أخلت إسرائيل بتعهداتها إزاء مصر ومنهج التسوية السياسية فى كامبد ديفيد .من هنا **فإن رفض الإدارة المصرية لتجميد اتفاقية الصلح مع إسرائيل ، أو تجميد التطبيع ، أو وقف الاتصالات السياسية مع إسرائيل ، بجعلها عاجزة عن ممارسة أى ضغط على إسرائيل ، أو على الإدارة الأمريكية.**

إن هذه الحقائق المؤسفة تلقى على عاتق الشعوب والأحزاب والقوى الوطنية فى العالم العربى مسئولية مضاعفة لتغيير هذا الواقع العربى والزام حكوماتها باتخاذ مواقف وسياسات أخرى تصب فى استخدام أوراق القوة العربية جميعا ،فبدون مثل هذا التحرك فستستمر السياسات الحالية التى قادتنا إلى هذا المأزق والتى توشك أن تدفعنا إلى هزيمة أخرى تفوق هزيمة ١٩٦٧.

عشرون عاما على مذبحة سبتمبر ١٩٨١

من الصدمات الكهربائية إلى الذبح بسكين بارد

بعد عشرين عاما على حملة السادات ضد معارضيه فى ٣، ٥ سبتمبر ١٩٨١ ، والتى سبقت حادث المنصة ، الذى أودى بحياته ، بعدها بشهر ، أثناء العرض العكسرى لاحتفالات أكتوبر..

يظل السؤال مطروحاً:

هل كانت مذبحة سبتمبر نتاج حالة عصبية ، استبدت بالسادات فى لحظة غضب عاصف ؟ .. أم كانت نهاية طريق ؟ وهل زالت من التربة السياسية كل أسباب الحملة الساداتية أم مازالت هناك ألغام مدفونة مخبأة غير أنهما لم تعد فى الظروف الراهنة قابلة للانفجار دفعة واحدة فتنفجر على دفعات!

قبل تأمل الأسئلة والإجابات .. هناك محظور .. فكاتب هذه السطور لايملك ، على سبيل التشويق والإثارة ، أسراراً جديدة لما حدث فى هذا اليوم الكئيب.

كما أنه لايحمل النبوءة ، بسبتمبر جديد ، قادم على الطريق ، فأحداث التاريخ ، كما يقول **ماركس** ، لاتتكرر مرتين ، إلا **إذا كانت الأولى كمأساة ، والثانية كمسخرة** ! رغم ذلك يبقى للحديث عن سبتمبر ، فى ذكراه العشرين ، دواع وأسباب ، تتصل بمواقف النظام السياسى ، والقوى الاجتماعية ، ساعة المواجهة ، وتتصل بحدود دور الفرد فى التاريخ ، حتى لو كان الزعيم.

ففى أجواء المواجهة الساخنة ، تم التركيز على الاختيار الجنونى **للسادات** ، الذى زج بكل معارضيه ، فى السجون ، وانقلب على تعدديته المقيدة ، ونشب فيها أنيابه وأظافره ، وبالغ فى قوته ، فوسع ضربته من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، حتى سقط مضرجا فى دمائه فى ٦ أكتوبر ، برصاصات نفس القوى ، التى استخدم جنازيرها فى ضرب خصومه..

لكن سبتمبر ، رغم هذا الوجه للمسألة ، كان نتيجة اختيار ، ونهاية طريق ، وليس مجرد حالة عصبية استبدت بحاكم فى لحظة غضب. نعم ، فبين سبتمبر ٨١ ، عندما انقض السادات على كل معارضيه ، وبين نوفمبر ٧٧ ، عندما طار إلى إسرائيل ، فى مبادرته التاريخية المشئومة ، هناك صلة !

وفى الحقيقة ، فان أحداث سبتمبر ٨١ كانت نتيجة لأزمة مزدوجة :

*** مسيرة كامب ديفيد التى فتحت لها زيارة إسرائيل الطريق ، والتى وفرت أسباباً للصدام مع المعارضة.**

*** وطبيعة الدولة البوليسية ، التى توفر للحاكم فرص حل الخلافات السياسية مع معارضيه ، باجراءات القمع البوليسى.**



أنور السادات

صدام حتمى

فمسيرة كامب ديفيد وضعت السادات ، فى صدام حتمى ، مع محيطه العربى ، ومع قوى المعارضة المصرية ، وأجبرته على تحطيم ، وإعادة بناء شبكة علاقات نظامه المحلية والعربية والدولية ، باعتبار أن ذلك أهم ضمانات التسوية. **كان مطلوبا من السادات ، أن يحرق كل مراكبه ، وأن يدمر كل بديل محتمل ، فلايبقى أمامه وخلفه سوى الأعداء ، أو بالأحرى الحلفاء الجدد.** وبالطبع فقد تمت هذه العملية ، ضمن صراع داخلى ، غذته الميول العدوانية لاستراتيجية إسرائيل التفاوضية، والتى تعتبر الاتفاقات مجرد

مدحت الزاهد

قصاصات ورق ، مالم تساندها وقائع جديدة على الأرض ، تمثل الضمانات الأعمق للأمن، **فصيغة الأرض مقابل السلام ، كانت تترجم أمريكيا - وإسرائيلياً ، إلى صيغة التحول الشامل فى بنية ومواقف وتوجهات الأطراف المعادية السابقة ، قبل استعادة الأراضى المحتلة ، ومن هنا نشأت فكرة المرحلية والجداول الزمنية ، كوسيلة اختبار.**

ونلاحظ عرضا أن نفس هذا التوجه ، يمثل الآن جوهر الأزمة الحقيقية فى المسار الفلسطينى ، فرغم فوارق كثيرة بين المسارين ، المصرى والفلسطينى ، فقد كان مطلوبا أن تتحول منظمة التحرير إلى وكيل أمنى لإسرائيل ، مقابل حكم ذاتى يتنكر فى ثياب دولة مستقلة ! وإلا ، فليس أمامها سوى دبابات ومدافع شارون.

حرب على القوى الوطنية

وبالعودة إلى مصر ، فان مسيرة **كامب ديفيد ، لم تضع السادات - فى صدام فقط مع حلفائه القدامى فى المحيط الدولى (الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية) ، وفى المجال الحيوى العربى ، بل وضعته فى تناقض متصاعد مع القوى الوطنية التى عارضت سلسلة التحولات الطارئة على مواقف النظام المصرى** ، سواء فى حملته على الدول العربية التى عارضت رحلة القدس وخط كامب ديفيد ، مثلما عارضت انتقاله إلى مواقع التبعية للولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها الكونية ، **أو حملته الضارية على كل العناصر الإيجابية للعهد الناصرى .. إلخ** ، وردته عن علاقات الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى وحركة التحرر العالمية ، مثلما عارضت الانفتاح " السداح .. المداح " الذى فتح الطريق لتصفية قطاع الدولة ، وتحكم آليات السوق.

كش مات

ولقد تعددت المواجهات بين **السادات والحركة الوطنية من اتفاق سيناء ، إلى المبادرة المشئومة بزيارة القدس، إلى معارضة مشروع مد مياه النيل لإسرائيل ، وبيع هضبة الأهرام** وقد بلغت هذه المواجهات ذروتها بعد زيارة إسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ ، فمثل لعبة الشطرنج ، كانت نقلات السادات التالية لهذه الزيارة والتى وضعته فى صدام حاد مع محيطه العربى والمصرى ، نقلات إجبارية حتى وصل إلى وضع كش ملك !

وفى الواقع فان عنفوان التحول التالى لهذه الزيارة وضغوطه هو الذى فتح الطريق لحملة سبتمبر ، وهو الذى دفع السادات إلى إرتكاب الأخطاء التاريخية التى ارتكبها على الطريق، حيث تعددت محطات المواجهة ، بعدها ، مع الحركة الوطنية المصرية ، وحركة المعارضة بكل فصائلها، **وكانت المواجهة مع اليسار قد بلغت ذرى عالية ، بعد قرارات رفع الدعم عن السلع الغذائية فى يناير ٧٧ ، ومظاهرات الخبز ، التى تفجرت فى كل أنحاء مصر.**

وبعد المبادرة تعددت المواجهات، فشملت مشروعه لمد مياه النيل لإسرائيل وبيع هضبة الأهرام ، وحملته على اليسار والشيوعية ، وسياساته الاقتصادية التى فتحت الأبواب لظهور القطط السمان ، كما شملت المواجهات حملته على انتماء مصر العربى ، وامتدت إلى غارته على ليبيا ، ودعمه لعميل المخابرات الأمريكية موبوتو فى حرب شابا بزائير ، وزجه بأجهزة أمنية مصرية فى نادى السفارى الذى ضم ، مع أجهزة أخرى ، جهاز المخابرات الإسرائيلى (الموساد) وجهاز المخابرات الإيرانى الشاهنشاهى.

الصدمات الكهربائية

وباختصار فان عملية التحول من شبكة علاقات ، إلى شبكة علاقات جديدة ، فى زمن قياسى ، وتحت ضغوط الاحتلال (الأرض مقابل السلام) **كانت تتراكم فى مصر بؤر توتر ومناطق احتكاك ، عالجها السادات** بضربات بوليسية متكررة ، لقوى اليسار ، التى انفردت فى البداية ، بمعارضة كامب ديفيد ، ثم اتسعت الحملة ، باتساع نطاق المعارضة ، خاصة وأن **إسرائيل التى أبرمت مع مصر اتفاق سلام ، كانت تضرب فى بغداد وبيروت ، وتعلن أن القدس صارت عاصمة لها ، على مر الأجيال ، وأنه لاانسحاب من الجولان.**

وقد حاول **السادات** أن يقطع الطريق على تصاعد المعارضة بأسلوب الصدمات الكهربائية الشهير ، وقد أغرته بيئة الدولة البوليسية إلى المبالغة فى قوته وقدراته ، فطال بضربته كل القوى ، دون أن يركز على الخطر الرئيسى ، **ودون أن ينتبه إلى أن مراكز ثقل المعارضة ، قد انتقلت من المعارضة اليسارية ، إلى المعارضة الأصولية ، التى مهد لها السبيل ، وفتح أمامها الطريق ، كوسيلة لضرب اليسار.**

والحقيقة أن **السادات ، كان قد لجأ إلى هذه القوى مضطراً** ، فلم يكن هناك تياراً ساداتيا منظما فى حزب سياسى ، ورغم أن التحول الذى قاده السادات ، كان تعبيرا عن مواقف اجتماعية تنتمى إلى المجتمع القديم والجديد ، أعادت قراءة أوضاع ماقبل .. ومابعد هزيمة يونيو ٦٧ باستنتاج أن الأزمة كانت نتاجا لحالة تطرف ناصرى ، وأن تجاوزها يرتبط بتحقيق مصالحة تاريخية مع الأعداء التقليديين ، إلا أن هذه القوى لم تكن منظمة ، وإن كانت لها تعبيرات فى مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة.

صعود اليسار

وكانت القوى الجماهيرية الصاعدة مابين حربى ٦٧ و٧٣ هى قوى اليسار ، وقوى الحركة الأصولية الإسلامية ، حيث بدأت هذه القوى فى احتلال مواقعها ضمن مراكز المعارضة الساخنة فى أوساط الحركة الطلابية والتجمعات الثقافية والحركة العمالية **كما تم التعبير عنها فى مظاهرات ٦٨ وانتفاضتى ٧٢ و٧٣ ، بينما** خلت الساحة من قوى فعالة ، تعبر عن توجهات النظام ، بعد تصفية التنظيم الطليعى ، فى انقلاب مايو ٧١.

وكانت الغلبة مابين الحربين (٦٧ و٧٣) لقوى اليسار التى طرحت مطالب الحريات الديمقراطية (تكوين الأحزاب والجمعيات ،


حرب أكتوبر وفرت للسادات فرصة إطلاق حملاته الضارية ضد قوى اليسار

وإصدار الصحف ، وحقوق الاجتماع والاضراب والتظاهر) ، كما طرحت مطالب تتعلق باقتصاد الحرب ، وحرب الشعب ، لتوسيع دائرة المشاركة فى الدفاع عن الوطن.

وقد جذب البرنامج الوطنى الديمقراطى قوى عديدة فى المجتمع ولم يتمكن السادات من توجيه حملة ضد برنامج اليسار، فى هذه الفترة ، بسبب الضرورات التكتيكية لاحتمالات الحرب فرغم قبوله مبادرة روجرز وانقلاب مايو ، وجولات يارنج ، وطرد الخبراء السوفيت ، وغيرها من الإشارات ، تم وضع التسوية فى الثلاجة .. غير أن حرب أكتوبر وفرت للسادات فرصة إطلاق حملاته الضارية ضد قوى اليسار ، ومحاولة تنظيم التيار الساداتى فى حزب سياسى ، لملء الفراغ.

العلم والإيمان

وكنتيجة لهذا الفراغ، لجأ السادات إلى الحركة الأصولية ، رغم كل المخاطر التى تنطوى عليها المعارضة باسم كتاب الله وسنة رسوله ، ورغم أن هذه الحركة كانت تعبر عن مظهر آخر من مظاهر سخط الشباب ، الذى انفجر بعد الهزيمة ، التى اعتبرها عقابا من السماء ، نتيجة البعد عن الدين ، والانحراف عن الأخلاق ، فى هذه الفترة نفسها ، **كان السادات يرفع شعار " دولة العلم والإيمان ".**

وبالتدريج بدأ شباب الجماعات الذى استخدم الجنازير ضد اليسار ، فى الانفصال الكامل عن النظام ، خاصة بعد أن أبرم السادات صلحه مع " اليهود" ، وبلورة خطاب الجهاد فى مواجهة الحاكم الطاغوت المبدل لشرع الله ، وقد تعددت فى سبيل نصرة هذا الخطاب المحطات **من حادث الفنية العسكرية ، إلى حملة التكفير والهجرة ، حتى حادث المنصة فى ٦ أكتوبر ٨١.**

وبالطبع لم تكن تجربة التعددية الحزبية المقيدة ، كافية لقطع الطريق على أجواء المذبحة، فقد ظلت هذه التجربة أسيرة لمنطق الرخصة (أى موافقة الجهات الإدارية على نشأة الأحزاب وتكوين الجمعيات وإصدار الصحف) ، كما أنها تمت فى ظروف تحولات سريعة واسعة النطاق ، وتوترات اجتماعية وسياسية بالغة الحدة ، **فبعدها بشهور انفجرت فى كل مصر انتفاضة الخبز فى يناير ٧٧ ، وبعدها بشهور طار السادات إلى إسرائيل ، وسار فى طريق كامب ديفيد.**

الحكم الحالى تعلم من أحداث سبتمبر كيف يذبح بسكين بارد ولايلجأ للإجراءات العنيفة إلا عند الضرورة

خطاب الجهاد

وقد دفعت عوامل السخط المتراكمة ، الأحزاب إلى الخروج على القيود التى أراد أن يكبلها بها السادات ، كما دفعت التيار الأصولى إلى بلورة خطابه الجهادى.

وقبل ٥ سبتمبر ٨١ ، لم تكن المعارضة فى وضع ، يوفر لها فرصة الوثوب على السلطة ، ولكن السادات ، أراد على طريقته أن يعاجلها بضربة، تدفع بها إلى الخلف .. ثم تطور الأمر ، حتى وصل إلى محطته الأخيرة بحادث المنصة.

وقد ظهرت بعد حادث المنصة ، ولارتباط سياق حملة سبتمبر بمسيرة كامب ديفيد تفسيرات تركز على عنصر المؤامرة، فى حادث المنصة ، بادعاء أن **الولايات المتحدة ، ساعدت عن بعد ، الجماعات الاسلامية ، فى تنفيذ مخططها ، حتى يمكن إعادة تطبيع العلاقات المصرية - العربية ، على أساس دور مصر القيادى فى شد الدول العربية إلى خط كامب ديفيد** ، بعيدا عن السادات ، الذى تأزمت علاقاته مع العالم العربى.

وتفسيرات تآمرية أخرى تلح على أن إسرائيل ، ساهمت فى هذا التوجيه عن بعد ، لاختبار مدى التزام النظام المصرى باتفاقية كامب ديفيد ، بعد غياب السادات ، وهو اختبار بدا لأصحاب هذه التفسيرات ضروريا ، قبل استكمال المراحل الأخيرة من الانسحاب ، بعد بضعة شهور من حادث المنصة.

تشتيت الضربة

كما ظهرت قراءات أخرى لمسئولين ودوائر فى أجهزة الحكم لدروس حادث المنصة ، تركز على خطأين ارتكبهما السادات :

١- خطورة التحالف مع جماعات جهادية أصولية ، لقطع الطريق على المعارضة المدنية.

٢- خطورة ضرب كل الاتجاهات السياسية ، فى حملة واحدة ، بما قد يسفر عنه هذا التوجه ، من توحيد المعارضة داخل وخارج السجون ، وتشتيت الضربة ، وتوسيع جبهة الأعداء ، وإظهار النظام فى مركز الضعيف.

ومع أنه لم تظهر بين هذه القرارات الرسمية ، قراءة تربط حملة سبتمبر ، بخط كامب ديفيد ، إلا أن معادلة **مبارك** اعتمدت على تطبيع علاقات النظام المصرى مع قوى المعارضة المدنية من جهة، ومع المحيط العربى من جهة أخرى ، وقد تحققت هذه المعادلة ، فى شروط مواتية ، بعد أن استقرت عملية التحول التى قادها السادات من جهة ، وتم استكمال المراحل النهائية للانسحاب الإسرائيلى من جهة أخرى ..

من هذه الزاوية ، فان السياق لاينذر بسبتمبر جديد ، فليس أمام النظام المصرى تحول مطلوب إنجازه تحت ضغوط الاحتلال وبصدام مع الجميع .. ومن هذه الزاوية فان أحداث التاريخ لاتتكرر ، كما كان يقول ماركس.

كما أن النظام قد تعلم أن يركز ضربته، بدلا من أن يشتتها ، وأن يحاول الاستيلاء على مراكز المعارضة ، أو تفجيرها من الداخل ، أو الدفع برجاله لاحتلال مراكز التأثير فيها! معتمدا على منطق الرخصة ، الذى يوفر للجهة الإدارية حق المنح والمنع وبالاعتماد على الغواية ، وعلى التسلل والاختراق ، وعلى التلويح بذهب المعز وسيفه.

كما تعلم الحكم كيف يذبح بسكين بارد (قوانين الصحافة والجمعيات والنقابات) إلخ .. ولايلجأ إلى السكين الساخن إلا عند الضرورة.

قبل البداية .. مؤامرة أمريكية للالتفاف حول التكامل الزراعي المصرى السودانى

في شهر يوليو من هذا العام ، قدّم «كارلوجيولياني»- الطالب الايطالي المجتهد في دراسة التاريخ ذو الاثنين وعشرين عاماً -وثيقة هامة سوف يكون لها مكان عال وغال في تاريخ النضال الإنساني ضد محاولات الهيمنة الأمريكية وقوى الرأسمالية العالمية المتوحشة على مصير شعوب العالم.

وثيقة كتبها بدمه- بعد الرصاصة الغادرة التي شجت رأسه وأدت إلى استشهاده الذي أكمل - به هتافه «للهيمنة الأمريكية على الشعوب ، لا لتحكم الشركات متعددية الجنسية في حياة الملايين».

ولم يكتب«كارلو جيولياني» وحده هذه الوثيقة ، بل شاركه في تحريرها عشرات الآلاف من أعضاء ٧٥٠ جماعة ومنظمة مناهضة للعولمة المفقرة للشعوب ، في مواجهة اجتماع «مجلس ادارة نادى أغنياء العالم» الذي عقد في«جنوه» والذين قدموا بجانب شهيدهم ،٥٦٠ مصابا و٢١٨ معتقلا، في سبيل افشال خطط الولايات المتحدة الأمريكية للمزيد من التحكم في مقدرات شعوب العالم، تواصلا واستمراراً لصوت الحركة الشعبية العالمية الذي ارتفع عاليا في دافوس وسياتل وحتى في لندن وواشنطن ، مؤكدا أن المؤامرة الأمريكية لامتصاص دماء الشعوب- مهما اختلفت تسمياتها ووسائلها من«عولمة» إلى اتفاقيات التجارة الدولية .. الخ -لن تمر.

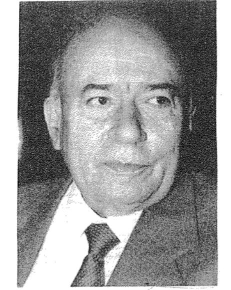
في نفس هذا الشهر- وعلى وجه التحديد يوم ١٣ منه- كانت هناك وثيقة أخرى، ولكنها مكتوبة بالقلم الاستعماري المتآمر ،وهي عبارة عن تقرير رئاسي أمريكي أعده البروفيسور A.t. york عام ١٩٨٢ -خلال إدارة الرئيس ريجان -ويتضمن الرؤية الأمريكية للتكامل الزراعي بين مصر والسودان!!.

وعلى الرغم من مرور ما يقرب من عشرين عاما على إعداد هذه الوثيقة ، فلقد تم الاحتفاظ بها في خزائن الإدارة الأمريكية ، حيث لم يكن لها- من منطلق المصالح الأمريكية- ضرورة .فالعلاقات المصرية /السودانية طوال هذه الفترة ، لم تكن فقط غير مواتية لهذا التكامل ،بل أيضا كانت تحول دون حتى التنسيق والتعاون الزراعي الحقيقي بين البلدين الشقيقين (ولم تكن الأصابع الأمريكية ببعيدة عن صنع هذه الجفوة)،أما اليوم ..وبعد أن لاحت في الأفق بوادر تطور هذه العلاقة الأصيلة بمايخشى منه على المصالح الأمريكية في وادي النيل ، فكان لابد أن تتقدم أمريكا بهذه الوثيقة ،وأن يحتفي المسئولون المصريون بها وبالمسئول الأمريكي الذي «تكرم» بتقديمها إلينا. وهو السيد راسل جورج ، الذي وصفته الدوائر الرسمية بأنه «كبير المساعدين وأكبر مستشاري اللجنة الفرعية لكفاءة الحكومة بمجلس النواب الأمريكي ، وأن يوصف هذا الالتفاف الأمريكي بأنه أمر «يحدث لأول مرة في وثيقة أمريكية ويأتي في تخطيط أمريكي مسبق للتعامل مع المسألة السودانية!.

إمكانات مهولة

سيدعمها التكامل الزراعي المصرى / السوداني

د. يوسف والي



عريان نصيف

* **الأراضى القابلة للزراعة**

تملك السودان أكبر مساحة من الأراضي القابلة للزراعة ،حيث تصل إلى١٤٠ **مليون فدان ، لا يزرع منها الآن سوى ٧ر١٦ مليون فقط.**

* **المياه اللازمة للزراعة:**

في حالة إنجاز مشروع قناة جونجلي (ثمرة اتفاقية مياه النيل المعقودة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩)في إطار التكامل الزراعي -يستطيع القطران الشقيقان- بجانب امكانتهما المائية الحالية -الحصول على حجم مضاف من المياه ، يبلغ -في المرحلة الأولى من المشروع-**٧ر٤ مليار متر مكعب ، بعد إنجاز المرحلة الثانية ٢ر٣ مليار متر مكعب أخرى ، سنوياً .**

* **الأيدى العاملة والخبرات العلمية الزراعية**

هناك **حوالي ٣ ملايين فلاح مصرى** -استقر فن الزراعة وتوارثته أجيالهم منذ آلاف السنين في وجدانهم وقدراتهم أصبحوا في هذه المرحلة لا يمارسون الزراعة فعليا نتيجة البطالة الكاملة أو الموسمية -وخاصة بعد صدور ونفاذ القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الذي أدى إلى **طرد المستأجرين من الأرض أو إلى عدم قدراتهم على الوفاء بالتزامات عقود الايجار الجديدة وما تفرضه من قيمة ايجارية مغالى فيها** ،وكذلك بعد عودة المصريين العاملين بالزراعة من العراق في الثمانينيات ، بالإضافة إلى تصفية المشروعات الزراعية العامة والشركات الخاصة باستصلاح الأراضي واستزراعها.

وإذا كان للفلاح المصرى خبرته التلقائية العالية في الزراعة ،فإن لأبنائه إمكانات علمية زراعية كبيرة يحمل لواءها **أكثر من عشرة آلاف من رجال العلم والبحوث الزراعية**

من حملة الدكتوراة ، بالإضافة إلى ما يقرب من ربع مليون مهندس زراعى ..فأى نتائج مثمرة يمكن أن تتحقق من خلال تكامل هذه الإمكانات الهائلة لشعب وادى النيل فى شماله وجنوبه؟.

.. بل أى نتائج مثمرة يمكن أن تتحقق من خلال هذا التكامل وتأثيره -المادى والأدبى- على شعوب القارة الأفريقية الفنية بثرواتها الطبيعية المنهوبة لقوى الاستعمار (سواء المباشر قبل الاستقلال أو المهيمن فى الوقت الحالى) ، والذى أوصلها إلى أن تعيش **فى فقر وجوع وحروب أهلية محرومة من الكهرباء ،والماء ،ولا يزيد دخل الفرد فيها عن دولار واحد يومياً ، فى نفس الوقت الذى يصل فيه استغلال أحط درجات المستعمرين والمستغلين (إذا صح تقسيمهم إلى مستويات) وهم الصهاينة ، إلى احتكار شركة I.D.I التى يملكها حزب« شاس» الصهيونى العنصرى ، لتجارة الماس فى الكونغو بمبلغ ١٨ مليون دولار شهرياً** ،فى الوقت الذى تتربح فيه مليارات الدولارات نتيجة هذا الاحتكار ،بما أدى إلى إلغاء بورصة تقييم الماس!.

..وإذا كان الأمر كذلك ،فأى نتائج سلبية تتوقع أمريكا والرأسمالية العالمية أن تحيق بها نتيجة هذا التكامل؟.

المخاطر المحدقة بهذا التكامل والآليات الكفيلة بتجاوزها

أولا: أن يصبح التكامل الزراعى المصرى/ السودانى ،أحد بنود عديدة للتعاون وأن يدخل فى إطار النهج البيروقراطى المعهود:

والذى يؤكد التخوف من اتباع هذا الأسلوب ،أنه فى ختام أعمال اللجنة العليا المصرية /السودانية المشتركة فى ٢٠٠١/٧/٨ ،**تم التوقيع على ما يقرب من ٢٥ اتفاقية وبرنامجاً تنفيذياً ومذكرة تفاهم،** ضمت -وسطها -بروتوكولاً للتعاون فى مجال بحوث الزراعة والثروة الحيوانية ، وبرنامجاً تنفيذياً للتدريب فى هذا المجال.

والمفترض فى هذا الشأن -ولخطورة وأهمية التكامل الزراعى بين البلدين -إفراد **اتفاقية خاصة به واضحة ومفصلة ، لها محور حركتها الخاص بها وجدولها الزمنى المحدد وأسلوب إنجازها ومتابعة مراحله.**

ثانيا -أن يتعرض العمل فى سبيل هذا التكامل للانتكاس ،وفقا لأى متغيرات فى العلاقة بين الحكومتين ،وهذا أمر- وان كنالا نتمناه -إلا أنه وارد الحدوث.

والمفترض لحماية هذا الأمل الكبير للشعبين أن تتشكل اللجنة العليا للتكامل الزراعى -بالإضافة للمسئولين الحكوميين



عمرو موسى

بطبيعة الحال- من العديد من القيادات العلمية والخبراء فى المجال الزراعى من القطرين -أيا كانت توجهاتهم الفكرية أو السياسية أو الحزبية- بما يكفل إلى حد كبير -استمرار العمل من خلال قدرة هذه القيادات على التعامل الحريص على استكمال عملية التكامل رغم أى خلافات حكومية قد تنشأ مستقبلا.

ثالثا: التفاف الشركات متعدية الجنسية ورؤس الأموال الأمريكية على المشروع ،ومحاولتها بالتالى لاجهاض ثماره التنموية للشعب المصرى والسودانى وتحويلها إلى أرباح ومكاسب لها.

والمفترض فى مواجهة ذلك أن يقتصر تمويل مشروع التكامل على خزانتى الدولتين ولما سيشار عن« العجز وعدم الامكانية ،فيكون الدعم -أو الاقتراض -من المؤسسات المالية العربية التابعة لجامعة الدول العربية، وخاصة مع توافر القيادة السياسية **للسيد /عمرو موسى** والاقتصادية **للدكتور جويلى** وكلاهما شديد الاقتناع بالجدوى الاقتصادية والوطنية للتكامل.

رابعا: لعل أخطر ما يحيق بالتكامل الزراعى المصرى / السودانى ،هو-كما سبق محاولات الهيمنة الأمريكية ، أو -كما تخشى -التسلل الصهيونى.

وفى هذا الشأن ،نأمل منه. **يوسف والى** ،أن يسمح لنا بكلمة شديدة الموضوعية ، ويرجاء كلى الصدق.

ليس سراً أن سيادتك -حتى من قبل توليك لمسئولية وزارة الزراعة- مقتنع أشد الاقتناع بأنه لانجاح ولا مستقبل للزراعة المصرية بعيدا عن المحورين الأمريكى والاسرائيلى.

ولعل آخر تصريحات سيادتك-وفقا لهذه القناعة -ما يلى:

*تصريحكم من خلال اللقاء مع **السيد مهدى ابراهيم**- المستشار السياسى للرئيس **عمر البشير فى ٢٠٠١/٥/١٨** ،والذى ورد فيه « يعامل القطاع الزراعى المصرى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، معاملة خاصة ،حيث ساعدتنا فى النهوض بمحاصيل تتنافس مع المزارع الأمريكى نفسه ،وهو الأمر الذى لا تقره تشريعات الكونجرس الأمريكى ،وبالتالى فإن **«الموقف الأمريكى هذا اتجاه القطاع الزراعى فى مصر ، سوف يدعم مشروعات التكامل المصرية / السودانية!!».**

* وتصريحكم فى جريدة **«الاهرام إبدو»** فى ٢٠٠١/٧/٢٨ -وفى ذروة تصعيد العدو الصهيونى لعدوانه-بأهمية التطبيع الزراعى مع إسرائيل ، بل وبأن **«التعاون الزراعى بين مصر وإسرائيل يخدم مصالحنا الوطنية»!!.**

ليس هناك -يا سيادة نائب رئيس الوزراء وأمين عام الحزب الحاكم -ما يمكن أن نضيفه -فى هذا الشأن-**أكثر مما كتبناه فى«اليسار» وكتبه كثيرون غيرنا ، بل أكثر من الواقع الفعلى المعاش الذى يؤكد -وعفوا يا سيادة النائب -عكس رؤية سيادتك التى تصر عليها، رغم الدمار الذى لحق بالزراعة المصرية والتردى الذى أصاب حياة الفلاحين ،والمخاطر التى يتعرض لها أمن الوطن نتيجة هذين المحورين اللذين تعتز وتتمسك بهما فى سياستك الزراعية: المحور الأمريكى والمحور الإسرائيلى.**

وعفوا -مرة أخرى- فلن نتوقف عن كشف ومقاومة الهيمنة الأمريكية والتغلغل الصهيونى تجاه الزراعة المصرية. ولكننا -وبسذاجة مطلقة -نرجوك أن تبعد مشروع التكامل الزراعى المصرى / السودانى ، عن اعتزازك واصرارك على هذين المحورين المدمرين.

وبنفس هذه السذاجة المطلقة ، نستحلفك بكل غال -**وليكن نهر النيل الذى يرويك بمياهه العذبة فى القاهرة ، ويروى أراضيك بمياهه الخيرة فى الفيوم -أن تستجيب لرجائنا** ، فنهر النيل أكثر خلودا من أمريكا وإسرائيل ..وهو الباقى لك ولنا ولكل أبناء واديه الحريصين على حماية أراضيه ومياهه من كل الملوثات الوافدة إليه والغريبة عنه وغير المحبة له.

مصر

تجديد شباب الحركة التعاونية الزراعية

أحمد الحدينى



أصدر الدكتور **يوسف والى** نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي القرار الوزارى رقم **١٧٦٨ فى ٢٠٠١/٦/١١** بشأن **انتخابات أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض** والنوعية الخاضعة لأحكام قانون التعاون رقم١٢٢ لسنة١٩٨٠ ولائحته التنفيذية.

حيث سيتم خلال الأيام القليلة القادمة فتح باب الترشيح لعضوية مجالس إدارة نحو **٦١٢٣ جمعية تعاونية زراعية** منها ٥٢٧١ جمعية تعاونية زراعية فى مناطق الائتمان الزراعى و٧٢٢ فى مناطق الإصلاح الزراعى و١٢٠ جمعية فى مناطق استصلاح الأراضى .على مختلف المستويات (جمعيات محلية- مشتركة- مركزية- عامة- الاتحاد التعاونى) .-كما أصدر أيضا القرار الوزارى رقم ١٤١٦ لسنة ٢٠٠١ والخاص **بتشكيل اللجنة العامة لإعداد وإجراءات انتخابات مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية.**

التعاونيات ومأزق الخصخصة

تتم هذه الانتخابات فى ظروف صعبة إذ توجه البنيان التعاونى عامة والزراعى على وجه الخصوص فى ظروف صعبة إذ تواجه البنيان التعاونى عامة والزراعى على وجه الخصوص تحديات كثيرة هذه التحديات فرضتها تغيرات جذرية طرأت على الاقتصاد القومى المصرى .من إعادة هيكلة الاقتصاد وخصخصة معظم الكيانات الاقتصادية .وإلغاء الدعم على مستلزمات الانتاج وتحرير سعر الفائدة .وخضوع المدخلات والمخرجات الزراعية لآليات السوق وقانون العرض والطلب **-حدثت وتحدث هذه المتغيرات والحركة التعاونية غير مهيأة لها -إذا أن رياح الخصخصة العاتية سوف تقتلع معها كل الكيانات الضعيفة والهزيلة والهشة**، من هنا فالحركة التعاونية الزراعية مطالبة من الآن باتخاذ مسارات وآليات جديدة تحتاج إلى جهد وعمل حقيقيين **.إذ لم تعد الشعارات التى كانت ترفعها وتعتمد عليها تكفى لبقائها ولم يعد ارتماؤها فى أحضان السلطة تضمن استمراريتها -ولم يعد معظم الرجال الذين يقودونها على مختلف المستويات وبمواصفاتهم الحالية قادرين على قيادة الحركة . ولم يعد أمام التعاونيات الا وجود قيادات قادرة وواعية بظروف المرحلة حتى يستطيعوا أن يخرجوا الحركة التعاونية من هذا المأزق الذى تتعرض له.**

ولما كانت الحركة التعاونية شعبية فى أساسها اختيارية فى مضمونها ديمقراطية الإطار ، وأن تقدم أو تخلف الدور الديمقراطى للحركة التعاونية يتوقف بصورة أساسية على مدى تقدم أو تخلف دور الدولة فى رعاية وتدعيم وتأصيل الديمقراطية كسمة عامة من سماتها ذلك لأنه **لا يمكن الفصل بين ديمقراطية الدولة وديمقراطية المنظمات التعاونية، فالثانية صورة مصغرة من الأولى.**

ماذا يقصد بديمقراطية الإدارة التعاونية؟

يقصد بديمقراطية الادارة التعاونية **أن يكون لكل عضو من أعضاء الجمعية التعاونية صوت واحد بصرف النظر عن مدى مساهمته فى رأس المال**. وأن جميع الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعية متساوون فى الحقوق ويتحملون نفس المسئوليات . وأن إدارة الجمعية توضع فى أيدى أشخاص يتم انتخابهم من بين الأعضاء انتخابا حرا مباشرا يجرى كل مدة معينة يكونون مجلس إدارة الجمعية والمنوط به إدارة الجمعية وخدمة أعضائها من خلال ما يضعه من سياسات وخطط وبرامج تتناسب وأهداف وإمكانيات الجمعية، وكذلك إتباع وسائل فعالة للرقابة على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمعية -ولقد **أثبتت التجربة التعاونية المصرية أن من أهم أسباب تعثر الحركة هو الاستخفاف وتعطيل مبدأ ديمقراطية الإدارة والذى هو فى نظرى جوهر المسألة التعاونية.**

رقابة الأعضاء لأعمال الجمعية

ولكى تكون الرقابة الشعبية من قبل الأعضاء رقابة جماعية فعالة فإنه لابد من إتاحة الفرصة المستمرة لأعضاء الجمعيات العمومية لكى يبدأوا ارائهم بوسائل مختلفة عن طريق المقترحات أو الشكاوى وكذا مجلس الإدارة عن طريق رقابته اليومية المنظمة **ولكى يكون المجلس مجلسا فاعلا لابد أن يكون أعضائه على مستوى من الوعى والفكر عامة والوعى والفكر التعاونى على وجه الخصوص** -من هنا تأتى أهمية اختيار أعضاء مجالس الادارة وتجديد شباب المجالس دوما.

أبدية عضوية مجالس الادارة وفكرة تداول القيادة

إن شيوع ظاهرة فوز أعضاء مجالس الادارات بالتزكية وكذا تكرار عضوية البعض وعلى مختلف مستويات البنيان التعاونى الزراعى- لهى ظاهرة تستحق الدراسة **إذ بلغت نسبة الفوز بالتزكية فى معظم الدورات الانتخابية أكثر من ٨٥٪** فإذا كانت بعض القيادات التعاونية تفخر بذلك وبعتبره انتصارا كاسحا **ودليلا** على وحدة المجالس القديمة وترابط اعضائها إلا أنه فى رأيى أن

الفوز بالتزكية وبهذه الصور المتكررة دليل على قصور الحركة التعاونية وسيطرة وتسلط قلة من أعضائها أو من بعض المسئولين التنفيذيين يمارسون ضغوطا شتى لفوز من يرغبون فى فوزه بالتزكية -هذه الظاهرة «الفوز بالتزكية» تعنى عدم تداول القيادة واستمرار قيادة العمل التعاونى حكرا على البعض دون الآخرين بل إنها **تعنى قتلا أو موتا بطيئا لتجربة ديمقراطية عمرها يناهز التسعين عاما** .فواقع الحال فى التعاون الزراعى المصرى ينطق بأن هناك أعضاء قيادات تعاونية فى مختلف المستويات ظلت جاثمة على صدر الحركة التعاونية الزراعية المصرية أكثر من أربعين عاما- أعضاء تجاوز معظمهم الستين عاما بل إن بعضهم تجاوز السبعين عاما ومازالوا مصرين على الاستمرار فى مواقعهم داخل مجالس الادارة بكل طرق التحالفات والتربيطات الانتخابية- وتحت يدنا العديد من الأدلة القاطعة لما تشير إليه.

-ما نشرته **جريدة التعاون** العدد ١٧٤٠ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٦ فى صدر صفحتها الخامسة تحت عنوان «**بعد نجاح جهود التصفية الودية بين المرشحين أهدأ انتخابات تعاونية بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى** -كما جاء أيضا أنه بهدف رأب الصدع ولم الشمل وتجميع الصفوف وتوحيدها فقد بلغ عدد المرشحين لمجلس إدارة الاتحاد ١٢٧ **مرشحا** تنازل منهم **٢٨ مرشحا** حتى صباح يوم الانتخابات **وفاز ٩٩ مرشحا بالتزكية** يمثلون أعضاء المجلس الجديد للاتحاد، وما يقال على الاتحاد التعاونى الزراعى يقال أيضا على معظم مجالس ادارة الجمعيات العامة والمركزية والمشتركة والمحلية.

-وفى دراسة قام بها قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة بجامعة الزقازيق قام بها «**دكتور محمد جابر عامر ودكتور على عبد الله هدهود** على الجمعيات التعاونية الزراعية بمركز السنطة محافظة الغربية حيث انتهت الدراسة إلى أن **٢٨ جمعية تعاونية زراعية تم تشكيل مجلس اداراتها بالتزكية وأن ١٨ جمعية تم الانتخاب فيها لزيادة عدد المتقدمين للترشيح فيها بمرشح واحد أو اثنين** .

-وفى دراسة أخرى بعنوان «دراسة تحليلية لدور وأداء الجمعية التعاونية الزراعية العامة بمناطق الائتمان الزراعى فى ج.م.ع قام بها الدكتور **حسنى عبد الحميد حسن** معهد بحوث الاقتصاد الزراعى- انتهت هذه الدراسةإلى أن **١٦ ٪ من أعضاء مجالس الادارة استمروا فى عضوية مجلس الادارة لمدة (١٥-٢٠) سنة وأن ٢١٪ من الأعضاء استمروا فى عضوية المجلس لمدة(١٠-١٥) سنة وأن ٤٢٪ من الأعضاء استمروا فى عضوية المجلس لمدة (٥-١٠) سنة.**

-دراسة أخرى بعنوان «الكفاءة الاقتصادية للتعاونيات الزراعية بمحافظة البحيرة قامت بها المهندسة **نادية أحمد على الدسوقى** -للحصول على درجة الماجستير كلية الزراعة جامعة حلوان -واجريت هذه الدراسة على أربعين جمعية زراعية محلية فى ١٤ مركزا اداريا- انتهت هذه الدراسة إلى **أن اختيار أعضاء مجلس الادارة وتجديد عضويتهم لا يتم عن طريق الانتخابات عادة وانما يتم عن طريق التزكية.**

-وإذا كان هذا هو الحال فى جمعيات الائتمان الزراعى على مختلف مستوياتها فكيف يكون الحال بالنسبة لجمعيات الإصلاح الزراعى؟ -فى تحليل احصائى لنتائج انتخابات ١٩٩٢ بمنطقة الاصلاح الزراعى بالبحيرة- حيث توضح البيانات والنتائج أن عدد الجمعيات المحلية بالمنطقة **٩ جمعيات** علاوة على جمعية مشتركة وأن المطلوب لعضوية مجالس إدارة الجمعيات المحلية **٤٩ عضوا**-وأن عدد الأعضاء الذين تقدموا للترشيح **٥١ مرشحا** فاز بالتزكية أعضاء **٧جمعيات بنسبة ٨٩٪ والجمعيتان الباقيتان تقدم لكل منهما مرشح واحد يزيد على العدد المطلوب- واتضح أن سبب ذلك يرجع لبعض الخلافات العائلية.**

أما بالنسبة للجمعية المشتركة فقد فاز المرشحون بالتزكية.

-أخيرا نسجل ما صرح به المهندس /كمال الشريف وكيل وزارة الزراعة بمحافظة سوهاج والمنشور بجريدة الأهرام فى ٢٠٠١/٥/٦ الصفحة ٣٥ حيث صرح« بأنه سيتم تشكيل لجان لتلقى طلبات الترشيح وفحص الطلبات والطعون واختبار المرشحين فى القراءة والكتابة .وذكر أيضا أن الانتخابات الماضية فى عام ١٩٩٦ **فاز المرشحون فى ٩٥٪ من الجمعيات الزراعية بالتزكية ولم تجر الانتخابات سوى فى ١٠ جمعيات فقط من جملة عدد الجمعيات البالغ٢٣٨ جمعية».**

* مؤشرات هذه النتائج:

فى تقديرى أن مؤشرات هذه النتائج تعنى فى الحقيقة.

(١)**عدم انعقاد اجتماعات الجمعيات العمومية انعقاداً صحيحا بل معظم انعقادها صوريا.**

(٢) **عدم إقبال الأعضاء على المشاركة الفعالة فى إدارة التعاونيات وبذلك يختفى** الدور الحقيقى لديمقراطية الادارة-وكذا عدم مشاركة الأعضاء المشاركة الحقيقية من الانتخابات سواء بالترشيح أو بالأدلاء بالأصوات أو بدفع عناصر جيدة للعملية الانتخابية -ومن هنا تتفشى ظاهرة تشكيل المجالس بالتزكية .

(٣) **استمرارية بقاء الأعضاء فى تشكيل المجالس لدورات كثيرة متعاقبة** وأن الوفاة وحدها هى السبب الرئيسى فى معظم التغيرات التى تحدث فى عضوية مجالس الإدارة-وفى هذه الحالة فإن الذى يخلف العضو المتوفى أحد أولاده أو أقاربه.

(٤) **تهاون أعضاء مجالس الادارة فى مباشرة اختصاصاتهم ومسئولياتهم الادارية** بالنسبة لاقرار ومناقشة واعتماد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .وكذا عدم مراجعة نتائج التنفيذ ومحاسبة المسئولين عن التقصير.

المقترحات

أ) **عدم التدخلات بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى العملية الانتخابية من القوى الخارجة عن الحركة التعاونية سواء كبار الملاك** أو بعض قيادات الحكم المحلى -القيادات الحزبية أو محترفى الانتخابات عامة والتعاونية على وجه الخصوص .

(ب) **عدم السماح للعضو بالترشيح لعضوية الجمعية المحلية إلا ثلاث مرات متتالية أو متباعدة .**

(ج) **عدم السماح للعضو بالترشيح لعضوية مجلس الادارة للجمعية المركزية أو العامة أو الاتحاد التعاونى إلا مرتين متتاليتين أو متباعدتين فقط.**

(د) **أعداد التعاونيين** (أعضاء الجمعيات العمومية -أعضاء مجالس الادارة)

اعداد علميا تعاونيا يجعل منهم أعضاء واعين ومستنيرين

-أخيرا نقول أنه ولابد أن الصورة ستتضح خلال الاشهر القليلة القادمة بمجرد الانتهاء من العملية الانتخابية على مختلف مستوياتها هل ستأتى النتائج بالاختيارات التى تستند على قواعد الديمقراطية الكاملة من بين أفضل العناصر التى تتميز بالكفاءة والأمانة والمعرفة التامة بالمبادئ والقيم التعاونية من خلال أعضاء جدد شابة وواعية أم سيتمكن الأعضاء القدامى من خلال التصفية الودية ورأب الصدع ولم الشمل- وتوحيد الصفوف ووحدة المجالس القديمة وترابط أعضائها -وعدم إعطاء الشامتين والحاقدين فرصة للتشفى فيهم .**وذلك ببقائهم خالدين فى المجالس على مختلف مستوياتها إلى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا.**

أصحاب الياقات السلكية والعمل عن بعد ..
شكلان جديدان ومتناميان للعمل فى العصر الحاسوبى

تميز شهر أغسطس ، ويوليه من قبله ، فى القاهرة وباقى أنحاء البلاد بموجة قاسية من الحر الشديد والرطوبة الخانقة بشكل لم نعهده من قبل بما أثقل علينا كثيرا ، ومن ثم فلا أجد مايدعو إلى أن نزيد من معاناة القراء بتقليب المواجع عليهم بالحديث عن المشاكل والمنغصات الكثيرة التى تمتلئ بها حياتنا فى كافة مناحيها . والأمر كذلك فلنتحدث هذا الشهر عن مسائل خفيفة بعيدة عن المواجع والإحباطات.

حتى وقت قريب ، كان المهتمون بشئون العمل والعمال يتحدثون عند تصنيف فئات العمال عن **أصحاب الياقات الزرقاء ، أى العمال اليدويين أصحاب " العفريتة" الزرقاء** العاملين فى المصانع والورش بمختلف أحجامها وأنواع نشاطها ، وبمختلف تخصصاتهم المهنية من أول العامل ذى المهارة الفنية العالية إلى عمال الخدمات والنظافة وما إلى ذلك ، **وعن أصحاب الياقات البيضاء ،أى موظفى المكاتب فى الوحدات الإنتاجية والخدمية من أول الكتبة العاديين إلى أصحاب التخصصات الفنية العالية** من محاسبين وإداريين ومهندسين وأطباء وصيادلة وخلافهم والذين كانت بيئة العمل فيما مضى تحتم عليهم ارتداء البدلة الكاملة بربطة العنق ، وأحيانا الطربوش فيما قبل ثورة ٢٣ يولية.

وقد أضيفت إليهم اليوم طائفتان جديدتان من فئات العاملين كثمرة لما حدث من تقدم تكنولوجى ، هما أصحاب الياقات السلكية والعاملون عن بعد.

أصحاب الياقات السلكية

أصحاب الياقات السلكية فئة من العمال ظهرت تقريبا أول ماظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية بلد العجائب وكل ماهو جديد مستظرف . ومن الممكن أن يكون السبب فى ظهورها هو اتساع رقعة البلاد وتباعد المناطق السكنية عن أماكن التسوق الكبرى ونزول النساء إلى العمل بأعداد كبيرة فى النصف الثانى من القرن الماضى ، واحتدام المنافسة التجارية، مما استوجب كله ظهور وسيلة جديدة للتسوق ألا وهى التسوق عن طريق الهاتف . فتسابقت مختلف منشآت النشاط التجارى على الأخذ بهذه الوسيلة ، ولحقت بها مختلف دور التسويق بما فى ذلك المكتبات الكبرى ، ثم ظهرت منشآت تجارية متخصصة فى هذا النوع من التسويق ، أى ليست لها أى أدوار ثابتة للتجارة أو عرض المنتجات التجارية ، وإنما تعمل عن طريق توزيع الكتيبات المصورة التى تحتوى على صور للمنتجات التى تتولى تسويقها وأسعارها وأرقام كودية لها لتسهيل طلبها ثم تقوم بارسال المطلوب بالبريد أو عن طريق عمالها .

ثم انضمت إليها **مختلف وحدات استثمار رأس المال من البنوك وشركات التأمين إلى الشركات الصناعية المختلفة ، فيما يعرف داخلها بأقسام خدمة العملاء** التى تتولى تسويق وترويج منتجات هذه المنشآت عن طريق الهاتف وتلبية مطالب العملاء المختلفين والرد على استفساراتهم الفنية . ومن ثم تطلب الأمر تشغيل أعداد كبيرة من العمال الذين يتلقون الطلبات ويردون على الاستفسارات . وقد ازدادت سهولة هذه الوسيلة بظهور الحاسوب وتطوره بحيث يستطيع العامل المكلف بتلقى الطلبات أن يتابع حركة المخزون ويتأكد من وجود المنتجات المطلوبة ويقوم بتسجيلها على الحاسوب بسرعة وسهولة ، وتوصيل الأوامر فى أسرع وقت إلى المخازن وأقسام تصدير الطلبات التى تتولى الجزء التالى من العملية .

ويعمل بعض هؤلاء العمال ، **ومعظمهم من النساء أو العاملين المؤقتين مثل طلبة المدارس العليا والجامعات فى أوقات العطلات الدراسية ، على مدار ساعات اليوم كله** ، بينما يعمل بعضهم لساعات عمل محدودة ، **وفى كل الأوقات يجلسون وقد أحاطوا رؤوسهم أو رقابهم بمجموعة من الأسلاك المتصلة بسماعات الأذن والميكروفونات والموصلة بالتليفونات وما إلى ذلك، ومن هنا جاء تعبير " أصحاب الياقات السلكية "**. وسرعان ماحذت بيوت الأعمال المختلفة فى أوروبا وأنحاء أخرى من العالم حذو هذا النمط من التسويق والترويج ، وانتشرت بسرعة خدمات أصحاب الياقات السلكية فى مختلف أنحاء العالم وتضخم عدد العاملين فيها.

وإذا كان التسويق فى الولايات المتحدة ، والكثير من البلدان الأخرى التى حذت حذوها ، قد اعتمد بشكل كبير على هذه الوسيلة حتى ظهور التجارة الالكترونية ، أى التسوق عن طريق الإنترنت ، فاننا كنا نعرف هذه الوسيلة فى بلادنا منذ زمن وإن يكن على مستوى محدود بسبب محدودية الخدمات الهاتفية حتى وقت قريب ، إلى أن ظهرت محلات الوجبات السريعة الأمريكية مصحوبة بتوصيل الطلبات إلى المنازل مع اتساع نطاق الخدمات الهاتفية . ومع تزايد أعباء ربة البيت العاملة ومتاعب المواصلات وإرهاق الحياة الحديثة ، فقد ازداد اعتمادها واعتماد أسرتها على طلب احتياجاتهم المختلفة بالهاتف ، سواء كان ذلك من الجزار أو البقال أو السماك أو حتى الصيدلية . وإذا كانت هذه المحلات التقليدية لاتزال تعتمد على أخذ الطلبات عن طريق صاحب المحل أو أحد مساعديه ، **فان محلات الوجبات السريعة تقوم بشكل متزايد بتشغيل عمال مخصصين لأخذ الطلبات ، ومن المؤكد أن يتزايد تشغيل هؤلاء مع ازدياد حجم المحال الأخرى وتزايد ظهور محلات التجارة العملاقة التى تبيع كل شئ ، من الإبرة إلى الصاروخ** ، ومع نمو أقسام خدمة العملاء فى المنشآت المالية والصناعية والتجارية الأخرى . وكما استوعبت هذه الطريقة بشكلها المحدود فى مصر أعداداً كبيرة من الشبان الذين يقومون بتوصيل الطلبات ، سواء بالموتوسيكلات أو الدراجات أو السيارات ، فمن المؤكد أنها ستستوعب فى السنوات القليلة المقبلة أعدادا

محمد جمال إمام

كبيرة أخرى من أصحاب الياقات السلكية ، خاصة مع بطء الإقبال على استخدام التجارة الإلكترونية أو تزايد العزوف عنها لما صاحبها من مشاكل متعددة.

والعاملون عن بعد

أما العاملون عن بعد فانهم نتاج محض للعصر الحاسوبى، ولم يكن من الممكن أبدا أن يظهروا لولا ماحدث من تطور هائل فى تكنولوجيا الحواسب . وقد مكن هذا التطور للشركات الكبرى أن تقوم بتشغيل أعداد متزايدة من أصحاب التخصصات الفنية العالية من منازلهم معتمدة فى إقامة صلة دائمة بينها وبينهم على الإنترنت والتشبيك الحاسوبى والمؤتمرات المرئية عن بعد بواسطة الهاتف . وقد استفادت الشركات من هذه الطريقة فى العمل فى توفير نفقات كبيرة من بنود إيجار المكاتب وإضاءتها وتنظيفها ، والخدمات المجانية التى كانت تقدمها لهذا النوع من أصحاب التخصصات النادرة المطلوبة بشكل ملح مثل المشروبات والوجبات الخفيفة ، فضلا عن خدمات خاصة كانت بعض الشركات الأمريكية تتفنن فى تقديمها لهم من أجل إغرائهم بالعمل لديها والاستمرار فى هذا العمل ، من قبيل توفير أماكن لرعاية أطفال الموظفات الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدارس بعد ، أو القيام بدلا من هؤلاء الموظفين بالبحث عن سباك أو كهربائى أو ما شابه لأداء بعض الإصلاحات فى المنزل والإشراف عليهم أثناء القيام بذلك ، أو إرسال ملابسهم إلى محال التنظيف الجاف ، أو إرسال زهور باسمهم إلى أصدقائهم وأقاربهم فى المناسبات المتعددة، وغير ذلك من خدمات الرفاهية التى قد تأخذ من وقت الموظف الثمين فتقوم الشركة بها بالنيابة عنه حتى تضمن تفرغه لعمله المهم لها ، وكلها خدمات مكلفة ولكنها ضرورية فى ضوء التنافس المحموم على الفوز بأصحاب مثل هذه التخصصات النادرة . **ثم جاء نظام العمل عن بعد ليخفف عن كاهل الشركات تلك النفقات ، فضلا عن نفقات التأمين الصحى والاجتماعى والمكافآت السنوية وغير ذلك من الامتيازات التى تقدم للعاملين الدائمين . ورغم ذلك فان بعض الشركات تشترط على العاملين عن بعد توافر مكان مخصص للعمل فى منازلهم منعزل عن بقية أركان المنزل بما يتيح لهم بيئة عمل هادئة ، وتقوم بالتفتيش عليهم فى بعض الأحيان لضمان التزامهم بشروطها.**

والعمل عن بعد يوفر للعاملين به ميزات متعددة ، مثل **عدم الاضطرار إلى الذهاب يوميا إلى مكان العمل وتحمل مشقة المواصلات العامة أو قيادة السيارة فى شوارع المدن الكبيرة المزدحمة** ، ومثل عدم الاضطرار إلى العمل فى أماكن مزدحمة أو ضيقة صاخبة أو وسط آخرين قد لايكونون فى كل الأحيان مما تستريح لهم النفس ، **ومثل إتاحة الفرصة لأحد ربى الأسرة لرعاية المنزل والأطفال فى أثناء غياب الطرف الآخر فى عمل دائم لساعات طويلة فى مكان بعيد** ، ومثل العمل وفق برنامج يومى يحدده العامل لنفسه وليس مفروضا عليه من إدارة الشركة ، وبالملابس التى تريحه وليس بالملابس الكاملة التى قد يرهقه ارتداؤها لساعات طويلة ، وما إلى ذلك.

الانعكاسات النقابية

من المؤكد أننا لسنا بعيدين عن هذا كله ، حتى ولو كنا لانزال مستجدين فى الأخذ به ، طالما أننا حريصون على اجتذاب الاستثمار الأجنبى واللحاق بركب العولمة فى محاولات محمومة يائسة لحل مشاكلنا الاقتصادية العويصة دون التفكير فى العواقب البعيدة المدى . فان كان الأمر كذلك ، **فما هى انعكاسات هذه الأشكال الجديدة للعمل على أوضاع الحركة النقابية فى بلادنا؟**

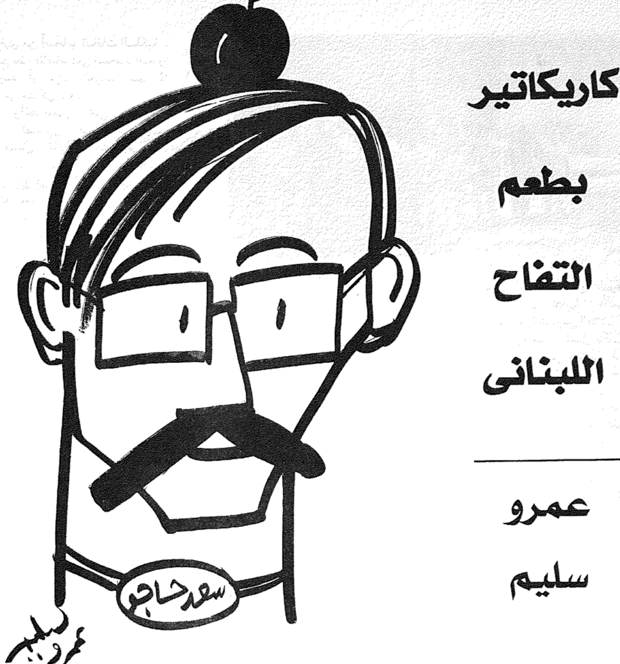
تنقل مجلة " **بيزنس ويك**" الأمريكية عن أحد قادة إحدى نقابات أصحاب الياقات البيضاء البريطانية قوله **إن مراكز الخدمة والتسويق الهاتفية تعمل بنفس الطريقة التى كانت تعمل بها المصانع فيما مضى ، أى بالمخالفة لكافة الأعراف العمالية المستقرة حاليا** ، إلا أنها تستخدم التكنولوجيا الحديثة، مما يخلق تحديات عويصة للحركة النقابية . وفضلا عن ذلك فان **نوعية العمالة التى تستخدمها من نساء وعمال مؤقتين ، تعتبر من النوعية التى يصعب تنظيمها نقابيا** . فالنساء ، كما ثبت ، تشغلهن أعباؤهن العائلية عن الحماس للانضمام إلى صفوف العمل النقابى ، والعمال المؤقتون ليسوا من جماهير الحركة النقابية ، سواء كانوا طلابا يعملون خلال العطلة الدراسية ، أو عمالا يأملون فى استدامة عقودهم المؤقتة فلا يخاطرون باستثارة غضب أرباب العمل الكارهين لظهور العمل النقابى فى أماكن عملهم . هذا عن أصحاب الياقات السلكية.

أما العاملون عن بعد فهم أناس يعملون فى منازلهم ، فهم أشبه بالمشتغلين لحساب الذات .. أى أرباب عمل ، فضلا عن أنهم متناثرون فى منازلهم وأغلبهم يعمل بعقود مؤقتة تنتهى صلتهم بالعمل بانتهاء المهمة المكلفين بها من صاحب العمل . هذا غير أن هذا النوع من المهنيين يعزفون بطبعهم وبتكوينهم المهنى والثقافى والاجتماعى عن الانضواء فى صفوف العمل النقابى ، مالم تتوصل الحركة النقابية إلى نوع جديد من الخطاب الذى تتعامل به معهم وتستطيع بفضله أن تجتذبهم إلى صفوفها بعد تعديل مناهجها ومنطلقاتها لتتسع لهم ولنوع العمل الذى يؤدونه.

إنها **إذن مشاكل القرن الواحد والعشرين والعصر الحاسوبى التى تتطلب من الحركة النقابية أن تجدد دماءها وتطور أساليبها وأفكارها وتوجهاتها ومفردات خطابها حتى تستطيع أن تتواءم مع التغييرات السريعة والمتواصلة التى تطرأ على بيئة العمل بفضل التغييرات التكنولوجية المتلاحقة** وبفضل التطورات التى تحدث فى استراتيجيات أرباب العمل وأساليبهم . والمؤكد أن ذلك لن يحدث إلا إذا استطاعت عناصر شابة تمثل الأجيال الجديدة من القوى العاملة أن تتبوأ مراكز القيادة لتوجهها بالشكل الذى يعكس حقائق الزمن الجديد.

كاريكاتير بطعم التفاح اللبنانى

عمرو سليم



-دائما ما كان **بهجت عثمان**-رحمه الله -يردد هذه العبارة:

«أولادى فى الكاريكاتير ..**خلدون غرايبة** من الأردن **وخالد الهاشمى** من البحرين **وعمرو سليم** من مصر ..**وسعد حاجو** من سوريا».

-و«سعد حاجو» رسام صغير السن ..كبير الشأن فى مهنته من مواليد ١٨ أكتوبر ١٩٦٨.

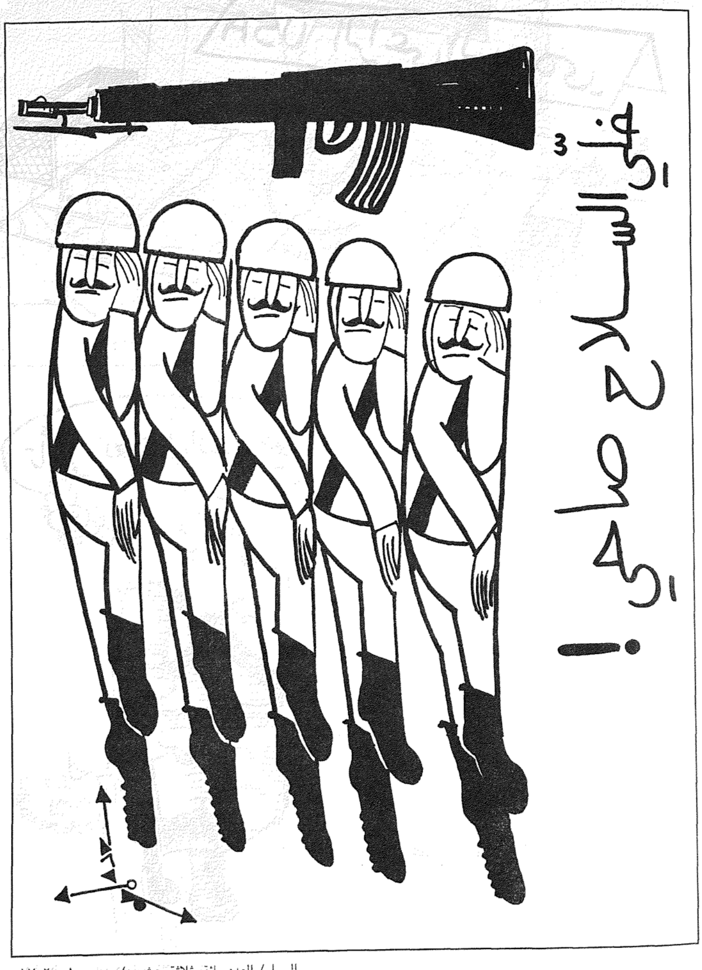
خريج كلية الفنون الجميلة بدمشق ١٩٨٩.

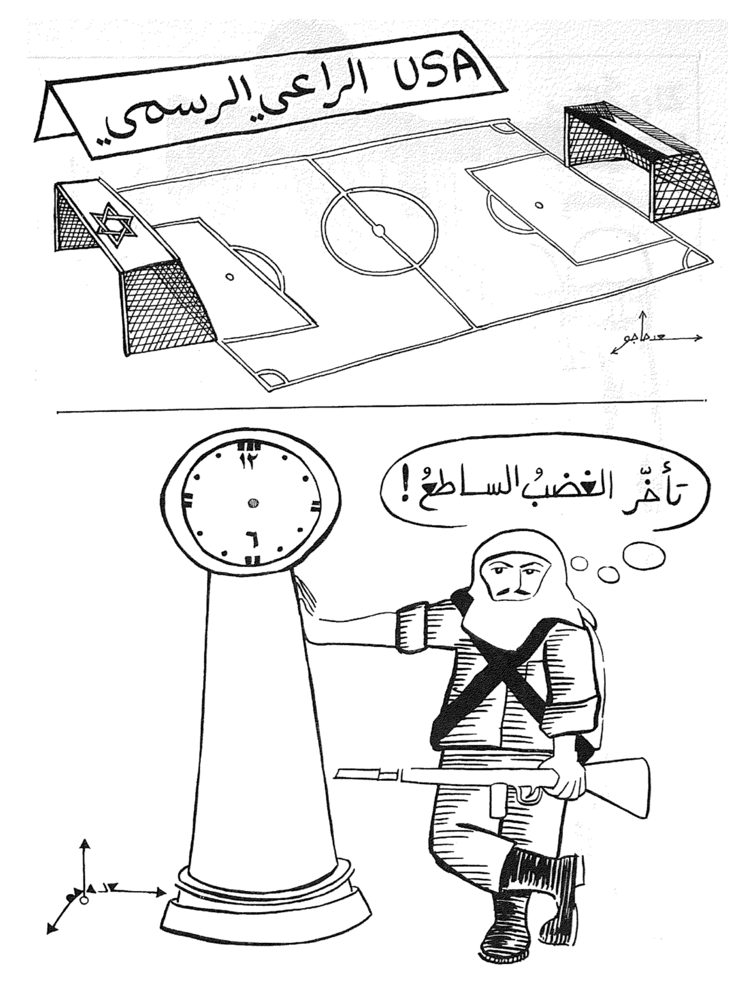
رسام كاريكاتير بجريدة النهار ١٩٩٣-١٩٩٥

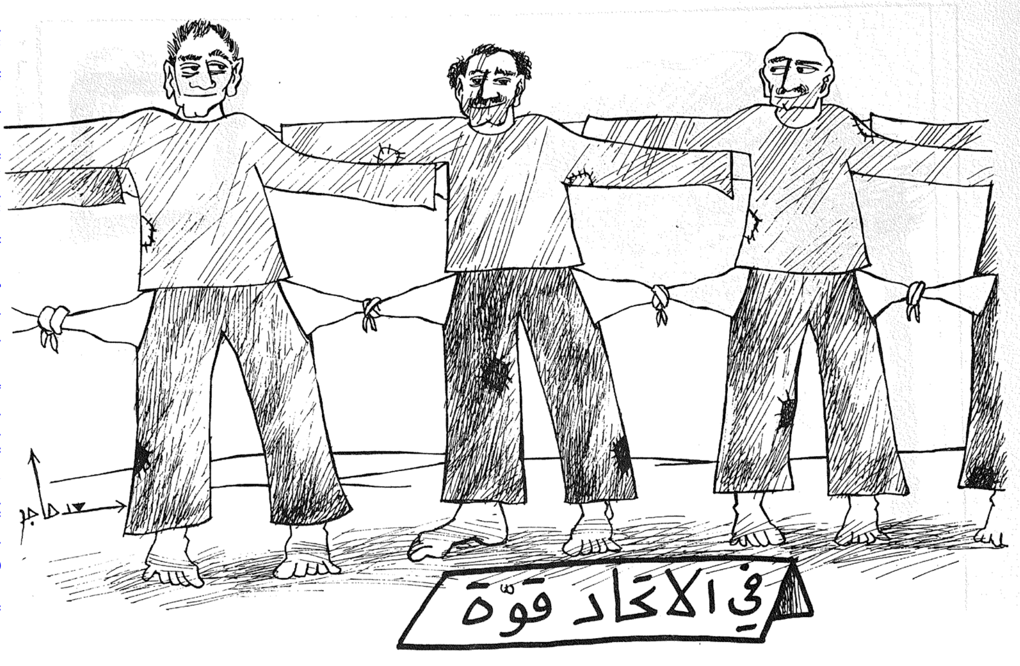
ثم إنتقل لجريدة السفير منذ عام **١٩٩٥** بناء على ترشيحات **محيى اللباد وبهجت عثمان** وأصبح رسامها الأول .. بالاضافة لمعارض عديدة له أقيمت بلبنان بالجامعة الأمريكية والمجلس الثقافى للبنان الجنوبى ومدينة صور وجامعة البلمند والجامعة اللبنانية.

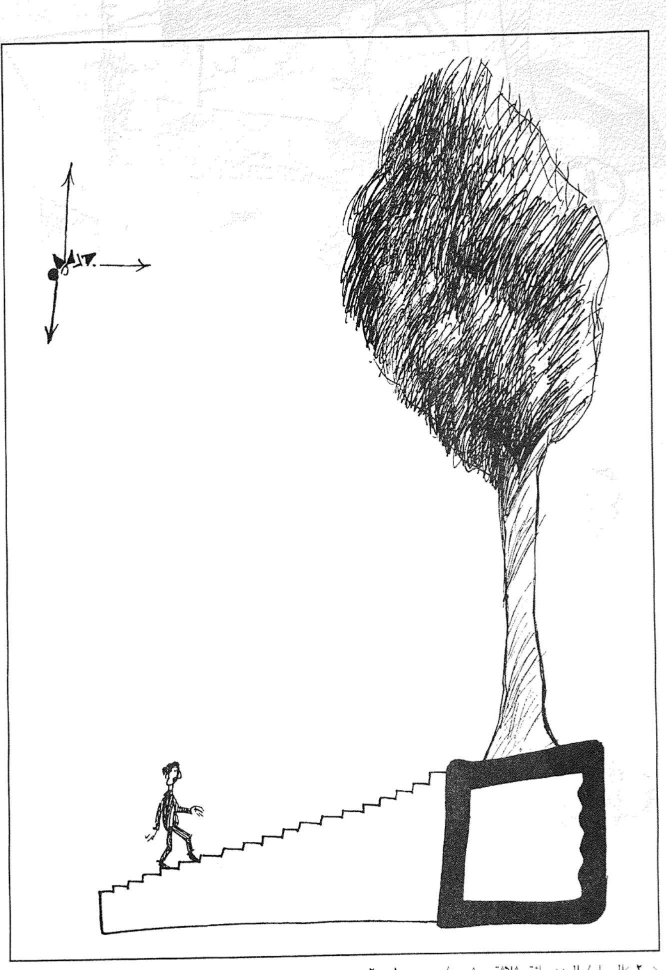
..و« **حاجو**» كما يبدو من أعماله **معنياً بهموم المواطن العربى البسيط وقضاياه** ..**بدءً من صعوبة الحصول على لقمة العيش وانتهاءً بصعوبة الحصول على وطن حر خال من الاحتلال الصهيونى.**

- لا أدرى لماذا عندما رأيت أعمال **سعد حاجو** .. تذكرت كل ما هو لبنانى جميل ..**التفاح اللبنانى ..المغنيات اللبنانيات الحلوات ..الكاتيوشا اللبنانية.. كاريكاتير سعد حاجو!.**

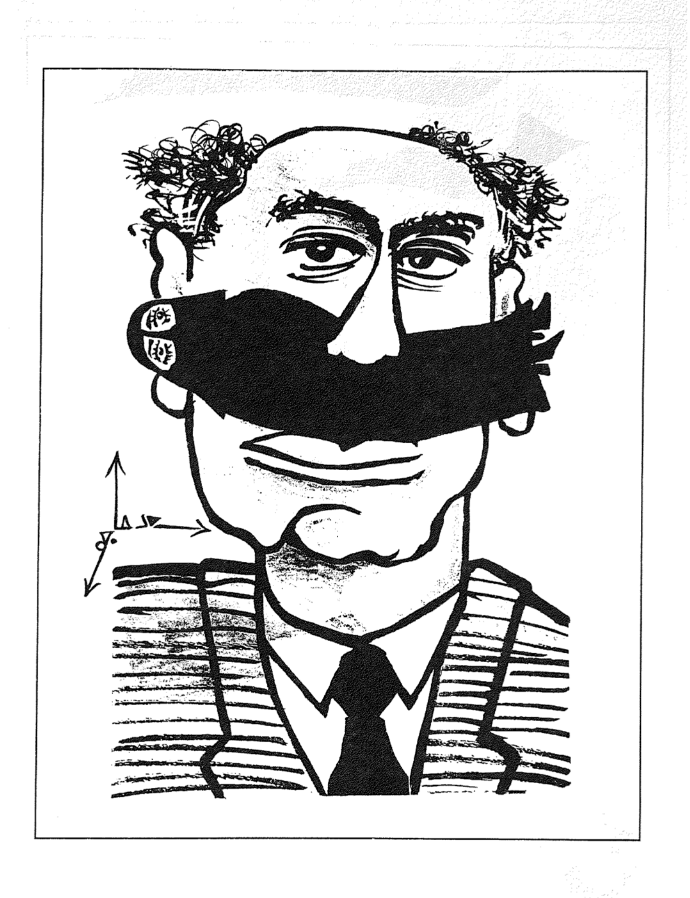

خلّي السلاح صاحي!


USA الراعي الرسمي
سعد ماجو
تأخر الغضبُ الساطعُ!
١٢
٦
د. ماجو


في الاتحاد قوة







شارون بين الأمس واليوم
مشروع واحد وأزمة متفاقمة

رسالة القدس

حنا عميرة

بعد عشر سنوات على الحرب الإسرائيلية ضد منظمة التحرير في لبنان ، لخص **أريبل شارون** في عام ١٩٩٢ نتائج تجربته تلك، في مذكراته التي نشرها في العام ١٩٩٢ بعنوان «المحارب»، حيث قال إن العبرة الأولى التي استفادها من عملية اجتياح لبنان تتمثل في ضرورة تعزيز الوحدة الداخلية في إسرائيل ،لأن أي جيش لا يستطيع القتال في ظل معارضة داخلية قوية ،وأما **العبرة الثانية فتتمثل في ضرورة التوافق الكامل مع الولايات المتحدة.**

هذا بالنسبة للعبر والاستخلاصات ،أما بالنسبة للموقف من الحل فقد قال شارون في الكتاب نفسه، إن جوهر السلام هو التسوية، أي الاتفاق على حل وسط واستعداد الطرفين لتحقيقه، والشرط لإنجاز ذلك تتمثل في عدم تسريع المفاوضات وفق جدول زمني محدد .ومن وجهة نظره فإن **منطقة الشرق الأوسط قد تحتاج إلي عشرين أو ثلاثين أو خمسين عاما ، قبل أن يستتب نوع من الاستقرار فيها** .ومع ذلك فهو ، وبناء على تجربته، لا يرى حلاً سياسيا من شأنه وضع حد لما وصفه بالإرهاب الفلسطيني ،ولهذا فليس أمام إسرائيل سوى خيار واحد يتمثل بتوليها المسئولية عن الأمن في الأراضي الفلسطينية .وقد تساءل شارون في تلك المذكرات **ماذا ترانا نفعل بعد انسحابنا من غزة ودخول عرفات إلى هذه المنطقة ؟** وماذا عسانا نفعل لو تشكلت نتيجة لذلك مجموعات إرهابية تقوم بشن غارات قاتلة ضد إسرائيل ،وتستخدم قاذفات الصواريخ ضد **عسقلان وسديروت وكريات غات؟** فقاذفة الصواريخ ليست سوى اسطوانة نحاسية طولها متران ويسهل نقلها ، ويكاد يستحيل رصدها .عند ذلك ستواجه إسرائيل المأزق الحقيقي.

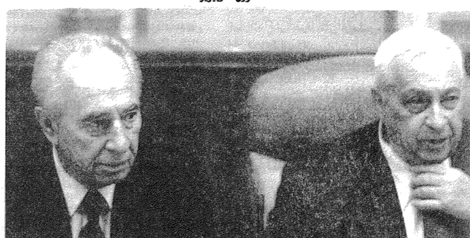
وهنا يتساءل **شارون** عن الرد الإسرائيلي المتوقع! ويقارن بين هذه الحالة التي يفترضها ، وبين الوضع السائد عندما كانت تسيطر منظمة التحرير على جنوب لبنان ، ويجيب عن ذلك بالقول إن لا أحد يملك الإجابة عن هذا السؤال الجوهري المتعلق بأمن إسرائيل.

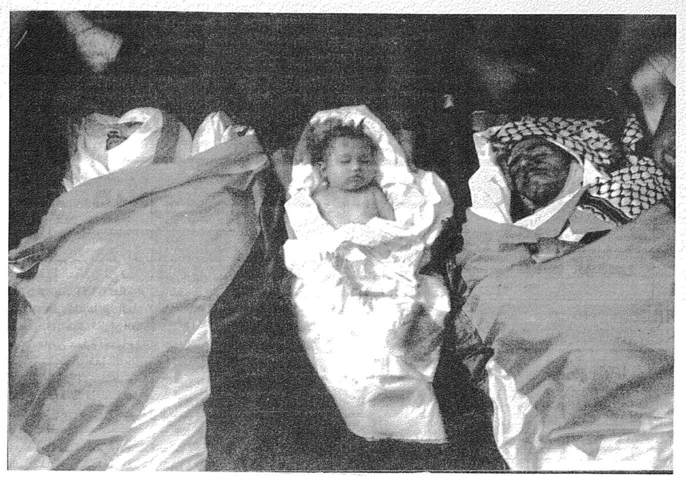
هذا ما قاله **أريبل شارون** في مذكراته قبل أن يصبح رئيسا لوزراء إسرائيل بتسع سنوات .و،،،، هذه الأقوال نفسها تقريبا لا يزال يرددها في الوقت الحاضر. وعلى سبيل المثال ففي خطابه الذي ألقاه في افتتاح دورة الكنيست في شهر آيار الماضي قال« بأن الصراع مع الفلسطينيين» سيكون طويلاً ، ولن تكون هناك حلول سريعة وسهلة» وقال بأنه» سيشن حرباً بلا هوادة ضد الإرهاب وأن سياسته ستقوم على المبادرة وليس على رد الفعل». وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة «معاريف» بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٩ أوضح بأن الحل يجب أن يكون قائما على وضع اللاحرب، وعلى الحل الانتقالي طويل الأمد من دون جدول زمني في المسائل المركزية ،أما في خطابه أمام مركز حزب الليكود بتاريخ ٢٣/ ٢٠٠١/٧ **فقد تحدث عن خطته لشن حرب عصابات ضد الإرهاب ، والتي تتضمن القيام بعمليات التصفية والاغتيال** . وقال أيضا :إما أن تقوم السلطة الوطنية بوقف الإرهاب أو أن نقوم نحن أنفسنا بذلك ! وهذه حرب متواصلة وستستغرق وقتاً طويلاً!.

إن شارون يعتقد أن بإمكانه الفصل بين ما يصفه بإنهاء الإرهاب من ناحية وبين التوصل إلى تسوية ما مع الفلسطينيين من ناحية ثانية: فالهدف الأول يمكن تحقيقه أما الهدف الثاني فيمكن أن ينتظر عشرات السنوات!

ومن هذا المنطلق يتعامل **شارون** الآن مع السلطة الوطنية الفلسطينية ومع الانتفاضة ومع جميع التحركات الجارية من أجل التوصل إلى تسوية في المنطقة . فهو من خلال مطلبه بإنهاء العنف أولا، وتحقيق الهدوء الكامل ، يحاول الفصل بين التسوية الأمنية والتسوية السياسية، أو جعل الأولى مرجعية للثانية .وهذا ما يريده من توصيات لجنة **ميتشيل ومن إتفاقية تينيت** ،ومن اقتراحاته التي تفرغ قضية المراقبين الدوليين من أي مضمون سياسي ،وتقصرها على المضمون الأمني، وكما حدده **اتفاق واي بلانتيشن** الذي وقع في

شارون.. وبيريز





ضحايا شارون

شارون : الصراع مع الفلسطينيين سيكون طويلا ولن تكون هناك حلول سريعة وسهلة

زمن نتنياهو من خلال ما يسمى باللجنة الأمنية الثلاثية الأمريكية -الإسرائيلية- الفلسطينية.

لكن ما يسترعى الانتباه هو **أن مشروع اليمين الصهيونى لحل القضية الفلسطينية ،كما تعبر عنه مواقف وسياسات شارون السابقة والحالية ،قد بقى على حاله ، ولم ينجع صاحبه فى أن يدخل أية تطويرات عليه** ،تأخذ بعين الاعتبار التطورات الناشئة وحقائق الحياة وعدم قدرة أية قوة عسكرية إعادة عقارب الساعة إلى الوراء .ولهذا فإن **السؤال الذى طرحه شارون قبل عشر سنوات: ماذا ستفعل إسرائيل فى حال استمرار المقاومة الفلسطينية -وهى قد استمرت بالفعل- لم يستطع الاجابة عنه حتى الآن!.**

وعلى خلفية جمود مشروع اليمين الصهيونى وثباته ،تتفاقم أزمته ويزداد فشله وعجزه وعزلته عن الواقع ،حتى لو نجح مؤقتا فى احتواء تيارات اليسار الصهيونى المنهارة ،وتشكيل ما يسمى بحكومة الوحدة الصهيونية.

إن مشروعا تبقى أمامه الأسئلة نفسها أعواما طويلة، ولا يستطيع الاجابة عنها أو معالجتها سوى بالمزيد من العنف والتطرف لهو مشروع فى طريقه إلى الانهيار.

وسيبقى الشعب الفلسطينى وانتفاضته الباسلة والمستمرة ضد الاحتلال ومن أجل الاستقلال والعودة هما العلامة المميزة التى تؤكد هذا الفشل.

ولن ينقذ مشروع اليمين الصهيونى ظهور تيارات أكثر تطرفا على هامشه ، تدق طبول الحرب وتطالب بالتصعيد واجتياح مناطق السلطة الوطنية .فهذه ليست سوى ارهاصات تعبر عن افلاس أصحابها وقصر نظرهم وعدم قدرتهم على التعامل مع الواقع الناشئ والمتغير . وهى إرهاصات سيكون مصيرها الفشل، خاصة إذا ما ووجهت فلسطينيا بسياسة عقلانية وبواقعية نضالية وبسياسات حكيمة وبعيدة عن المغامرة تفوت على المغامرين تنفيذ مخططاتهم.

تجربة لبنان يمكن أن تتكرر بعد تصاعد العمليات الفدائية :

«الفصل من طرف واحد».. بين إسرائيل وفلسطين .. مشروع سياسى أم عقلية ؟

* لا يوجد فى إسرائيل موضوع يجمع بين القوى السياسية والعلمية ،هذه الأيام ، مثلما هو التجمع الناشئ حول ما يسمى ب« **الفصل**» فمن أقصى اليمين السياسى إلى أقصى اليسار، تجد من يشارك فى تأسيس الحركة الجديدة بالمطالبة بهذا « **الفصل**» .ومعهم حشد من كبار الجنرالات السابقين والعلماء والباحثين .**فما هي فكرة الفصل؟ من يقف وراءها ؟ ما هى أهدافها الحقيقية ؟ وهل هى فى مصلحة الشعب الفلسطينى ونضاله التحررى؟!.**

رسالة حيفا

نظير مجلى

من المقرر أن يعلن فى شهر سبتمبر / ايلول الجارى رسميا ، **عن تأسيس حركة سياسية إسرائيلية جديدة ،هدفها قيادة حملة جماهيرية واسعة للنضال من أجل «الفصل من طرف واحد ما بين إسرائيل والفلسطينيين»**.والفصل من طرف واحد ، مربوط بالأذهان فى منطقتنا والعالم، بمبادرة رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق، **ايهود باراك**، للانسحاب من لبنان من طرف واحد .وهنا أيضا ،**سوف يكون انسحاب إسرائيل من طرف واحد من أراض فلسطينية محتلة واخلاء مستوطنات اليهودية** . وعليه ،فليس غريبا أن تترافق هذه العملية، إن تمت ، مع احتفالات جماهيرية فى فلسطين احتفاءً وابتهاجاً برحيل الاحتلال . لكن حتى نصل إلى تلك المرحلة، إن وصلنا ، سيمر وقت وستشهد الساحة نقاشا ساخنا تتكشف فيه حقائق جديدة، عن المجتمع الإسرائيلى وطريقة تفكيره ، **ويتبين أن الفصل ليس مجرد مشروع سياسى أمين تطرحه إسرائيل ، بل هو تعبير عن عقلية- أكثر من عقيدة وايديولوجيا -تتحكم فى الفكر اليهودى تاريخيا** .بسببها دخل إلى صراعات دامية مع الكثير من شعوب العالم التى جاورها وجاورته.

لكن القضية الأساسية تظل فى ماهية هذا المشروع أهدافه الحقيقية وكيفية تطبيقه.

المبادرة

فكرة الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين طرحت لأول مرة فى زمن حكومة **اسحق رابين** ، سنة ١٩٩٢ ، بمبادرة وزير الشرطة **آمنون شاحاك** ، لمجابهة العمليات الاستشهادية الفلسطينية فى إسرائيل ، لكن **اتفاقيات أوسلو أجهضت الفكرة ولم تعد بها ضرورة** ،فالعلاقات بين الطرفين بدأت تتخذ مسلكا آخر من التفاهم.

وطرحت مرة أخرى فى زمن حكومة **بنيامين نتنياهو** ، لنفس الهدف ، بمبادرة وزير الأمن الداخلى ،**افيجدور كهلانى** ،بعد أن تعثرت المفاوضات لتطبيق اتفاقيات أوسلو .**ولكن تنتياهو لم يقبل الفكرة لأنه مثل بقية قوى اليمين ، كان معنيا باجهاض الاتفاقيات ليعيد فكرة أرض إسرائيل الكاملة** .فالفصل بين الطرفين ،أيا كان ، سيعطى للفلسطينيين مناطق حرة مستقلة من الضفة الغربية وقطاع غزة وسيرسم حدودا لهم داخل الأرض الفلسطينية قريبة من حدود ١٩٦٧ .**وفى هذا «تنازل» عن الاحتلال التوسعى لا يحتملونه .لذلك أفشل نتنياهو الخطة.**

وجاء **باراك** ليطرح الفكرة مرة أخرى ، عندما فشلت مفاوضات كامب ديفيد (يوليو / تموز ٢٠٠٠) وطابا (يناير -فبراير- كانون الثانى -شباط ٢٠٠٠) ،فقد رأى **أن تجربته فى لبنان نجحت .وبدأ يروج لفكرة «عودة الأبناء» من الأراضى الفلسطينية المحتلة، كما كان فى حينه يعد الرأى العام الإسرائيلى لمرحلة قبول الانسحاب من طرف واحد من لبنان** .لكن **باراك** لم يستطع إكمال مشروعه هذا ، إذ أنه دخل مغامرة الانتخابات .وخسر المعركة بشكل مهين (**٣٥٪ مقابل ٦٥٪ لشارون**) ،وسقط معه المشروع .

وجاء **شارون** ،حاملا سوط تاريخه الدموى واعدا الشعب بأنه سيجلب له الأمن والسلام .وكما هو معروف ، فانه على الرغم من بطش **شارون** وممارساته العدوانية الرهيبة ضد الشعب الفلسطينى وجرائم الاغتيال الرهيبة التى نفذها بحق القادة الفلسطينيين الميدانيين والحصار التجويعى المرض، **إلا أنه لم يستطع إرهاب الفلسطينيين أو تخويفهم ولم يفرض عليهم الاستسلام الذى ينشده** . لا بل ذهبوا معه «**رأسا برأس**» واثبتوا له ولغيره **أن سلاح البطش الشارونى صدئ ولم يعد ينفع معهم** . بل يجد مقاومة حقيقية من السلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية ، التى تعمل بتلاحم نضالى مع الفصائل الوطنية والإسلامية الأخرى .وفى بعض الحالات ، ينقلون ساحة الحرب إلى العمق الإسرائيلى بعمليات فدائية يائسة لكنها جريئة، يذهب ضحية لها أطفال ونساء ومسنون بالأساس لكنها تزعزع الأمن الداخلى ، تغيظ شارون وجنرالاته فيلجأون إلى أقصى أنواع الانتقام **ولكنها تعكس خطورة الوضع وتشير إلى ضرورة الخروج منه بحل عاقل ومعقول، لا يكون فيه هازم ومهزوم.**

والحكومة الإسرائيلية تعيش فى بلبلة إزاء التعامل مع الواقع الذى يفرضه الفلسطينيون ،وتتقاذف وزراءها عدة تناقضات **فاليمين بداخلها ينادى باتباع سياسة الأرض المحروقة** ، **ويطالب بتحطيم السلطة الوطنية**

• نتنياهو لم يقبل الفكرة لأنه مثل بقية قوى اليمين كان معنيا بإجهاض الاتفاقات ليعيد فكرة أرض إسرائيل الكاملة

• باراك بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد بدأ يروج لفكرة عودة الابناء من الأراضي الفلسطينية المحتلة كما حدث في لبنان

الفلسطينية والتخلص من الرئيس ياسر عرفات وتصفية الأجهزة الأمنية وانتهاز الفرصة الذهبية السانحة للقضاء نهائيا ليس فقط على تفاهمات كامب ديفيد وطابا المذكورة أعلاه، بل القضاء أيضا على اتفاقات أوسلو ونتائجها الناجزة ، إعادة الوضع (اقرأ : **إعادة التاريخ**) إلى الوراء ، حيثما تتمسك إسرائيل بامتلاكها وتسعى لتخليده .وأما **وزراء حزب العمل فيطرحون أسلوبا آخر للعلاج مبنيا على محاربة المقاومة الفلسطينية ولكن بشكل عيني ومحدود ، بما في ذلك الاغتيالات للقادة الميدانيين** (التي بدأت في عهد باراك وليس في عهد **شارون**) ، وفي الوقت نفسه مواصلة اللقاءات على أعلى المستويات بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين .

وأما شارون فيحاول التوفيق بين الرأيين ، ولكن ليس باختيار الحل الوسط ، إنما يرضي الطرفين بالانتقاء من طروحاتهم . فيكثر من الاغتيالات التي يقبلها الطرفان .ويمارس سياسة الأرض المحروقة ثم يفسح المجال لوزير خارجيته **بيريز** أن يقابل القادة الفلسطينيين وهكذا.

وكما هو واضح ، فإن هذه السياسة لا تفلح في وقف التوتر .لذلك ، بادر عدد من السياسيين والعلماء والعسكريين في الاحتياط ،**إلى فكرة الفصل بين الطرفين بوصفها الحل الأمثل في هذه الظروف.**

ويقول **داني ياتوم** ،الجنرال الذي :شغل منصب رئيس الموساد (المخابرات الإسرائيلية العاملة في الخارج) ورئيس الدائرة السياسية الأمنية في مكتب رئيس الحكومة (في زمن **باراك**)، أن الفصل هو الحل الأمثل للتوتر الأمني . صحيح أنه لا ينهي عمليات التسلل الفلسطينية إلى إسرائيل بالكامل ، وصحيح إنه لا يجلب السلام، لكنه يقلل العمليات إلى الحد الأدنى ،وهذا هو المطلوب حاليا .

المبادرون

ياتوم هو واحد من المبادرين إلى العودة لفكرة الفصل . لكن المبادرين الأساسيين هم من المسئولين البارزين في الأحزاب العلمانية الكبرى ،وفي مقدمتهم **حايم رامون،** وزير الداخلية في حكومة **باراك، وداليا ايتشيك** ، وزيرة التجارة والصناعة في حكومة **شارون** ،وكلاهما من **حزب العمل، وعضو الكنيست ميخائيل إيتان** ،**من الليكود الحاكم وعضو الكنيست موسى** من **قادة حزب« ميرتس» اليساري الصهيوني ورئيس حركة «سلام الآن» سابقا ودان مريدور** ، رئيس حزب المركز والوزير في حكومة شارون ، الذي يعده ليكون خليفته في قيادة الليكود (**مريدور هو ابن الليكود، والتيار اليميني الإصلاحي في الحركة الصهيونية أبا عن جد. وقد تركه بسبب خلافاته مع نتنياهو . وهو معني بالعودة إليه، للمساهمة في حسم الطريق أمام عودة نتنياهو إلى الحكم).**

وتركيبة المؤيدين لخطة الفصل ،كما هو ملاحظ غريبة ، إذ انها **تضم قوى من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار** في الحلبة السياسية الصهيونية .والأمر نفسه ينطبق على معارضي الخطة. فيعارضها **ارئيل شارون** ونائبه **شمعون بيريز** ووزير دفاعه **بنيامين بن اليعازر** ورئيس المعارضة اليسارية **يوسي ساريد** ورئيسة كتلة ميرتس في الكنيست **زهافا غلؤون**، كما يعارضها اليسار المتطرف واليمين المتطرف ، على السواء وبنفس الشدة.

والسبب في هذا التناقض يكمن في التناقضات في الأهداف الحقيقية من الفصل .**فاليمين المتطرف يعارض خطة الفصل ،لأنه ما زال يحلم بتحقيق مشروع أرض إسرائيل الكبرى (من البحر إلي النهر على الأقل) وهناك من لا يزال يحلم بأن تكون إسرائيل من النيل إلي الفرات** على أن تكون خالية من العرب أو على الأقل يكون العرب فيها موالين تماما للحكم العبري .أما اليسار المتطرف فيرفض الفصل لأنه يعتبر الخطة مؤامرة تستهدف **تخليد الاحتلال الإسرائيلي في القدس** وفي **٣٠٪ من الضفة الغربية وحشر الفلسطينيين داخل قفص ضيق يدعى اسما دولة فلسطين ويكون فعلا ولاية منقوصة السيادة والإرادة.**

أما مؤيدو الفصل من اليسار فيرون أن في الظروف الحالية ، بعد فشل **كامب ديفيد وطابا واندلاع الانتفاضة وسيادة الموقف اليميني المتشدد لدى الإسرائيليين والفلسطينيين ،لم تعد هناك إمكانية لحل**

شرطة اسرائيليون يسعفون زميل لهم أصيب خلال الاشتباكات



دائم. لهذا فإن الفصل يعطى للفلسطينيين المزيد من الأرض ويكسبهم شرعية دولية إذ سيعلنون من السلطة الوطنية كدولة ، ويفتح الطريق أمام إزالة الاستيطان وعمليا يرفع مكانة المفاوض الفلسطيني عدة درجات إلى أعلى.

وأما مؤيدو الفصل من اليمين فيرون أن الفصل يقلل أولا من العمليات الفلسطينية داخل إسرائيل ويشغل الفلسطينيين فى مشاكل بناء الدولة الجديدة ويعفى إسرائيل من مسئوليتها الحالية عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية فى المناطق الفلسطينية ويجعل العلاقات بين الطرفين علاقة دولة مقابل دولة، فإذا اطلقت رصاصة فلسطينية باتجاه إسرائيل يكون ذلك اعتداء دولة على دولة وليس مقاومة احتلال ..وهكذا.

ويقول شمعون بيريز وغيره من معارضى الفصل فى معسكر السلام، أن فكرة الفصل هى ثمرة لمبدأ العداء والنفور وقد تمت تجربته «مئة سنة» حتى الآن ، بين العرب واليهود . ولم يحقق أية نتيجة وقد حان الوقت لتجربة التعايش المشترك بسلام .فلا مستقبل للشعبين الا بالتعايش ولذلك فالفصل ،فضلا عن كونه مستحيلا ،فإنه يتناقض ومصالح الشعبين.

ويقول ارئيل شارون وغيره من معارضى الفصل فى معسكر اليمين ،إنه -أى الفصل- سيفسر لدى الفلسطينيين على أنه علامة ضعف .فإذا منحتهم المزيد من الأرض ، ستزداد شهيتهم للمزيد، مما سيضاعف عمليات العنف ضد إسرائيل ويقولون إن الفصل من طرف واحد، يعنى عمليا إعطاء الفلسطينيين مكاسب كبرى (انسحاب من أراض شاسعة وإزالة مستعمرات يهودية/ من دون أى ثمن .فلو كانت هذه المكاسب اعطيت فى إطار اتفاق ، بدفع الفلسطينيون لقاءها شيئا .أما بهذه الطريقة ،فإن مكانتهم سترتفع وقوتهم ستزيد وارضهم ستتسع ،وكل ذلك سينعكس بزيادة العمليات والمقاومة والاقتراب بها أكثر إلى حدود إسرائيل.

خطة الفصل

هناك عدة خطط طرحت للفصل تختلف الواحدة عن الأخرى فى التفاصيل: مساحات الأراضى ، عدد المستوطنات التى ستزال ، نوعية الحدود التى ستقام وغيرها . لكن ما يجمع بينها ،كلها هو أنها تفرض الفصل من طرف واحد، وتطرحه كحل عسكرى لا سياسى. وحتى أصحاب النوايا الطيبة من مؤيديه ، لا يجدون غضاضة فى فرضه فرضا بدافع القناعة أن الطرف الفلسطينى ليس مؤهلا لعقد اتفاقية سلام عادل.

ولتوضيح الفكرة ، نقدم لها فيما يلى تلخيصا مبنيا على آخر خطة للفصل ، وهى التى طرحها ايهود باراك وتعتمد فى المعلومات عنها ،من تصريحات دانى ياتوم لصحيفة «يديعوت احرونوت» العبرية عدد الجمعة ١٧ أغسطس /آب الماضى.

-ضرب سياج كهربائى مزدوج مع ممر مزروع بالألغام بينهما على طول الحدود بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة وبين إسرائيل جهة أخر لمنع دخول أى فلسطينى إلى إسرائيل.

-إقامة ست كتل استيطانية كبرى ، بتجميع المستوطنات اليهودية الاستعمارية القائمة حاليا ، بحيث تكون متصلة ببعضها البعض ومتصلة جميعها بإسرائيل ما قبل العام ١٩٦٧ ، هى« كتلة استيطانية تضم المستعمرات اليهودية القائمة شرقى القدس وجنوبها (معاليه ادوميم ،جبل أبو غنيم) ،كتلة ثانية شمالى القدس ، وكتلة ثالثة فى منطقة الخليل وكتلة رابعة فى الشمال الغربى لمدينة رام الله (مستعمرات موديعين /وكتلة خامسة فى منطقة نابلس وكتلة سادسة هى مستعمرات غور الأردن.

-ما تبقى من المستعمرات تزال وهى» جميع المستعمرات فى قطاع غزة، الاستيطان اليهودى الاستعمارى فى قلب مدينة الخليل ، المستعمرات النائية داخل التجمعات السكانية الفلسطينية . ويبلغ عدد المستوطنين المقدر اخلاؤهم ، حسب هذه الخطة ٣٠ ألفا ومستوطناتهم ٢٠٪ من الاستيطان القائم.

-المنطقة الفلسطينية الباقية (٧٠٪ من الضفة الغربية و٥٥٪ من قطاع غزة) تكون بموجب هذه الخطة عبارة عن كتلتين جغرافيتين متكاملتين ، بحيث يستطيع الفلسطينيون داخلها التحرك بحرية فيسافرون من جنين إلى الخليل من دون العبور فى أية حواجز إسرائيلية. وحيثما توجد تقاطعات طرق توجب اللقاء والاحتكاك تتم إقامة جسور أو أنفاق بحيث لا يعود بينها أى اتصال وأما المعبر بين قطاع غزة والضفة الغربية، فلا يفتح . ويظل مرهونا بالموقف الإسرائيلى ،حسب تطورات الأحداث الأمنية.

-القدس الشرقية تغلق تماما من جهة الضفة الغربية ، ويصبح دخولها مرهونا بالأحداث والتقويم الإسرائيلى لها.

ويستغرق تطبيق هذه الخطة سنتين أو ثلاث وتكلف مليار دولار ويتوقع أصحابها أن تستمر الصدامات بين الفلسطينيين وضد الاحتلال .لكنهم سيحاولون اقناع الفلسطينيين أيضا بها ،كحل مرحلى آخر، يجدر تنفيذه بأقل مايمكن من الخسائروالعنف ،خصوصا عندما يخلى الجيش الإسرائيلى المستوطنين اليهود ويفكك قواعده ومعسكراته وينسحب.

ويقول معدو الخطة إنهم سيكونون منفتحين أمام امكانية ورود اقتراحات أخرى أو تعديلات على الخطة ، أن كان ذلك من الجانب الإسرائيلى أو من الجانب الفلسطينى لكنهم مصرون على طرحها للنقاش الجماهيرى ،بحيث تفرض نفسها على القيادة الرافضة ،وإذا استمر الرفض ، قد تكون هذه الخطة الرافعة التى تعيد ايهود باراك ، إلى حلبة القيادة السياسية وربما للحكم. علما بأن أهم أسباب فوز باراك على نتنياهو سنة ١٩٩٩ هو تركيزه فى حملته الانتخابية على الانسحاب من لبنان من طرف واحد ورفعه الشعار« عودة الابناء إلى البيت» وقد لوحظ أنه فى نهاية حكمه رفع هذا الشعار بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة أيضا . لكنه سقط قبل أن يجعله شعارا جماهيريا .ومما لا شك فيه أن تجدد الحملة الآن سيكون جماهيرياً ، إذ أن استطلاعات الرأى فى هذا الشأن تشير إلى أن ٤٠٪ من مصوتى اليمين فى إسرائيل يؤيدون الفصل وترتفع هذه النسبة إلى ٦٤٪ لدى الجمهور الواسع.


أعمال الاغاثة للجرحى بعد عملية تفجير فى القدس

رؤية عامة لموقف الصحافة المصرية من العلاقات بين مصر والسودان

أمينة النقاش

يمكن القول بشكل عام ، إن الصحافة المصرية ، فى تناولها لموضوع العلاقات المصرية - السودانية ، لم تنفصل فى أى يوم من الأيام ، عن الاتجاهات العامة لمعالجة السياسة المصرية لهذه العلاقات فى مراحلها المختلفة ، إلا فى فترات قليلة . **ففى فترة الحكم التركى - المصرى(١٨٢٠ - ١٨٨٤)** ، ومابعدها لم تكن الصحافة الأهلية المصرية ، قد نشأت بعد ، إذ كانت معظم صحف هذه الفترة صحفا رسمية ، تكتفى فى الأغلب الأعم بنشر البيانات والقرارات الحكومية ، كان من أهمها ، صحيفة **«الوقائع»** المصرية (١٨٢٨) ، التى نشأت فى حضن السلطة وعبرت عنها ، ولم تصدر أول صحيفة أهلية إلا فى عام ١٨٨٦ ، التى أصدرها« **عبد الله أبو السعود** » بتشجيع من الخديو« **اسماعيل**» وكان من اللافت للنظر أن اسمها « **وادى النيل**» **بما يعنى أن وحدة مصر والسودان ، كانت مصطلحا حاضرا فى الذاكرة الصحفية ، منذ نشأة الصحافة المصرية.**

وخلال تلك الفترة ، كانت الصحف المصرية مهتمة بالمشاكل المصرية بالدرجة الأولى ، ومنها أزمة الديون ، والتدخل الأوربى فى الشئون المصرية ، على النحو الذى لم يتح لها الفرصة للاهتمام بأوضاع السودان.

وقد شملت هذه الفترة كذلك ، صحف الثورة العرابية ،التى كان من أهمها الصحف التى أصدرها « **عبد الله النديم**» مثل **«التبكيت والتنكيت»**ثم« **اللطائف**» ، وقد ركزتا اهتمامهما على الصراع بين الثوار العرابيين و الخديو« **توفيق**» على المطالب الديمقراطية ، على الرغم من أن هذا الصراع ، قد تواكب ذلك الوقت ، مع قيام الثورة المهدية فى السودان ، التى أخذت تتصاعد فيما بعد ، حتى نجحت فى إجلاء الجيش المصرى عن السودان عام ١٨٨٥ ، وتمكنت من الانفراد بحكمه ١٣ عاما.

وقد بدأ اهتمام الصحافة المصرية يبرز بالشئون السودانية ، فى أعقاب إجهاض الثورة العرابية ، وهزيمة التل الكبير واحتلال بريطانيا لمصر ، وتسريح الجيش المصرى من السودان ، بعد صدور قرار وزارة «نوبار» باشا - بضغط من بريطانيا- باخلاء السودان من الجنود والموظفين المصريين فى يناير ١٨٨٤.


جمال عبد الناصر


حسنى مبارك

وفى هذه المرحلة ، التى استمرت حتى عام ١٨٩٩ ، نددت الصحف المصرية المستقلة والوطنية والصحف الفرنسية التى كانت تصدر فى مصر بقرار « **إخلاء السودان**» وشارك فى ذلك الصحف المصرية ، التى كان يصدرها الثوار العرابيون فى المنفى ، وبينها« **العروة الوثقى**» التى كان يصدرها« **جمال الدين الأفغانى**» و« **محمد عبده**» فى باريس ، وصحف« **يعقوب صنوع**» المتعددة التى كانت تصدر أيضا فى العاصمة الفرنسية ، فنددت بسياسة الاحتلال البريطانى ، انطلاقا من أن السودان هو جزء من مصر ، وأن لمصر حقا فى السيادة عليه ، استنادا إلى أنها فتحته بأموالها ، وبدماء وأرواح جنودها ، وساهمت فى تحسين وتحديث أوضاعه الإدارية . وأولت الصحف المصرية ، اهتماما بالغا ، بابراز المشاركة المصرية فى إعادة فتح السودان ،**كما عبرت الصحف الوطنية ، عما اعتبرته « كارثة وطنية» باخلاء السودان.**

فى هذه الفترة يمكن التمييز ، بين ثلاثة تيارات فى الصحف الناطقة بالعربية ، تيار ينطق باسم الخديو ، ومثلته صحيفة «المؤيد» وتيار ينطق باسم الحركة الوطنية ومثلته جريدة « اللواء» وتيار ينطق باسم الأعيان وعبرت عنه صحيفة « الجريدة». وكان من الصعب أن تجد تباينا بين التيارات الثلاثة بشأن الموقف من قضية السودان . فالجميع حرص على تأكيد ماسمى « **بحق الفتح**» ، وعلى الهجوم على انفراد انجلترا بشئون السودان ، أو مشاركتها فى إدارته ، ومن هنا **هاجمت التيارات الصحفية الثلاثة ، الاتفاق الثنائى بين مصر وبريطانيا عام ١٨٩٩ ، باعتباره ينتقص من حق مصر فى السيادة على السودان ،** وعلى اعتبار أن الإدارة المصرية فى السودان ، هى إدارة

شكلية ، بعد أن منحت بريطانيا باشتراكها فيما سمى حملة استرداد السودان وإعادة فتحه ، الحق الشرعى فى التدخل فى شئون السودان ، والانفراد الفعلى بادارة شئونه .**وفيما عدا صحيفة« المقطم» وغيرها من الصحف الناطقة باسم الاحتلال البريطانى ، فقد شنت الصحافة الناطقة بالعربية والأخرى الناطقة بالفرنسية حملات نقد عنيفة ضد الاتفاق الثنائى باعتباره يخدم بريطانيا أكثر مما يخدم مصر** ،ويسلب الحقوق الإدارية للأخيرة فى السودان ، ويمول بريطانيا بحكمه من الخزينة المصرية ، التى دفعت للحكومة البريطانية ، نحو خمسمائة ألف جنيه كنفقات لمشاركة جنودها فى إخماد الثورة المهدية . وكان من بين الصحف الناطقة بالفرنسية التى عارضت الاتفاق الثنائى ،« **صحيفة الإصلاح» و«بريد الشرق» و« منارة الإسكندرية» و« الجورنال المصرى»** ، وقد تم تعطيل الأخيرة عن الصدور بسبب عنف الحملة التى قادتها ضد الاتفاق . ومن المفهوم أن الصحف المصرية الناطقة بالفرنسية ، كانت تدعم التوجه الفرنسى الذى يناوئ الاحتلال البريطانى فى مصر ، وينازعه على مناطق النفوذ فى غيرها من المناطق .. ومما يلفت النظر فى هذا السياق ، أن **من بين قائمة الخطايا التى ألصقت برئيس الوزراء المصرى « بطرس غالى» عند** اغتياله عام ١٩١٠، توقيعه للاتفاق الثنائى ، نيابة عن الطرف المصرى مع « اللورد كرومر» حين كان ناظرا للخارجية.

وظلت الصحافة المصرية المستقلة (الأهرام مثلا) والأخرى المعبرة عن الحركة الوطنية ، تبين مساوئ الاتفاق الثنائى استنادا إلى مأسمته حقوق مصر التاريخية الثابتة فى السودان . وفى هذا السياق أشارت الصحف المصرية ، إلى أن **الاتفاق ألغى السيادة العثمانية على السودان وتجاهل الجانب التركى ، ومنح لبريطانيا حقوقاً قانونية قائمة أيضا على مايسمى بحق الفتح** ، وقد أتاح لها ذلك فرصة الانفراد بالتشريع والإدارة ، مخالفة بذلك نص الاتفاق نفسه ،الذى يقضى بالمشاركة المتساوية بينها وبين مصر فى إدارة شئون السودان . وأوضحت أن بريطانيا اكتفت بالجانب الشكلى من المشاركة المصرية فى ثنائية الإدارة وهو **رفع العلمين المصرى والبريطانى على المنشآت الحكومية.**

وظلت الصحافة المصرية منذ عام ١٨٩٩ وحتى منتصف الأربعينات تبرز فى معالجتها لقضية السودان مسألة السيادة التى لم



البشير

يحسمها الاتفاق الثنائى بشكل واضح ، مدافعة عن أن **السودان أرض مصرية ، وأن لمصر حق السيادة عليه استنادا إلى« حق الفتح»** الذى كان من المصطلحات المعترف بها آنذاك فى تحديد العلاقات الدولية . كما برز فى المعالجات الصحفية ، لصحف الحركة الوطنية الشعار الدائم **المطالب بوحدة وادى النيل ، التى اعتبرت أن الاتفاق الثنائى قد أطاح بها.**

وفى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ، شكلت الحكومة المصرية ، لجنة لإعداد دستور لمصر ، بعدما اعتبرته ، استقلالا عن بريطانيا ، وتضمن مشروع الدستور مادتين اثارتا ثائرة الحكومة البريطانية لما اعتبرته تأكيدا على أن السودان جزء من مصر ، وإلغاء للاتفاق الثنائى الذى تبرر به وجودها فى السودان . وتقضى المادتان بأن يلقب **الملك فؤاد** بملك مصر والسودان ، وأن تسرى أحكام الدستور على **المملكة المصرية ، ماعدا السودان الذى يعد جزءا منها ، لكن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص.**

وفى هذه الأزمة بشأن الدستور بين اللجنة التى أعدته ، وبين سلطات الاحتلال البريطانى ، ساندت صحف الحركة الوطنية بقوة ، فكرة الإبقاء على المادتين المذكورتين ، وطالبت بأن ينص الدستور على **إلغاء الاتفاق الثنائى وعلى وحدة وادى النيل** ، كما نددت بالضغوط البريطانية من أجل تغييرهما ، وهى الضغوط التى نجحت فى تعديل المادتين ، إلى نصين عامين ،**يذكر السودان فى إحداهما بالقول إن أحكام الدستور تسرى على المملكة المصرية ، دون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان** ، التى كانت صحف الاحتلال البريطانى تقصرها فقط على الحق فى مياه النيل.

ومع أزمة الدستور ، وإجراء الانتخابات لأول برلمان مصرى بعد الاستقلال ، توسعت الصحافة المصرية فى النشر عن أخبار السودان ، وبدأت تظهر بها أركان خاصة عنه ، ورحبت الصحافة « **بجمعية الاتحاد السودانى»** ونشرت برنامجها الذى كان يدعو **لوحدة وادى النيل بين بلدين مستقلين،** وتوسعت الصحافة المصرية فى النشر عن أحد أبرز أعضائها الملازم أول «**على عبد اللطيف»** ، بعد أن نشرت صحيفة الأخبار المصرية لصاحبها« **أمين الرافعى»** وثيقة له بعنوان « **مطالب الأمة» السودانية يطالب فيها باستقلال السودان ، ونددت باعتقاله ويمنع الحكومة السودانية محامين مصريين ، من السفر للدفاع عنه.**وحين شكل **على عبد اللطيف»** جمعية اللواء الأبيض تابعت الصحف المصرية نشاط الجمعية ، ونشرت وثائقها وبياناتها ، كما نددت بعد ذلك بحلها وملاحقة أعضائها ، والقبض عليهم ووصفت كثير منها إدخال « **على عبد اللطيف»** مصحة للأمراض العقلية ، بأنه **مؤامرة بريطانية ضد دعاة الجلاء ووحدة وادى النيل** . وكانت الصحف المصرية الموالية للاحتلال ، قد اعتبرت حركة اللواء الأبيض واجهة سودانية لتنظيم مصرى.

ومنذ انسحاب الجيش المصرى من السودان عقب مقتل السردار« **لى ستاك»** عام ١٩٢٤ وعلى امتداد نحو ثلاثة عقود ، **ساهمت الصحافة المصرية فى تكوين جيل ، يطالب بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى**، بحيث أصبح الشعاران الرئيسيان للحركة الوطنية المصرية هما **الجلاء والوحدة مع السودان** . وطوال تلك العقود ، توقفت أكثر من مفاوضات بين مصر وبريطانيا وقطعت وانتهت بالفشل بسبب الخلاف على موضوع ماسمى بالسيادة المصرية على السودان ، وكان هذا الفشل محلا لفخر القوى الوطنية وأحزابها وصحافتها ، لأنه تأكيد على استحالة تسوية المسألة المصرية ، دون أن تشمل تلك التسوية مسألة السودان.

وكان أول تطور ، فى تناول الصحافة المصرية ، لقضية السودان ، قد حدث فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وفى أعقابها ، عن طريق الصحف اليسارية التى أسقطت تماما من معالجتها للمسألة السودانية مزاعم حق الفتح ودعاوى السيادة المصرية على السودان ، وأشاعت بدلا منهما فكرة الكفاح المشترك بين الشعبين المصرى والسودانى ،

فى مواجهة الاحتلال البريطانى ، تجاوزا لشعار الوحدة تحت التاج المصرى ، وكان من بين تلك الصحف « **الفجر الجديد** »و «**الجماهير**» و«**الملايين**» وغيرها . وكان تنظيم « **الحركة المصرية للتحرر الوطنى** » قد أنشأ بداخله « **قسم السودانيين** » ، وأوكل إلى السودانيين فى القسم ، إصدار مجلتين يساريتين فى القاهرة هما « **حرية الشعوب** » و« **أم درمان** » تهتمان فقط بالشئون السودانية ، كما يحررهما فريق من السودانيين استقل بعد ذلك عن الحركة . وفقا لأهدافها - ليشكل داخل السودان « **الحركة السودانية للتحرر الوطنى** » التى أصبحت فيما بعد « **الحزب الشيوعى السودانى** » فيما يعد تأكيدا عمليا لفكرة الكفاح الثورى المشتركة ، وخلخلة لفكرة الوحدة تحت التاج المصرى.

والحقيقة أن الصحافة المصرية ، قد ساهمت بشكل عام ، فى تكوين رؤية خاطئة فى مرحلة مابين **ثورتى ١٩١٩ و١٩٥٢**، لطبيعة العلاقة المصرية - السودانية . وبدا لافتا للنظر ، أن إصرارها على اعتبار السودان جزءا من مصر و« **ألزم لها من الاسكندرية** » ودفاعها عما يسمى حق الفتح والسيادة ، ووصمها دعاة الاستقلال فى السودان بالخيانة والعمالة للاستعمار البريطانى ،**يعكس عجزا كبيرا عن فهم التطورات التى لحقت بالحركة الوطنية فى السودان ، التى أخذت تستوعب أعدادا هائلة من المتعلمين والخريجين الذين ينزعون نحو الاستقلال** كما أنها تعكس عدم إدراك للمتغيرات التى لحقت بالعلاقات الدولية ، فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتأسيس هيئة الأمم المتحدة ، وصدور ميثاقها ، الذى وضع قواعد لعلاقات الدول بعضها ببعض ، تختلف عما كان شائعا فى القرن التاسع عشر . واستفاد الاحتلال البريطانى من هذا العجز ، ومن غيبة الإدراك ، فى تشجيع الاتجاهات الاستقلالية ، لمناوءة دعاة الوحدة مع مصر داخل السودان ، ولإيقاع الخلاف بين أطراف الحركة الوطنية السودانية ، بما يخفف ضغوطها عليها.

التطور الجذرى المهم أيضا فى السياسة المصرية تجاه المسألة السودانية جاء فى أعقاب إعلان حكومة الوفد برئاسة « مصطفى النحاس» فى ١٦ نوفمبر ١٩٥١ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، واتفاقيتى الحكم الثنائى. واستتبع إلغاء المعاهدة ، تغير النص الخاص بلقب الملك فى الدستور من لقب ملك مصر فقط ، إلى ملك **مصر والسودان** ، كما تم

الصحف اليسارية فى الأربعينات صاغت التطور الأولى فى معالجة القضية السودانية وأسقطت مزاعم حق الفتح ودعاوى السيادة المصرية على السودان .. وركزت على فكرة الكفاح المشترك بين الشعبين .

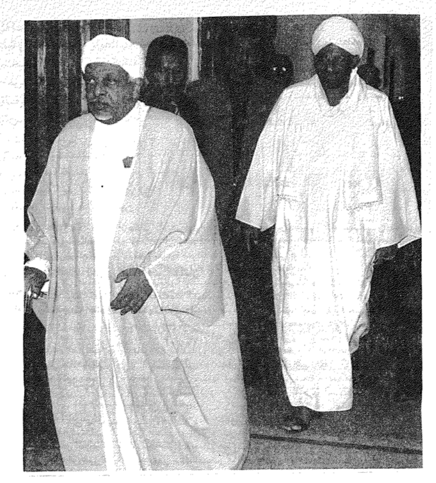
تغيير طوابع البريد لتحمل لقب الملك الجديد، وأخذت الصحافة المصرية تتحدث عن الملك بلقبه الجديد ، الذى لم يقر به أحد ولم يعترف به أحد ، برغم أن **الحكومة المصرية أصدرت بعد يومين من إلغاء المعاهدة قانونا ، يمنح السودان الحكم الذاتى الكامل ، لكن تحت سيادة التاج المصرى** ، بعد أن منح القرار الملك سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة فى السودان . وجاء التطور المهم لهذه السياسة ، قبل قليل من حريق القاهرة وقبل أن تغادر **حكومة الوفد** الحكم فى يناير عام ١٩٥٢ ، عندما أعلن وزير الخارجية المصرية آنذاك ، الدكتور «**محمد صلاح الدين**» موافقة مصر على إجراء استفتاء فى السودان ، باشراف الأمم المتحدة ، لتقرير مصيره ، بشرط انسحاب القوات البريطانية والمصرية نهائيا منه.

وكان قبول حكومة الوفد بمبدأ استفتاء الشعب السودانى ، على أن يخير بين استقلاله أو الوحدة مع مصر ، هو خطوة متقدمة بالقياس على المطالبين بالسيادة وحق الفتح ، لكنها كانت من وجهة نظر الذين تربوا على شعار وحدة وادى النيل ، تنازلا ، وتخليا عن أحد الشعارات الرئيسية للحركة الوطنية المصرية وقبولا بفكرة احتمال انفصال السودان عن مصر.

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، سعت الثورة للاستفادة من الاقتراحات التى قدمتها حكومة الوفد الأخيرة بشأن الاستفتاء ، وحق تقرير المصير للسودان ، خاصة بعد أن تنامى لديها إحساس ، بأن المشكلة السودانية ، تعرقل خطوات مصر فى التوصل لاتفاق للجلاء عنها **فأجرت الثورة تغييرا جذريا فى ترتيب المفاوضات مع بريطانيا ، فدخلت فى مفاوضات معها بشأن السودان أولا قبل بدء مفاوضات الجلاء عن مصر**، ونجحت حكومة الثورة فى أن توقع مع الحكومة البريطانية فى ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان ، وبمقتضاها اتفق الطرفان على فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، يتم خلالها **سودنة الوظائف ، وتهيئة الشعب السودانى لتقرير مصيره ، وإجراء استفتاء يقرر فيه على ضوئه أما الاستقلال أو الوحدة** ، وفى هذه الحالة تنسحب قوات الطرفين المصرى والبريطانى من السودان.

دافعت صحيفة« **المصرى**» التى كانت فى ذلك الحين على علاقة طيبة بالثورة ، عن الاتفاقية ، على اعتبار أنها أخذت بوجهة النظر الوفدية لحل مشكلة السودان ، التى عبر عنها« **محمد صلاح الدين**» . وحين أجريت الانتخابات فى السودان ، وفاز الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة « **إسماعيل الأزهرى**»، هللت صحيفة المصرى لهذا الفوز باعتباره صفعة للإمبراطورية البريطانية ، لأن نجاح هذا الحزب وحصوله على الأغلبية فى البرلمان معناه أنه سيختار الاتحاد مع مصر. **لكن الأمور ما لبثت أن تغيرت ، واختار الحزب الوطنى الاتحادى نفسه الاستقلال ، وصوت فى البرلمان الذى يحظى فيه بالأغلبية لصالح قرار يعلن السودان دولة مستقلة كاملة السيادة ، فى منتصف ديسمبر عام ١٩٥٥.** وقد ساهم فى حسم الموقف لصالح الاستقلال التقلبات التى بدأت تظهر فى صفوف الضباط الأحرار ، وانتهت بعزل« **محمد نجيب**» الذى كان يعد آنذاك رمزا لوحدة الشعبين كما انتهت بالغاء الحياة الحزبية وإغلاق الصحف ، وفرض هيمنة الثورة على وسائل الإعلام . وفى هذه الأثناء شنت الصحافة المصرية حملة عنيفة ضد **الزعيم «إسماعيل الأزهرى»** فى محاولة لفضحه والتشهير به واتهامه بالخيانة والعمالة للبريطانيين ، **لكن السياسة المصرية ، سرعان ماقبلت بالأمر الواقع ، واعترفت باستقلال السودان.**

ومنذ استقلال السودان فى يناير عام ١٩٥٦ وحتى عودة التعددية الحزبية عام



الميرغني .. وصادق المهدي

١٩٧٦ ، كانت الصحافة المصرية خلال هذين العقدين ، صحافة توجيه وتعبئة ، تعكس وجهة نظر واحدة للعلاقات المصرية - السودانية ، في إطار السياسة الرسمية المصرية ، التي كان أحد ثوابتها ،**ضرورة الاحتفاظ بدرجة ما من العلاقات الطيبة بين البلدين بسبب مسألة مياه النيل ، التي تشكل بالنسبة لمصر قضية أمن قومي ، أيا كان شكل الحكم القائم في السودان.** وفي هذا السياق رحبت الحكومة المصرية بانقلاب **« عبود »(نوفمبر ١٩٥٨)** ، كما دعا الرئيس **« عبد الناصر »** الجنرال « عبود » لزيارة مصر ، حيث قدم على نطاق واسع للشعب المصري ، عبر تصريحات المسئولين ومقالات الصحف الرسمية الثلاث الأهرام والأخبار والجمهورية ، باعتباره حاكما وطنيا ، برغم غضب قادة الأحزاب السياسية السودانية ، من مؤازرة **عبد الناصر** له واستقباله ، بعد أن انقلب على الحكم الديمقراطي الأول ، ولم يكن قد مضى عليه سوى عامين . لكن الأزمة التي نشبت ، حول الحدود مع مصر ، بين القاهرة والخرطوم ، والتي صعدها رئيس الحكومة السودانية **من حزب الأمة« عبد الله خليل»** بشكوى مصر إلى هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية ، والتي كادت أن تتطور وتؤدي إلى نزاع مسلح بين الدولتين ، كانت ماثلة في أذهان الحكومة المصرية ، وهي تستقبل بارتياح انقلاب عبود.

ويمكن القول هنا، أن السياسة المصرية في عهد الرئيسين « عبد الناصر » و «السادات» لم تكن ترحب ترحيبا شديدا ، بأي حكم ديمقراطي تعددي في السودان ، ليس فقط لأن هذه الصيغة ، لا تتوافق مع صيغة الحكم الشمولي ، الذي كان سائدا في مصر حتى عام ١٩٧٦ ، ولكن أيضا لخشيتها من أن تؤدي المزايدة بين الأحزاب السودانية ، إلى عدم الاستقرار، بما يؤثر سلبا على مصالح مصر الحيوية وللأسف الشديد ، فان الشواهد تؤكد أن حذر السياسة المصرية ، يكتسب بعض الصحة ، **إذ أن أكثر الفترات توترا في العلاقات المصرية - السودانية ، قد نشأت في ظل أنظمة الحكم الديمقراطي في السودان ، التي اتسم أغلبها بعدم الاستقرار،** واتخذ من قضيتي الحدود وحصص مصر من مياه النيل موضوعا للمزايدة بين الأحزاب وللمنافسات الانتخابية. ولهذه الأسباب ، فان الإدارة المصرية تخشى من جهات تعدد صنع القرار في السودان ، وتفضل التعامل ، مع جهة واحدة للقرار ، كما تفضل **أن يكون الحكم في السودان ، حكما مستقرا ، حتى ولو كان حكما فرديا وشموليا . وقد عكست الصحافة المصرية هذا التوجه بوضوح ودون مواربة.**

وشهدت العلاقات المصرية - السودانية في الفترة من ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وحتى انقلاب مايو ١٩٦٩ تحسنا واضحا ، ولجأت حكومة الثورة، في تلك الفترة ، إلى التحالف مع الأحزاب السودانية التقدمية التي كانت تؤيد توجهها التحرري ، مثل**الحزب الشيوعي** ، لإحداث هذا التحسن ، الذي أسهم فيه بوضوح إعلان الحكومة السودانية ، تقديم جميع أشكال الدعم لمصر ،في أعقاب هزيمة يونيه ١٩٦٧ .**وكان للاستقبال الأسطوري « لجمال عبد الناصر » ، في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد بعد شهرين من الهزيمة في الخرطوم ، بالغ الأثر ، في استمرار تحسن العلاقات بين البلدين،** وهو ماانعكس بوضوح في الصحافة المصرية .لكن هذا التحسن ، لم يمنع الإعلام المصري من الاهتمام الواسع بانقلاب**« جعفر نميري»** في مايو ١٩٦٩ ، واعتبرت الصحافة المصرية ، **حكم نميري هو ثورة تمثل مع الثورة الليبية بقيادة « معمر القذافي » ردا مباشرا على هزيمة ١٩٦٧،** وكانت مصر هي أول دولة عربية تعترف بنظام**« نميري»** . وبدا لافتا للنظر في هذا السياق ، أن الزيارتين اللتين قام بهما الرئيس **« عبد الناصر»** للسودان في يناير ومايو عام ١٩٧٠ كانت إحداهما مخصصة للاحتفال مع« نميري» بمرور عام على توليه السلطة.

وفي عهد **« السادات»** توطدت العلاقات بين الدولتين بأفضل مما مضى ، وساندت الصحافة المصرية على أوسع مدى **حكم نميري** . وحين حدث انقلاب **« هاشم العطا»** في يوليو ١٩٧١ ، التزمت الصحافة المصرية ، في البداية جانب المتابعة الإخبارية دون تعليق ، بسبب قصر المدة بين حدوث الانقلاب وفشله ، وحين فشل الانقلاب ، وعاد**« نميري»** إلى السلطة انطلقت الصحافة المصرية ، في حملة هجوم ضارية على قادة الانقلاب وعلى الشيوعية والشيوعيين **والأرجح أن الهدف من الحملة كان داخليا ، إذ أنها جاءت في أعقاب حركة ١٥ مايو ، التي تخلص فيها السادات مما**

كان يسمى بالجناح المتشدد من أعوان « عبد الناصر » فى السلطة المصرية، وهو ماعرف إعلاميا بمراكز القوى.

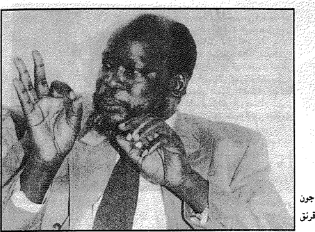
وعكست الصحافة المصرية ، التى كانت تنطق كلها باسم النظام حالة الدفء والحرارة فى العلاقات بين نظامى « السادات » و « نميرى » والتى توطدت بعد توقيع ماعرف بمنهاج العمل التكاملى فى عام ١٩٧٤ ، وتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين فى يوليو ١٩٧٦ .**وفى السياق نفسه أيد « نميرى » زيارة السادات للقدس** ، وأبرزت الصحافة المصرية ذات التوجه الواحد هذا التأييد ، وأعطته أكثر من حجمه ، خاصة بعد رفض نميرى قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر أو مقاطعتها فى أعقاب توقيعها لاتفاقيات كامب ديفيد ولمعاهدة السلام مع إسرائيل .**وتعبيرا عن توثق العلاقات بين البلدين أصدرت الحكومة عن مؤسسة روز اليوسف مجلة « الوادى » لتصبح منبرا متخصصا فى الشئون السودانية ، من وجهة النظر الرسمية**، التى انفردت بابداء الرأى فى تلك العلاقات ، ليست فحسب لأنه لم تكن فى الساحة أصوات أخرى ، ولكن لأن العلاقات المصرية- السودانية ، كان ينظر إليها على أنها علاقات تمس الأمن القومى المصرى ، وبالتالى حتى حين تكون هناك مساحة حرية للتعبير فى الصحف القومية ، فكانت هذه المساحة لاتنسحب ، على العلاقة مع السودان إذ كان مفهوما دائما ، أن الأجهزة المسئولة عن الأمن القومى ، لها دور فى تحديد سياسة التعامل الإعلامى مع المسألة السودانية.

لم تكن هناك مشكلة إذن بين نظامى السادات ونميرى ، ومن المعروف أن نميرى اقتبس أساليب الحكم المصرى التى كانت سائدة فأنشأ الاتحاد الاشتراكى امتثالا لصيغة التنظيم الواحد وهيمن على الصحافة .. وسائل الإعلام وحين أعاد الرئيس« **السادات** » التعددية الحزبية فى مصر عام ١٩٧٦ ، فان « نميرى » لم يحذ حذوه.

وبعد أن كانت توجهات نظامه التى بدت فى سنوات حكمه الأولى تحررية ،وتقدمية ، غير« نميرى » من تلك التوجهات ، وأعلن عن تطبيق ماسمى بقوانين الشريعة ، وشرع فى تنصيب نفسه إماما بمعاونة من الإخوان المسلمين فى السودان .**وجاء هذا التغيير فى توقيت غير ملائم تماما بالنسبة للنظام المصرى فى بداية عهد الرئيس « مبارك » ، فقد كان النظام مشتبكا فى ذلك الحين ، فى معركة مع التيارات الإسلامية المتطرفة وجماعات العنف الدينى المسلحة ، وكان التحول الذى أحدثه« نميرى» فى توجهات حكمه ، يشجع مثل هذه التيارات بلا شك.**

ومع بداية حكم الرئيس« **مبارك** » تم توقيع ميثاق التكامل فى أكتوبر عام ١٩٨٢ ، وأغلقت مجلة « **الوادى** » ، واستبدلت بمجلة« **وادى النيل**» التى أصدرتها هيئة مستقلة . وفى هذه الفترة نستطيع أن نميز بين الموقف الذى عكسته أجهزة الإعلام القومية ، ذات الصلة الوثيقة بالحكومة وبين الصحف الحزبية التى عاودت الصدور . فقد تحفظت الصحف الرسمية ، عما كان يجرى من تحولات لنظام نميرى فى بداية الثمانينات ، وفى إطار الهامش الذى كان مسموحا به لحرية الصحافة ، **فقد أبدت صحف ومجلات التيارات الإسلامى وبينها« الاعتصام» و« المختار الإسلامى » و« الدعوة» تأييدا حارا لتوجه نميرى لتطبيق ماكان يسمى بقوانين الشريعة.**

وانفرد « **حزب التجمع الوطنى التقدمى** » منذ تأسيسه عام ١٩٧٦ بمعارضة **نظام نميرى**، وتبنت مجلته الداخلية « **التقدم** » مشاريع المعارضة السودانية لحكمه ، وسلطت الضوء على مخاطر تحالفات نظامه الدولية على المنطقة . وحين عاودت صحيفته الرسمية « **الأهالى** » الصدور خصصت مساحات واسعة لتناول القضايا السودانية وأفردت زاوية أسبوعية ، وصحيفة شهرية بعنوان أهالى السودان . وبحكم تراث العلاقة التاريخية الوثيقة بين قيادة حزب الوفد والأحزاب الاتحادية فى السودان ،**أنشأت صحيفة الوفد بعد إصدارها اليومى صفحة أسبوعية بعنوان الأشقاء عن شئون السودان ، كانت تحررها صحفية سودانية** ، ثم انتقلت مسئولية الإشراف عليها لصحفى مصرى . وأفسحت صحف المعارضة



جون قرنق

المصرية« **الأهالى** » و« **الوفد** » و«**الشعب**» صفحاتها لكتاب وصحفيين سودانيين.

واستقبلت الصحف الحزبية ، **انتفاضة إبريل ١٩٨٥ استقبالا حارا** ، بينما استقبلت الصحف المصرية الرسمية ، عودة الحكم الديمقراطى الثالث بكثير من الحذر ، استنادا إلى الفكرة الثابتة التى تحرك ، إدارة السياسة المصرية لعلاقتها بالسودان ، من الحكم الديمقراطى الذى تتعدد فيه مصادر صنع القرار وينعدم فيه الاستقرار. **وسرعان ماأكد تتطور الأحداث صحة مخاوف السياسة المصرية** ، فالحكم الديمقراطى الائتلافى الذى كان يقوده حزب الأمة بعد الانتفاضة، اتخذ من السياسة المصرية العدو الأول له ، ليخفى بذلك فشله الداخلى فى إحداث الاستقرار وإنجاز التنمية ووقف الحرب الأهلية . **وتصاعد التوتر لأقصى مداه فى العلاقات بين الدولتين فى هذه الفترة ، بعد أن تعرضت السياسة المصرية فى الصحافة السودانية ، الحزبية والمستقلة لحملات نقد ثأرية**، استخدمت العلاقات مع مصر ، موضوعا للمنافسة الحزبية ، فارتفعت الدعوات بين فصائلها للمطالبة بالغاء اتفاقية الدفاع المشترك ، والدعوة لإعادة النظر فى اتفاقيات الحدود ومياه النيل ، وإلغاء ميثاق التكامل الذى تم استبداله بميثاق ورقى آخر سمى ميثاق الإخاء . وعبرت الصحافة المصرية الرسمية، عن حالة الفتور التى شابت العلاقات بين القاهرة والخرطوم ، منذ تشكيل الحكومة الإئتلافية برئاسة **الصادق المهدى** ، فى صيف عام ١٩٨٦ وحتى سقوط الديمقراطية الثالثة ، بانقلاب الإنقاذ العسكرى ، فى يونية عام ١٩٨٩ . **وإذا كانت صحيفة« الأهالى» قد انفردت بتغطية أحداث الانتفاضة السودانية من داخل السودان ورحبت بها ترحيبا واسعا إلا أنها قد**

اعترضت هى والصحف الحزبية الأخرى ، على قرار الحكومة المصرية ، بمنح نميرى حق اللجوء السياسى للبقاء فى القاهرة.
وفى أحاديث متعددة أدلى بها قادة حزب الأمة لصحيفة« **الأهالى**» عبروا عن انتقادهم لسياسة حزب الأمة فى تناول العلاقات مع مصر فى فترة الديمقراطية الثالثة ، وأعلنوا أنه تمت مراجعة تلك السياسة ، ونقدها والعدول عنها فى مؤتمرات وندوات مختلفة للحزب.

وبوصفه نظاما يقوم على سلطة مركزية قوية ، ويفضل التعامل ، مع الأنظمة ذات الطابع المركزى ، وبسبب الرعونة التى تم بها التعامل مع العلاقات مع مصر فى الفترة السابقة، فقد**رحبت السياسة المصرية فى البداية ، بانقلاب « الإنقاذ » والتزام الإعلام الحكومى بهذا التوجه الرسمى للدولة** ، كما رحب به عدد لابأس به من الكتاب والصحفيين المحسوبين على الاتجاه القومى والناصرى ، حيث اعتبروه حكما وطنيا معاديا للولايات المتحدة الأمريكية ، كما انفردت **صحيفة الشعب** الناطقة باسم حزب العمل بالدفاع عما أسمته ثورة الإنقاذ وتبرير أخطائها والرد على منتقديها فى الساحة المصرية ، ولقد ارتفعت نغمة التأييد لحكم الإنقاذ من قبل هذه الاتجاهات ، بعد الموقف الذى اتخذه النظام السودانى ، بمساندة الجانب العراقى أثناء حرب الخليج الثانية ، التى أعقبت غزو العراق للكويت.

ومع تصاعد موجات إرهاب جماعات العنف الدينى المسلح ، عبرت الصحافة المصرية ، عن **اقتناع الإدارة المصرية بوجود معسكرات لتدريب الجماعات الإسلامية المصرية المتطرفة داخل السودان** . كما ساندت الصحافة المصرية الرسمية والمعارضة ، موقف الإدارة المصرية الذى عبر عن احتجاجه على ضم مدارس البعثة التعليمية المصرية فى السودان ، وإلغاء فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، والاستيلاء على استراحات وزارة الرى ، كما نددت بمحاولة اغتيال **الرئيس مبارك** فى أديس أبابا التى نسب لعناصر من النظام السودانى تدبيرها ،**لكن صحافة المعارضة المصرية اتفقت على الاعتراض على نغمة شن حرب لإسقاط النظام السودانى ، التى برزت فى بعض الصحف الرسمية ، آنذاك وحذرت من مخاطر استمرار هذه النغمة.** وواصلت صحيفتا« **الأهالى**» و «**الوفد**» نقدهما الحاد لحكومة الإنقاذ وطالبتا بعودة الديمقراطية والأحزاب والنقابات والاتحادات الجماهيرية ، التى تمت مصادرة أنشطتها ، والإفراج عن المعتقلين ، والكف عن إثارة المشاكل المفتعلة مع دول الجوار ،**كما حذرتا من قيام دولة دينية عقائدية ، على حدود مصر الجنوبية ، كما ساندتا المبادرة المصرية - الليبية المشتركة ، لإحداث الوفاق والمصالحة الوطنية بين حكومة السودان ومعارضيها.**

والملاحظات الأساسية التى يمكن توجيهها لمعالجة الصحافة المصرية للعلاقات مع السودان ، إنها **كانت فى الأغلب الأعم ، يتم الخلط فيها ، مابين الرأى والخبر ، وإبراز الأخبار التى تؤكد وجهة نظر الصحيفة وإهمال غيرها.**
الملاحظة الأخرى، أن **الصحف الحكومية ، تعودت على أن تؤجج فى الخلافات والتوترات التى تنشأ بين الدولتين ، دون إدراك لأن العدول عن ذلك بعد أن يتغير الموقف الرسمى يفقدها كثيرا من المصداقية** ، ودون تحسب لما تكتسبه هذه العلاقات من تفرد ولما تحمل به من ميراث طويل من سوء الإدراك وإنعدام الثقة وماتحريض بعض الكتابات فى الصحف الرسمية ، للدخول فى حرب مع السودان سوى دليل على ذلك.
ومن الملاحظات أيضا أن بعض الكتابات فى الصحف الرسمية تواصل حملاتها ، لمدى أبعد مما توصى به التوجهات الرسمية ، بما يؤجج حالات التوتر ، ويضع عقبات أمام تحسين العلاقات بين البلدين.
ومن بين الملاحظات الأخرى ، أن **الانشغال بقضية السودان فى الصحافة المصرية والرسمية منها على وجه الخصوص ، هو انشغال موسمى ، يرتبط بما يجرى فيه من أحداث ، كما يحدث الآن** ، عندما بدأت العلاقات بين مصر والسودان تأخذ طريقها نحو التحسن ، بعد انكسار موجة الإرهاب الدينى ، وبعد التطورات التى أدت إلى إبعاد « **د. حسن الترابى**» عن السلطة فى الخرطوم
ولهذه الأسباب . فلايوجد مراسلون دائمون مقيمون للصحف المصرية فى السودان.
ومن الملاحظات أيضا أن **الحكومة ظلت طوال الوقت تملك المدفعية الإعلامية الثقيلة ، فبقيت وجهات النظر ، التى تنقل لأعرض قطاع من القراء ، هى وجهة النظر الرسمية التى تعكسها صحفها.** فى حين أن وجهات النظر الأخرى المستقلة والحزبية ، بقيت مؤثرة فى أقسام من النخبة المصرية ، لكنها لم تستطع بشكل عام ، أن تكسب رأيا عاما واسعا ، وخلال هذه الفترات ، نشأت أجيال جديدة ، تناست تماما جذور المشكلة فى السودان أو حتى فى مصر ، وتجهل بشكل مؤسف طبيعة العلاقات بين البلدين، خاصة بعد أن اختفت من الصحف المصرية الأبواب الخاصة بالشئون السودانية التى بقيت بها حتى السنوات الأولى من ثورة يوليو ، كما توقف عن البث « **ركن السودان**» الذى كانت تعده الإذاعة المصرية . **وبدا فى السنوات الأخيرة أن الاهتمام بقضايا السودان قد أصبح نخبويا بعد أن كان اهتماما جماهيريا حتى استقلال السودان عام ١٩٥٦.** كما أصبح مرتبطا بأشخاص الذين يهتمون بالشئون السودانية ، الذين يستطيعون أن يفرضوا هذا الاهتمام على صحفهم وقد ساهم **إصدار السودانيين فى مصر لصحف متخصصة فى معالجة أوضاع السودان والتى كان من أبرزها صحيفة« الخرطوم» فى تهميش التأثير التسويقى لتناول الصحافة المصرية لقضايا السودان.**
لكن يمكن القول فى النهاية ، **إن الإعلام المصرى والحكومة المصرية ، قد حرصا فى أحلك ظروف التوتر فى العلاقات بين البلدين ، أن يفصلا فى التعامل بين الشعب السودانى والحكومة السودانية** ، واحتضنت القاهرة أعدادا كبيرة من الصحفيين السودانيين ، وبذلت نقابة الصحفيين المصرية مساعى كثيرة لفتح مجالات عمل لبعضهم فى الصحف المصرية، بعد إغلاق صحفهم.

المراجع

١- أكذوبة الاستعمار المصرى فى السودان : د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية للكتاب عام ١٩٨٨.
٢- العلاقات المصرية السودانية فى ظل الاتفاق الثنائى: د. عبد الفتاح عبد الصمد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣.
٣- الثورة العرابية : صلاح عيسى .. دار المستقبل العربى ١٩٨٢.
٤- الثوابت والمتغيرات فى العلاقات المصرية السودانية :د.يونان لبيب رزق ، كتاب الهلال نوفمبر ١٩٩٤.
٥- العلاقات المصرية السودانية - الميراث التاريخى : مدركات السلوك ، د.ابراهيم أحمد نصر الدين ، بحث مقدم ، للمؤتمر السنوى الرابع عشر لمركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد - يناير ٢٠٠١.
٦- الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥-١٩٤٨ ، د. رفعت السعيد ، دار الأمل ١٩٨٧.
٧- العلاقات المصرية السودانية وإشكالات الإدراك المتبادل: محجوب محمد صالح ، العلاقات المصرية السودانية ، مركز البحوث والدراسات السياسية المحرر أسامة الغزالى حرب.

سوريا بين العراق والكويت

تطورت العلاقات السوريا -العراقية منذ تولي الرئيس **بشار الأسد** مهماته تطوراً متسارعاً وفي مختلف المجالات ،وتجاوزت سعة العلاقات وتنوعها كل توقع ،وكان آخر التواصل بين مسئولي البلدين زيارة رئيس وزراء سوريا للعراق في شهر أغسطس /آب الماضي وتوقيع عدد من الاتفاقات خلال هذه الزيارة التي رافقها فيض من التصريحات من قبل مسئولي البلدين عن العلاقات الأخوية وضرورة تطورها والمصالح المشتركة والتعاون الاستراتيجي وغير ذلك.

ما أن عاد **السيد مصطفي ميرو** رئيس وزراء سوريا من بغداد حتي أعلن عن زيارة رسمية يقوم بها **الرئيس الأسد** إلي الكويت ،وبدأت هذه الزيارة فعلا يوم١٧ /أغسطس /آب ومددت يوماً واحدا (**استجابة للطلب الكويتي تكريما للرئيس الأسد**) كما أشار الإعلام السوري **وتمخضت الزيارة عن توقيع عدد من الاتفاقات والوعود، بأن يقوم صندوق التنمية الكويتي بتنفيذ مشاريع جديدة في سوريا خلال الفترة القادمة.**

كان واضحا حذر الكويت إن لم يكن استياؤها من تنامي العلاقات السوريا-العراقية ، وقد صدرت إشارات عديدة عن مسئولين كويتيين عبرت عن الخشية والتخوف من الموقف السوري الطارئ ،واعتبرته مساهمة في حل أزمة (النظام العراقي) وتشجعه على الاستمرار بسياسته ،ويبدو أن التأكيدات السوريا المتلاحقة من قبل المسئولين ووسائل الإعلام السوريا التي رددت بدون كلل ثبات الموقف السوري من دعم الكويت وسيادتها ووحدة أراضيها ،وتذكيرها بالمواقف السوريا خلال دخول الجيش العراقي واحتلال الكويت عام ١٩٩٠ ،ووقوفها إلي جانب الكويت بدون تحفظ خلال السنوات العشر الماضية ،**كل هذا لم يبعد القلق الكويتي ولم يزل الحذر والحساسية تجاه موقف الكويت من أي علاقة سوريا مع العراق وتخوفها من أن تقلب السياسة السوريا ظهر المجن وتتحول إلي مؤيد متحمس للعراق.**

لقد كان تطور العلاقات السوريا-العراقية خلال الأشهر الماضية لافتا للانتباه بالفعل إن لم يكن مثيراً للدهشة ،فبعد قطيعة كاملة خلال عشرين عاماً وصلت لإغلاق الحدود وإغلاق السفارات ومنع المواطنين السوريين من زيارة العراق ،حتى أن جواز السفر السوري كان يذيل تلقائيا بعبارة الحق(**بزيارة جميع بلدان العالم باستثناء العراق**) وبعد حرب إعلامية دامت عقدين ونيف لم تحلل ولم تحرم، بعد هذا كله **اتفق البلدان على إنشاء المنطقة الحرة المشتركة، وفتحت الحدود ،وأصبحت زيارة العراق أو سوريا لا تحتاج لمسة دخول مسبقة ،وقامت وفود سوريا وعراقية اقتصادية واجتماعية عديدة بزيارة العراق وسوريا ووقعت اتفاقات اقتصادية بين الدولتين وبين الفعاليات الخاصة في البلدين ،وفتحت الموانئ السوريا لاستقبال البضائع العراقية المستوردة ونقلها بطريق (الترانزيت) إلى العراق، وأخذ النفط العراقي يتدفق بواسطة الأنابيب ،وأغرقت المنتجات الصناعية وغير الصناعية السوريا أسواق العراق**،واستقبلت الأسواق السوريا المنتجات العراقية بلا تحفظ وصار الإعلام السوري نصيراً حقيقياً للعراق، وبدا واضحا أن البلدين اكتشفا إمكانية تكاملهما وأهمية تعاونهما وصولا إلي تحالف استراتيجي في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها. ولعل هذه القناعة هي التي جعلت الحكومة السورية ترفض رفضا قاطعا المقترحات الأمريكية حول العقوبات (الذكية) وتعتبرها انتقاصا من سيادتها من جهة وتشكل ضرراً للشعب العراقي وحصاراً وعقوبات لا توافق عليها سوريا من جهة أخرى ،**ورغم (التهديدات) الأمريكية المبطنة أو على الأقل المطالب الأمريكية الملحة لم تغير سوريا موقفها ولم تخفف (تصلبها)في هذا المجال وواجهت بحزم مطالب الأمريكيين ،وربما كان للموقف السوري أثر فعال في إفشال تلك المقترحات نظرا لطول الحدود بين البلدين والعلاقات الاجتماعية المتشابكة وسهولة التبادل واختراق أي حصار إن رغبت سوريا بذلك.**

من طرف آخر قدمت الكويت لسوريا مساعدات ذات شأن خلال السنوات العشر الماضية، أهمها مساهمة صندوق التنمية الكويتي بتقديم قروض **بمبلغ مليار ومائة مليون دولار** مول بها مشاريع حيوية في سوريا منها مشروع الصرف الصحي في دمشق وبعض مشاريع توليد الكهرباء وإنشاء معمل لغزل القطن وغير ذلك ،وما زالت سوريا تأمل باستمرار مثل هذه المساعدات في المستقبل.

تحاول السياسة السوريا أن تكون على مسافة واحدة بين البلدين ،وهي لا ترغب بالتأكيد خسارة علاقات التعاون مع أي منهما ، في الوقت الذي لا تستغني فعلا عن تطوير العلاقات مع كل منهما ، وربما كان هذا هو السبب الرئيس الذي **أدى بالرئيس الأسد** لزيارة الكويت لاقناعها بأن **العلاقات مع العراق لن تكون على حساب العلاقات معها ،وأن الموقف السوري الداعم للسيادة الكويتية ووحدة أراضيها وأمنها ما زال دون تغيير ،ولن يتغير مهما تعمقت العلاقات السوريا-العراقية** لأنه ليس من شأن هذه العلاقات أن تؤثر على المواقف السياسية السوريا من الكويت أو من غيرها من البلدان العربية.

يبدو أن الوشائج الجديدة التي متنت العلاقات بين سوريا والعراق قد نبهت الطرفين إلي أن كلا منهما يشكل عمقاً استراتيجياً للآخر، ليس فقط في المجالات الاقتصادية والتعاون العلمي والفني وإنما في مختلف المجالات بما فيها السياسية والعسكرية في مواجهة إسرائيل.

عرض الكويتيون أمام **الرئيس الأسد** مخاوفهم ويبدو أنه استمع إليها بانتباه وقام بدوره بشرح سياسته تجاه العراق وحاول طمأنتهم بثبات الموقف السوري ،وأن ثمار هذه العلاقة يجنيها الشعبان السوري والعراقي وليس النظام العراقي ، ويعتقد المسئولون السوريون أنهم حققوا هدفهم بإزالة مخاوف الكويتيين وإبقاء علاقات التعاون كما كانت دون أن تتأثر بالتعاون السوري -العراقي متعدد الجوانب والذي يتنامى باستمرار.

حسين العودات

الحزب الشيوعى الاردنى يحتفل بعيده الخمسين

مشاركة واسعة من الشيوعيين العرب

عمان : مراسل الأهالى

احتفل الحزب الشيوعى الأردنى فى الشهر الماضى بالذكرى الخمسين لتأسيسه تحول إلى مهرجان للشيوعيين الأردنيين ودورهم فى حياة البلاد ، وتجلى التضامن الكامل مع الانتفاضة الفلسطينية وأظهر الأهمية الكبرى التى يوليها الشيوعيون للروابط القومية ومستقبل العلاقات العربية.

ففى قاعة مركز الحسين الثقافى فى أمانة عمان الكبرى ، إحدى أكبر قاعات عمان ، احتشد قرابة ألف مدعو وحضر ممثلو الأحزاب الوطنية الأردنية والنقابية والثقافية والصحفية ، كما شارك فى الاحتفال الرفاق : **يوسف الفيصل** ، الأمين العام للحزب الشيوعى السورى ، **ومحمود عفيف** ، عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى السورى ، **ومهدى خليل** ، عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى اللبنانى ، **ومحمود سالم** ، عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى . أما حزب الشعب الفلسطينى ، الحزب التوأم للحزب الشيوعى الأردنى ، فقد مثله الرفيق **خلدون عبد الحق**.

وتضمن برنامج الاحتفال كلمات ألقاها ممثلو الأحزاب الشيوعية العربية المشاركة فيه ، وكلمة ألقاها نقيب أطباء الأردن الدكتور **محمد العوران** ، وكلمة لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية ألقاها الرفيق **فؤاد دبور** نائب الأمين العام لحزب البعث التقدمى ، وتليت فى الاحتفال كلمة الرفيق الدكتور **نبيه أرشيدات** أحد مؤسسى الحزب الذى منعه مرض طارئ عن الحضور شخصياً. واستمع المحتفلون إلى تسجيل صوتى لتحية وجهها الدكتور **عبد الرحمن شقير** الشخصية الوطنية والقومية المرموقة . ولخصت الرفيقة **اميلى نفاع** ، عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى الأردنى ، أبرز ماتلقاه الحزب فى هذه المناسبة من تحيات الأحزاب الشيوعية الشقيقة والشخصيات الأردنية والعربية والأجنبية ، وقرأت مقاطع من تحية شخصية مؤثرة أرسلها الشاعر الفلسطينى **سميح القاسم**.

والتقت كلمات المتحدثين كلهم على إبراز مسيرة الحزب الشيوعى الأردنى ونضاله ودوره الكبير فى الحياة الوطنية للأردن وحرصه على التمسك بوجهه الوطنى والطبقى والأممى المستقل وثباته على المنهج الماركسى . كما التقى المتحدثون على **تأكيد الأهمية القصوى لتوسيع وتفعيل التضامن العربى الشعبى والرسمى مع كفاح الشعب الفلسطينى وصموده الباسل فى وجه العدوان الوحشى الشارونى المدعوم من الولايات المتحدة** . كما أبرزت الكلمات الأهمية القصوى للانتفاضة دورها فى إنهاض حركة التحرر الوطنى العربية وتوسيع دور الجماهير فى العمل العام . وأكدت كلمات المتحدثين الشيوعيين على ضرورة توسيع وتعميق التنسيق بين الأحزاب الشيوعية العربية . وأصدر ممثلو الأحزاب الشيوعية نداء إلى الأحزاب الشيوعية والتقدمية فى العالم لحثهم على القيام بأوسع حملة تضامن ممكنة انتصاراً للإنتفاضة وإحتجاجاً على وحشية الاحتلال الإسرائيلى . وأكد المتحدثون على أهمية دعم الثالوث العربى: سوريا - فلسطين - لبنان باعتباره جبهة المواجهة المتقدمة فى وجه العدوان الصهيونى المستمر.

وفى ختام الاحتفال ، ألقى الرفيق الدكتور **منير حمارنة** ، أمين عام الحزب الشيوعى الأردنى ، كلمة شاملة تعرضت لتاريخ الحزب ونضالاته والصعوبات التى واجهها ، واستعرض سياسة الحزب وتقديراته للوضع الراهن وعرض بشكل واضح تصوراً لكيفية خروج الأردن من أزمته السياسية.

***

نــداء مــن أجــل الانتفـاضــة

تتوجه الأحزاب الشيوعية العربية الموقعة على هذا النداء إلى جميع الأحزاب الشيوعية والعمالية والتقدمية وجميع القوى الخيرة فى العالم ، آملة منها سرعة التحرك لوقف المجزرة الرهيبة التى ترتكبها حكومة الجنرال السفاح شارون بحق الشعب العربى الفلسطينى.

تعلمون أن قوات الاحتلال ، بعد أن فشلت فى إسكات الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الباسلة ، لجأت إلى أكثر الوسائل وحشية من أجل قمع النهوض الوطنى الفلسطينى متحدية بذلك الشرعية والمواثيق الدولية وأبسط القواعد الإنسانية.

لقد أصبح اجتياح المدن والقرى والمخيمات من قبل قوات الاحتلال وتدمير البيوت وقتل العزل من النساء والأطفال والشيوخ منظرا يومياً مألوفاً ، حيث يشن المعتدون الغارات من الجو والبر والبحر ويستخدمون مختلف الأسلحة فى هذه الاعتداءات . هذا بجانب فرض العزل والحصار على مختلف المواقع ، وتخريب الاقتصاد الفلسطينى وفرض الجوع والبطالة بهدف فرض الاستسلام على الشعب المتمسك بحقوقه المشروعة ، وخاصة حقه فى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحقه أولاً وأخيراً فى تكنيس الاحتلال من وطنه وإنهاء الاستيطان البغيض ولتمارس الأمم المتحدة دورها الضاغط على إسرائيل لوقف مجازر السفاح شارون والقيادة الإسرائيلية وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى وتقديم شارون ومجرمى الحرب

الإسرائيلية إلى محاكمة عاجلة.

إن مجزرة غير مسبوقة ترتكب بحق الشعب العربى الفلسطينى بحماية ودعم واضحين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، التى لاتدعم مواقف المعتدين فحسب ، بل تقدم لهم أكثر وسائل العدوان وحشية وخطراً.

إن مجزرة بحق الإنسانية ترتكب ، ويمكن وقفها بتضافر جهود جميع محبى الحرية والتقدم والمعادين للفاشية وللبربرية التى تمارسها سلطات الاحتلال.

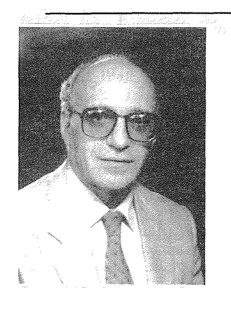
نتوجه اليكم ، بأن تمارسوا كل أنواع الضغط والاحتجاج لإيقاف الجريمة.

بادروا إلى تنظيم الاعتصامات والمظاهرات وحملات الاحتجاج وكل الفعاليات الممكنة لمواجهة سياسة السفاح والسياسات الأمريكية الداعمة له ، بادروا إلى تعبئة الرأى العام والقوى الخيرة لوقف المجزرة ودعم الشعب الفلسطينى.

- الحزب الشيوعى الأردنى - الحزب الشيوعى العراقى - الحزب الشيوعى المصرى - الحزب الشيوعى السورى - الحزب الشيوعى اللبنانى - الحزب الشيوعى السودانى - حزب الشعب الفلسطينى.

***

منير حمارنة : برنامج للعمل الوطني



كلمة الدكتور منير حمارنة أيها الضيوف الكرام

أيها الرفيقات والرفاق

أرحب بكم أجمل ترحيب باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الأردنى ، وأشكركم على مشاركتكم إيانا احتفالنا بالذكرى الخمسين لتأسيس حزبنا ، الذكرى التى ندرك كم هى عزيزة على قلوب الوطنيين جميعا.

ولد حزبنا فى منتصف القرن الماضى ، وهانحن نحتفل بهذه الذكرى فى مطلع القرن الجديد . وعلى مدى السنوات الخمسين ، شهد العالم بأسره ، وبضمنه ، بالطبع بلادنا ، ومنطقتنا ، تطورات وانعطافات اتخذت أحيانا شكل الزلازل وتأثرت بها حياة جميع البلدان وأحدثت تأثيرها على مناحى الحياة الدولية كلها وتبدلت موازين القوى ، جرى هذا فى ظل التطورات الهائلة والثورات المتلاحقة فى العلوم والتكنولوجيا وتداعياتها الواسعة.

ولئن حملت ولادة حزبنا سمات زمنها فان هذه الولادة اتسمت بخصوصية محددة تمثلت فى ارتباطها بتطور القضية الفلسطينية ومجرى الصراع العربى ضد قوى الصهيونية العالمية ، فقد جرى الإعلان عن تأسيس الحزب الشيوعى الأردنى فى العام ١٩٥١ بقرار اتخذته آنذاك جبهة التحرر الوطنى الفلسطينية . أو أبناء الشعب الذين وجدوا أنفسهم فى الجزء من فلسطين الذى ضم إلى الأردن هذا القرار سانده أعضاء الحلقات الماركسية الناشئة فى شرق الأردن ، هؤلاء الذين انضموا بعشراتهم إلى الحزب.

واحتوى البرنامج الأول للحزب رؤيته لمهام التحرر الوطنى وحاجات الوطن آنذاك وأهمها : إلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية ، وإجلاء القوات الأجنبية عن أرض الوطن ، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى وخصوصا حقوقه فى العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة . هذا ، مع المطالبة بتوفير الحريات العامة ، وضمان حقوق العمال، والمساواة للمرأة ، وتحضير البدو، ومجانية التعليم وتوفير فرصة الحصول عليه للجميع ، وتأسيس مجلس تشريعى يضع دستوراً ديمقراطياً . وما إلى ذلك من بنود برنامج الحزب الأول التى عكست مطالب الجماهير السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومنذ تأسيسه ، انهمك حزبنا فى النضال الوطنى مستهدياً ببرنامجه كما انهمك فى المعارك المتواترة من أجل الحريات العامة ومن أجل تحقيق مطالب الجماهير المعيشية ولجأ إلى كل أساليب النضال السرى ونصف العلنى والعلنى ، رغم كل المصاعب وقسوة الظروف . كان دائماً أميناً لوطنيته ولإلتزامه الأممى ولمبادئ الماركسية اللينينية . وأبقى الحزب لواء المطالبة بحق العودة الفلسطينى مرفوعاً وانهمك فى النضال ضد مشاريع التوطين.

أيها الرفيقات والرفاق

أيها الصديقات والأصدقاء

لانحتاج لأن نروى لكم وقائع البطش الذى تعرض له حزبنا وأصدقاؤه ، فهى معروفة . وقد وقع على حزبنا فى هذا المجال ماوقع على أحزاب الحركة الوطنية وقواها وشخصياتها المستقلة مما هو معروف وحاضر فى كل بال . وتعرض الشيوعيون وأصدقاؤهم ومؤيدو برنامجهم لوجبات إضافية من البطش خصهم بها **قانون مكافحة الشيوعية الذى صدر فى العام ١٩٤٨ والتعديلات التى أدخلت على هذا القانون فى العام ١٩٥٢** لتجعله أشد فتكاً بالشيوعيين والوطنيين التقدميين كافة . ولكن البطش لم يوهن عزيمة الحزب المسلح برؤيته النظرية وإرادة النضال والمنهمك بكليته فى المعارك جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية.

وهكذا ، حتى فى ظل افتك القوانين وأقساها وأشد حكومات والقوى رغبة فى البطش وقدرة على ممارسته ، أمكن أن يخوض حزبنا جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية كافة سلسلة المعارك التى مايزال صدى الكثير منها حاضراً إلى الآن . **ناضل الحزب بحزم من أجل بناء مؤسسات المجتمع المدنى ، وكثيرا مالعب حزبنا الشيوعى الأردنى دوراً رائداً فى بناء النقابات العمالية والمهنية وتأسيس الجمعيات والهيئات النسائية والطلابية وغيرها** . ولدى حزبنا فى هذا المجال مايعتز به على وجه الخصوص : فقد دافع فى الظروف كلها عن قضية المرأة وحقها فى المساواة وبذل جهوداً لبناء حركة نسائية وطنية ، فعل حزبنا هذا بمثابرة وحزم وثبات على الإعتقاد بأن قضية المساواة فى المجتمع هى جزء أساسى فى قضية تطور المجتمع بأسره.

وقد أدرك حزبنا على الدوام أن وحدة القوى الوطنية تشكل القاعدة الضرورية للنضال من أجل التحرر الوطنى ، وثابر على دعوته إلى الجبهة الوطنية وبناء التحالفات الضرورية لذلك . **وكانت وحدة القوى الوطنية وراء الانتصار الكبير حين أمكن قبر حلف بغداد . وفى ظل هذه الوحدة أمكن تعبئة جماهير الأردن لتلعب دورها المتميز**

فى الانتصار لشعب مصر وقيادته الوطنية حين تعرضت مصر للعدوان الثلاثى وحين أمكن إحباط واحدة من أكبر المؤامرات الامبريالية الصهيونية وأخطرها . وظل حزبنا أميناً فى دعوته إلى وحدة القوى الوطنية لمواجهة التحديات على صعيد البلاد وعلى الصعيد القومى حتى يومنا هذا من خلال العمل فى لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية.

عدوان ١٩٦٧ افتتح مرحلة جديدة فى الصراع العربى الإسرائيلى وفى الموقف العربى إزاء الامبريالية ، إزاء الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص . لقد بين العدوان ونتائجه الكارثية ومساهمة الولايات المتحدة فيه أن مساندة الولايات المتحدة للتوسع الصهيونى هدفت فى المقام الأول إلى إخضاع البلدان العربية جميعها للسيطرة الأمريكية وقمع أى توجهات عربية للخروج على الإرادة الامبريالية ، وكذلك تسييد إسرائيل فى المنطقة بقوتها العسكرية.

ورغم ذلك فان هذه الفترة شهدت النهوض المثابر للمقاومة الفلسطينية وكذلك المجابهة العربية للاحتلال الإسرائيلى ، وفى المقابل رعت الولايات المتحدة أو أنشأت الترتيبات التى تضعف جبهة التحرر العربى فأوصلت مساندتها لإسرائيل ذرى غير مسبوقة ، كما أوصلت ضغوطها على ذرى غير مسبوقة هى الأخرى ورعت التحالف الأمنى والعسكرى بين إسرائيل وتركيا . واستفادت الولايات المتحدة من تبدل موازين القوى الاقليمية نتيجة حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية لكى تفرض رؤيتها وسياستها على الوضع فى المنطقة . وتجلت النتائج حين كشفت مجريات العملية السياسية التى أشرفت الولايات المتحدة عليها منذ مدريد حتى الآن طبيعة الموقفين الأمريكى والإسرائيلى . وشهدنا كيف تجزء الموقف العربى وكيف حال النفوذ الأمريكى دون نشوء موقف عربى موحد ضد العدوان الإسرائيلى بالرغم من تفاقم مخاطر وقد ثبت الموقف الأمريكى فى تأييد العدوان وإبعاد العملية السياسية عن الشرعية الدولية ومرجعياتها . وهانحن نرى تجليات هذهالسياسة : تعنت إسرائيل ورفضها الانسحاب من الأراضى العربية واستهانتها الفظة بالشرعية الدولية.

أيها السيدات والسادة

أن تجدد الانتفاضة الفلسطينية الباسلة فى وجه الاحتلال كشف المشروع المعادى وقلب مخططات المعتدين ومسانديهم رأساً على عقب وفعل فعله فى تبديل موازين القوى لصالح الشعب الفلسطينى وأعاد إلى ميدان الصراع كفاح هذا الشعب الوطيد والمجيد.

ونحن على يقين من أن البطش الذى يمارسه السفاح شارون والأغطية التى يوفرها لها شريكه فى العدوان **شمعون بيريس** والمساندة الأمريكية لسياسة البطش الإسرائيلية لن تنجح فى تمرير المخطط الرامى إلى تغييب الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وفرحة الاستسلام عليه . كلنا يعرف كم هو مكلف صمود الشعب الفلسطينى فى وجه آلة العدوان العسكرية الفتاكة وكم هو **بغيض وضار هذا التقاعس العربى وهذا الغياب للتحرك الدولى الفعال** . ولكننا ، كلنا ، ندرك أن الانتفاضة الباسلة قد حركت المياه الراكدة وهيجت الأعاصير وحفزت على النهوض الشعبى على النطاقين العربى والاسلامى وعمقت أزمة إسرائيل . وهانحن نشهد كيف تبذل الولايات المتحدة أقصى جهودها وتصب أعتى الضغوط لتسكت صوت الانتفاضة وتسلم مصير الشعب الفلسطينى للطغاة . وفى هذا الذى نشهده يكمن التفسير الأصح للقسوة فى منع التحركات الشعبية فى البلاد العربية ، وهى قسوة تشتد وطأتها كلما اشتدت وطأة البطش الإسرائيلى . ومن هنا ، نشعر بعظيم الحاجة إلى تفعيل المناصرة الشعبية للانتفاضة وممارسة الضغوط على المتقاعسين وإعلان الصوت فى إدانة المساندة الأمريكية للعدوان الإسرائيلى.

أيها الحفل الكريم

يواجه الأردن والعرب جميعاً تحديات ومخاطر جدية ، إذا لم تجر مواجهة التحديات بعزم وإدراك عميقين فانها تهدد بزيادة تهميش البلدان العربية وإخضاعها لمزيد من التبعية وتقليص أو حتى فقدان السيادة الوطنية ومايترتب على هذا كله من نتائج كارثية.

فعلى الصعيد الأردنى تتطلب المعالجة السديدة للأزمة السياسية والاقتصادية لتحقيق الحياة الديمقراطية وترسيخها وتوسيع هامش الحريات الديمقراطية فى جميع المجالات ووضع التشريعات اللازمة لذلك وإلغاء التشريعات التى تقيد الحريات . ويبرز فى هذا السياق وضع تشريع انتخاب يفرز التنمية السياسية بوصفه مطلباً ملحاً . أن الأردن بحاجة إلى قانون انتخابى آخر يدفع التحولات الديمقراطية إلى أمام بدل إعادتها إلى وراء.

إلى ذلك ، نستحضر فى هذه المناسبة أيضاً المطالب التى ثابرنا نحن كما ثابر غيرنا من أطراف الحركة الوطنية الديمقراطية على رفعها : **إطلاق حرية التنظيم السياسى والنقابى ، وحرية التعبير، واحترام حق التظاهر والاضراب ، وإزاحة القيود الموضوعة فى وجه المشاركة الشعبية فى الشأن العام وكذلك خصوصاً حق الحركة الشعبية فى التعبير عن مساندتها لكفاح الشعب الفلسطينى وانتفاضته الباسلة** . ونحن نرى أن توسيع هذه المشاركة والعمل على مأسسة الحياة العامة وتثبيت أسس المشاركة والمأسسة توفر مفاتيح لابد منها لتعميق الحوار الوطنى وتيسير بلوغه أهدافه ورفع سوية العمل السياسى وتحصين الوعى الشعبى ضد أى انحرافات أو دعوات ضارة كما أننا نرى أن تثبيت مبدأ الانتخاب الحر المباشر على مختلف المستويات مطلب تشتد الحاجة إلى تلبيته ، خصوصا انتخاب الإدارة المحلية والبلديات ، ومن أبرز متطلبات الديمقراطية تبرز الحاجة إلى احترام الرأى الآخر والمعارضة السياسية وتشتد الحاجة إلى التعامل مع المعارضة بوصفها جزءاً من البنيان الوطنى العام. وهذا يقتضى الكف عن وضع العراقيل أمام نشاط المعارضة والكف عن الهجوم المباشر وغير المباشر على الحياة الحزبية والأحزاب . **أن السياسة التى يتعمد أصحابها إضعاف الأحزاب** ثم الزعم **بأنها ضعيفة ، هى** سياسة بالية .

أما السياسة المقيدة للجميع فهى التى توجب احترام الحياة الحزبية ووقف الملاحقات الأمنية لأعضاء الأحزاب . وهذه وحدها السياسة التى تساعد على إزالة الاحتقان السياسى الذى تعانى منه البلاد . وهى أيضاً السياسة التى تسهل العمل على حماية الوطن والتصدى لمختلف الأخطار والمؤامرات المحيطة به.

وأما على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى . فان الأزمة عميقة ومستحكمة وهى تتفاعل بقوة منذ عدة سنوات . وقد ساهم برنامج التصحيح الاقتصادى فى تعميق هذه الأزمة لأنه زاد من وتيرة الركود الاقتصادى ، وخفض معدلات النمو . وقد ساهمت السياسة المالية والنقدية التقشفية فى تعميق الأزمة ، وهاهى النتائج الصارخة ماثلة للعيان : **زيادة معدل البطالة ، وتفاقم الفقر، كما** أن تقليص دور **الدولة والقطاع** العام فى الحياة

الاقتصادية قلص بدوره معدل الاستثمارات وساهم بمفاقمة الوضع الصعب الذي يتسم بالركود وتراجع متوسط الدخل الفردي خلال السنوات المنصرمة.

أن الخروج من الأزمة الاقتصادية الاجتماعية يتطلب تبديلاً عميقاً في السياسة الاقتصادية وهذا يتطلب في المقام الأول التحرر من الالتزام بوصفات المؤسسات الدولية دون أن يعني هذا حظر التعاون معها بما يتناسب مع أوضاعنا وليس مع املاءاتها . ونحن ندعو إلى مقاومة السياسة التي تقضي بالغاء دور الدولة في الحياة الاقتصادية و تقليصه فالمؤسسات الدولية التي تملي الالغاء أو التقليص تستهدف إدماج بلداننا في الاقتصاد الدولي في نحو تبقى معه هي المهيمنة وتحول الدولة لدينا إلى أداة لحماية المستفيدين من هذا الادماج ، أي لحماية مصالح الشركات متعددة الجنسية خارجياً والتبعية لها . أن تحالف البرجوازية البيروقراطية ووكلاء الرأسمال الأجنبي تحالف يضر بمصالح الوطن والمواطنين.

وهكذا ، من أجل بناء أردن وطني ديمقراطي ، لابد من حل ديمقراطي للمسألة السياسية وحل وطني للمشكلة الاقتصادية الاجتماعية وهذا هو مايدعو الشيوعيون إلى **تحقيقه.**

وأما على الصعيد العربي فاننا نواجه مجموعة من التحديات ، منها أو في مقدمتها التحدى الامبريالي الصهيوني وتحدى العولمة وتحدى مواجهة المستقبل مع كل المتغيرات التي تتفاعل فيه كتحدى التنمية . ونحن نعتقد أنه لكى يخرج العرب من الحالة الصعبة التي هم بها وشق طريق المستقبل على أسس سليمة ، تساعدهم على مواجهة مختلف التحديات والمساهمة الناجحة في السياسة الدولية فيجب العمل على مايلي:

أولاً : العمل بمختلف الوساطة على استعادة التضامن العربي الكفاحي ، وتصفية الخلافات العربية مهما كان عمقها وشأنها وتعقيدها ، خاصة تلك التي تستند إليها القوى الامبريالية في تبرير احتلالها لمياهناوشواطئنا ونهب ثرواتنا وفرض سباق تسلح مكلف وبدون مردود على بعض أقطارنا وتخريب موازين القوى لصالحها ولصالح القوى الصهيونية ، وإننا نعتقد أن أية تنازلات يقدمها أى طرف للآخر بهذا الصدد ، أو تقدمه الأطراف لبعضها بشكل متبادل سيكون أقل كلفة من الوضع الراهن حيث يجرى ابتزاز جميع أطراف النزاع . وهنا ترد الحاجة التي نجمت عن حرب الخليج الثانية كمثال ساطع بهذا الخصوص.

إن هذه الخطوة الضرورية تشكل مدخلاً هاماً لتكوين جبهة عربية شعبية ورسمية فعالة لدعم الانتفاضة الباسلة وطرد المحتلين من الجولان وبقية الأراضي اللبنانية وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربى الفلسطيني ، وتنفيذ قرارات القمة العربية الخاصة بدعم الانتفاضة والشعب الفلسطيني وخلق قاعدة أكثر شمولاً لمقاومة التطبيع وتعميق اجراءات مقاطعة العدو.

ثانيا: إن هذا الهدف الكبير يتطلب تشكيل أوسع التفاف شعبى ورسمى حول الثالوث العربى **فلسطين - سوريا - لبنان** الذى يشكل الجبهة العربية المتقدمة في التصدى للعدوان الصهيوني الاستيطاني ، والعمل على استمرار التحالف السورى اللبناني وتوسيع وتعميق التنسيق السورى الفلسطيني.

ثالثاً : العمل بكل الوسائل وعلى مختلف الأصعدة من أجل فك الحصار الظالم عن العراق الشقيق ومن أجل إنهاء معاناة الشعب العراقى متعددة الأوجه . وشن حملة ضد سياسات الحصار التي تمارسها القوى الامبريالية ضد العديد من الدول في مخالفة صريحة للأعراف والقوانين الدولية كالحصار المضروب ضد **ليبيا والسودان وإيران وكوبا** وغيرها من دول العالم.

رابعا: إن جميع الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية في الوطن العربي بلا استثناء مطالبة بأن ترفع عالياً شعار الدفاع عن الحريات العامة والحياة الديمقراطية ، إذ بدون المشروع الديمقراطي لايمكن الخروج من الأزمة الحالية. **يجب أن يرتفع شعار الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان وفصل السلطات وإقرار الحقوق المتساوية للمواطنين بغض النظر عن الجنس والطائفة والدين . يجب أن تشن حملة ضد الاعتقالات الكيفية والقوانين الاستثنائية ، يجب أن يرتفع الصوت عالياً من أجل إطلاق جميع المعتقلين في جميع البلدان العربية والتعامل مع المواطنين في حال الخلاف في الرأى بموجب القانون** . يجب أن تبيض السجون في البلاد العربية . إذ كيف يمكننا التصدى للامبريالية والعدوان الصهيوني بينما تستمر الممارسات القهرية ضد مواطنينا . فلا مشاركة شعبية دون إطلاق الحريات العامة . ويكفى مانسمعه عن الفضائح التي يندى لها الجبين بحق المواطنين في أكثر من قطر عربى.

خامسا: أن الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في ظل العولمة تشكل هماً كبيراً وجرحا نازفاً لجميع الأقطار العربية بلا استثناء فالاحتكارات الدولية العملاقة تعمل على إخضاع جميع النشاطات الاقتصادية لديكتاتورية السوق وترمى إلى إضعاف سلطة الدولة القومية أو الوطنية وجعل مهمة هذه الدولة الرئيسية حماية وتشريع القوانين التي تسمح لقوى العولمة إخضاع العالم ونهبه ، وبالتالي تبديد فرص التنمية المستقلة ، حيث تتعمق الفوارق الطبقية والاجتماعية وتزداد معدلات الفقر والبطالة وتزداد ثروات الأثرياء ، ويزداد بؤس وفقر الفقراء ، وتصبح المديونية الخارجية كابوساً مرعباً يطارد الدول النامية ومنها جميع الدول العربية.

لذلك فان شبح التبعية بكل أشكالها يطاردنا ، وفقدان الارادة السياسية يصبح أحد أبرز وأهم نتائج العولمة هذا بجانب النتائج الأخرى . لذلك فان مواجهة هذا الخطر تحتاج إلى أوسع الجهود من أجل بناء التكامل الاقتصادى العربي وصولاً إلى إقامة السوق العربية المشتركة.

ويجدر بنا أن نعزز تحالفنا مع القوى التي تناضل في الغرب ضد العولمة وتتكون من الأحزاب والقوى اليسارية والشيوعية والنقابية وروابط المثقفين والمدافعين عن البيئة وغيرهم.

وفي ختام كلمتي اسمحوا لى أن أقول ، اننا عندما نحتفل بهذه الذكرى ، فاننا لاننوى إطفاء خمسين شمعة فقط ، ولكن لتحويل هذه المناسبة إلى فرصة حقيقية لمراجعة المسيرة الطويلة بنجاحاتها وإخفاقاتها بحلوها ومرها والخروج بالدروس والعبر الضرورية ونتمنى على جميع القوى كذلك القيام بمراجعة شاملة من أجل توفير فرص أفضل للنضال من أجل المستقبل.

وإذا كانت تجربة عمل لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة ، قد كشفت أنه توجد إمكانات حقيقية للعمل المشترك بين مختلف الأحزاب بالاستناد إلى القواسم المشتركة ، فان التحديات الكثيرة تعزز الكثير من القواسم التي تسمح بتعميق هذه التجربة والحفاظ عليها.

وختاما فانني باسم قيادة حزبنا انحنى إجلالاً للتضحيات الكبرى التي قدمها الشيوعيون جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية الأردنية وعائلاتهم . وانحنى إجلالاً لذكرى رفاقنا المؤسسين الرواد وإحتراماً للأحياء منهم . وأعبر عن عظيم تقديرى للمناضلين من أجل تحرر وطننا وتقدمه وضد الصهيونية والامبريالية ومخططاتهما في وطننا العزيز.

شيوعيو الأردن على طريق المبادرة

فيصل حوراني

أن يحتفل الحزب الشيوعي الأردني بيوبيله الذهبي فهذا أمر طبيعي. فقد تأسس الحزب فعلا قبل خمسين سنة وأمكن أن يستمر كما استمر غيره من الأحزاب الشيوعية. وصعد الحزب أو هبط، انتظمت مسيرته أو اضطربت، واستقام خطوة أو تعرج، وذلك حسب توالي الأحوال المحلية والإقليمية والعالمية وتبدلاتها، تماما كما وقع لغيره.

أما ما يستوقف النظر فقد تجلى في طبيعة الاحتفال وحجمه والقضايا التي جرى طرحها. وكم أسعدني حضوري المهرجان الرئيسي الذي انعقد في مركز الحسين الثقافي في أمانة عمان في السادس عشر من آب/ أغسطس ٢٠٠١، حيث شهدت حشداً تمثلت فيه ألوان الطيف السياسي الأردني فضم وطنيين وقوميين إلى جانب شيوعيين من مختلف الأجيال وحضره ضيوف من البلدان المجاورة ووردت إليه رسائل تحية من شتى البلدان. لم يكن الحشد كبيراً، إذا، فحسب، بل كان متنوع المشارب أيضا، حتى ليمكن القول بأن ما شهدته كان احتفالا وطنيا عاما أكثر منه احتفالا بذكرى تخص حزباً بعينه. هذا الانطباع عززه ما طرح في الاحتفال. فالكلمات التي ألقيت عكست أمرين برز كلاهما بأتم الوضوح: **مواقف أصحابها تجاه القضايا الساخنة وتقديرهم لسياسة الحزب الشيوعي الأردني ودوره في حياة البلاد**. ولقد كان الطرح عميقاً مثلما كان التقدير عالياً. حتى لقد تصورت أن المتحدثين من غير الشيوعيين هم أشد إعجابا بالحزب الشيوعي من بعض أعضائه وأعلى تقديراً لدوره وأكثر تفهماً لأهميته. بل إني تصورت أن ما أشهده هو احتفال من الحركة الوطنية الأردنية بالحزب أكثر منه احتفالا من الحزب بيوبيله الذهبي.

وفي كلمة الحزب، هذه التي ألقاها أمينه العام الدكتور **منير حمارنة**، ارتسمت سياسة الحزب بأتم أبعادها: نظرة الشيوعيين إلى الأوضاع المحلية والعربية والإقليمية والدولية، وبنود سياسة الحزب إزاء كل من هذه الأوضاع والأهداف التي يدعو إلى تحقيقها. وقد قدم د. حمارنه في كلمته برنامجاً للعمل الوطني في الأردن: معالجة الأوضاع الاقتصادية معالجة تتم بوسائل في المتناول وليست في الأوهام، ووقف التراجع في المسيرة الديمقراطية، واقتراح الخطوات التي تحفز على التنمية السياسية، وتوسيع فرص التنسيق والتعاون بين الأحزاب والهيئات المعنية بالأمر، والارتفاع بمستويات الدعم الشعبي والرسمي للانتفاضة الفلسطينية، والدعوة إلى فك الحصار عن العراق ورفع معاناته، والحث على تحقيق التضامن العربي ونبذ الخلافات والتباينات لصالح التضامن، وتوسيع الاتصالات والتنسيق مع القوى التي تقاوم شرور العولمة في كل مكان وحثها خصوصا على إدانة سياسة إسرائيل وتوفير الدعم للانتفاضة.

بأخذ هذا كله بعين الاعتبار، ترد على البال المزاعم التي جرى الترويج لها في السنوات العشر الأخيرة، السنوات التي تعاقبت منذ انهيار السلطات الاشتراكية في دول شرق أوروبا، وما قيل في هذا السياق عن انهيار الأحزاب الشيوعية وبطلان الحاجة إلى دورها في حياة بلدانها والحياة العالمية. **وإذا كان صحيحا أن الانهيار أحدث آثاره السلبية المدمرة على الحركات الشيوعية في أي مكان في العالم فإنه لصحيح أيضا وبالمقدار ذاته أن هذه الحركات آخذة في التعافي من كارثة انتصار المعسكر الآخر في الحرب الباردة**. يحدث هذا ليس، فقط، لأن الأحزاب الشيوعية المتأصلة في تربة أوطانها تحمل عوامل استمرارها الذاتية، وليس، فقط، لأن القابضين على الجمر قد احتملوا عذاباته بقدرة وكفاءة فذتين، بل أيضا، لأن التطورات التي أعقبت الانهيار أظهرت هي ذاتها أن ما وقع لدول شرق أوروبا كان نكسة في مسار لم تنتف حاجة البشرية إلى استعادته، بل تتأكد وتتوطد، ألم تنتكس الحركات التقدمية في أوروبا كلها بعد انهيار الثورة الفرنسية، ألم يرجع آل بوربون أنفسهم إلى الحكم، ألم يفتك نابليون الثالث بباريس وغيرها، فهل تأبد الانتكاس؟ وهل عجزت الحركات الثورية عن استعادة ألقها؟

تجربة الحزب الشيوعي الأردني تقدم في هذا المجال أمثولة هي واحدة من عشرات، فقد صمد الحزب أمام النكسة حتى وإن ترتب عليه أن يدفع حصته من ثمنها الثقيل. ولئن سقط في ظل النكسة بعض الأعضاء وبضمنهم مؤسسون وقادة أو انحراف غيرهم، فقد احتفظ الحزب بجسمه الرئيسي وقاوم دوافع الانهيار. ثم جاء هذا الاحتفال باليوبيل الذهبي ليظهر أن الحزب تعافى. وبهذا ختم الاحتفال مرحلة في مسيرة الحزب وافتتح أخرى وكرس القابضون على الجمر بانهم هم الفائزون في نهاية المطاف العسير.

لم يبدل الحزب الشيوعي الأردني سمته الشيوعية أو يتستر عليها كما فعلت أحزاب أخرى، فلم يتخل لا عن اسمه ولا عن هويته. والذين شاركوا في الاحتفال، بالحضور أو الكتابة أو التعبير الشفهي عن الحفاوة بالحزب، هؤلاء كلهم، الشيوعيون منهم وغير الشيوعيين، احتفوا بحزب شيوعي واضح الهوية مثلما احتفوا ببرنامجه، فلم يكن ثمة التباس في الهوية كما لم يكن ثمة غموض في البرنامج.

وإذا استحضرنا حقيقة أن برنامج الحزب يشتمل على ما هو مشترك أو ما ينبغي أن يكون مشتركا بين أحزاب الحركة الوطنية في البلد، فسنقع على التفسير الصحيح للاهتمام الذي يوليه غير الشيوعيين لهذا البرنامج. **ولقد قيل حتى على ألسنة بعض من هم من أقطاب النظام الحاكم إن برنامج الحزب الشيوعي جدير بالدراسة لأنه برنامج جاد يتصدى لمعالجة مشاكل البلد كافة بروح الرغبة في التوصل إلى حلول لها ويحفز على الحوار.**

فهاهم الشيوعيون، إذا، على طريق المبادرة، وهذه هي وسائلهم وقد أعيد إليها الاعتبار: رسم برنامج الحد الأدنى الشيوعي بما يستجيب لمتطلبات الواقع الملموس وبما يجعله برنامجاً للعمل الوطني، وتقدم الصفوف في النضال من أجل تطبيقه.

قانون جديد لتنظيم الهجرة

حل مشاكل الأغنياء على حساب الفقراء

تتضح الآن أكثر فأكثر ملامح سياسات ألمانيا المقبلة في موضوع الهجرة وقواعد إقامة الأجانب وفرص منح حق اللجوء . كل من تصور أن حكومة يشارك فيها الخضر ستقدم على تغييرات ايجابية جوهرية - وكان الخضر تاريخيا أكثر من تصدى لنقد القوانين واللوائح التقييدية ، لصالح مشروع مجتمع مفتوح ، يتحمل مسئولياته العالمية بتيسير اللجوء لضحايا الاضطهاد السياسي أو العرقي أو الديني - هؤلاء خاب ظنهم وتملكتهم الحيرة **إزاء مشروع القانون الجديد لتنظيم قضايا الهجرة واللجوء.**

في الأسبوع الأول من شهر أغسطس قدم وزير الداخلية **شيلي (الحزب الديمقراطي الاجتماعي)** مشروع قانون صاغه لتنظيم الهجرة ولتحديث قانون إقامة الأجانب.

وكان التقرير الذي أصدرته قبل بضعة أسابيع لجنة مستقلة تشكلت بقرار من الوزير ذاته لبحث قضايا الهجرة وإعطاء توصياتها (أشرنا إلى التقرير في رسالتنا في عدد أغسطس) قد أوصى بتوجه سياسي جديد في قضايا الهجرة والاندماج يختلف عن منطق "الردع" الذي يسود سياسات الهجرة الألمانية . والعجيب أنه بعد الاعتراف بأسباب اقتصادية وسكانية تحتم فتح الباب لهجرة واسعة نسبيا **(الأمر الذي لن تفلت منه خاصة بسبب الضمور السكاني معظم بلدان أوروبا الغربية إن عاجلاً أو آجلا)** يجئ مشروع القانون الجديد " **قانون توجيه الهجرة والحد منها وتنظيم الإقامة واندماج مواطني الاتحاد والأجانب** " ليعكس قدرا كبيرا من استمرارية العناصر القانونية التي كانت هي الداء ، وقدرا قليلا من عناصر التجديد.

الخوف من الصدام مع المحافظين

وعنوان القانون" ... توجيه الهجرة والحد منها .." يعكس حرص الديمقراطيين الاجتماعيين على **تحقيق توافق مع المحافظين بدلا من الدخول في صدام معهم** خاصة في هذه القضية الحساسة التي يسهل استخدامها لإثارة الرأي العام ،كما نجح المحافظون في عام ١٩٩٩ حتى أنهم باللعب بورقة العداء للأجانب أسقطوا حكم الديمقراطيين الاجتماعيين في مقاطعة هيسين.

وسيحل القانون الجديد بعد إقراره محل " قانون الأجانب" الذي يجد انتقادا واسعا من الأجانب ومن الهيئات المهتمة بتحقيق اندماج ديمقراطي ، وتعتبر هذه الهيئات القانون الساري المفعول عائقا يحول دون تحقيق المساواة في الفرص والحقوق.

ينصب النقد على مشروع القانون الجديد الذي يحدد مهمته في تنظيم إقامة الأجانب وعملهم واندماجهم في مجتمع ألمانيا الاتحادية على **التوجه الأساسي للقانون إذ ينظر للمهاجر أساسا باعتباره " قيمة اقتصادية" فالسؤال الحاسم لمنح أو منع حق الهجرة هو فائدة المهاجر للاقتصاد الألماني** . وفي مقال ينتقد التناول الرسمي لموضوع الهجرة كتبت صحفية معروفة أن **المطلوب هو** " **الأجنبي المربح**".



جيرهارد شرودر

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

ويتجه مشروع القانون الجديد لمنح حق الإقامة الدائمة للأشخاص ذوي المؤهلات العالية من مهندسين ، وخبراء المعلوماتية ، وأصحاب التخصصات العالية في الرياضيات ، ومديري المؤسسات العلمية والبحث العلمي ، مقابل هذا يضع حدودا ضيقة لقبول قوى عاملة أجنبية ذات تأهيل أقل . ويصل **التمييز بين " الطبقتين " كما يصف منتقدو المشروع لأن يسمح للفئة الأولى القادرة على الحضور بكامل أفراد الأسرة بينما لايتيح إحضار الأطفال من الوطن إلى ألمانيا إن تعدوا سن ١٢ سنة** ، الحجة التي يذكرها واضعو مشروع القانون هي أن فرص الاندماج في المجتمع تكون أكبر كلما كانت السن صغيرة.

وهذه واحدة من نقاط عديدة يتعارض فيها مشروع القانون مع توصيات لجنة الاتحاد الأوروبي ومع الممارسة في العديد من البلدان الأوروبية **التي تسمح للمهاجر باحضار أطفاله حتى سن الثامنة عشر ليحصلوا على حق الإقامة** ، وهذا أيضا هو ماأوصت به اللجنة المستقلة التي وضعت تقرير الهجرة كما سبق ذكره.

ويخضع راغبو الهجرة الى عملية انتقاء طبقا لمعايير محددة وتأتي النتيجة حسب عدد النقاط التي يحصل عليها مقدم الطلب . وتكون الفرصة أكبر كلما اقترب مقدم الطلب من تصور واضع القانون عمن يحقق مصلحة ألمانيا الاقتصادية ويكون أكثر قدرة على الاندماج في مجتمعها.

ولكن هناك مشكلة في فهم وزير الداخلية لمعنى الاندماج وقد أعلن صراحة أن أفضل اندماج في نظره هو ال ASSIMI-LATION مما يعني الذوبان الكامل في المجتمع المضيف . ولكن لايمكن في عالمنا الراهن ، وفي مجتمعات ديمقراطية تحترم

■ القانون الجديد ينظر للمهاجر باعتباره « قيمة اقتصادية » ولن يكون مسموحا بالهجرة إلا للأجنبى " المربح " !!

■ الهدف الأساسى للقانون حل مشكلة نقص الخبرات فى المجتمع الألمانى المتقدم على حساب الدول النامية والأقل تقدما

■ الارهابى الجزائرى الذى تطارده الدولة يحق له اللجوء لألمانيا طبقا للقانون .. والمواطن الذى يطارده الارهابيون ليس من حقه ذلك !

تحترم حقوق الانسان ، أن يكون الاندماج هو الذوبان أو الانصهار الثقافى للمهاجرين ، فالمجتمع الألمانى ذاته ليس أحادى الثقافة وهذا هو حال كل البلدان ، بل إن الحفاظ على الهوية الثقافية أصبح من أهم معالم الحياة فى المجتمعات الديمقراطية التى تتسم أكثر فأكثر بتعددية ثقافية ، هذه التعددية الثقافية التى يخشاها المحافظون تمثل عنصر تقدم اجتماعى . فعلى خلاف المجتمعات التى يسودها تعصب دينى أو قومى يعمل كعازل ضد رياح التقدم والحرية ، تثرى التعددية الثقافية الحياة الثقافية والاجتماعية وتقيم الجسور بين ثقافات العالم وشعوبه.

حل مشاكل الأغنياء على حساب الفقراء

ويسمح القانون بتوظيف خريجى الجامعات الألمانية من الأجانب وكان هذا الاحتمال أمرا استثنائيا فى الماضى ، إذ كان حق الإقامة مربوطا بمدة الدراسة ، هذا التجديد ، وإن جاء مفرحا للمتفوقين من الطلاب الأجانب والراغبين فى الحياة فى ألمانيا ، فهو يؤكد فى النهاية وجود **استراتيجية تهدف إلى حل مشاكل نقص الخبرات النادرة فى المجتمع الألمانى الغنى والمتقدم علميا وصناعيا على حساب البلدان الفقيرة والأقل تقدما فى العلم والصناعة.**

وليس من المعروف الآن **كيف ستبرر السلطات الألمانية للهند والصين والبلدان العربية وغيرها من الدول التى ترسل الآلاف من أبنائها وبناتها للدراسة فى الجامعات الألمانية عدم عودتهم بسبب تعاقدهم على العمل مع مؤسسات ألمانية** ، النتيجة ستكون سد النقص فى القوى العاملة عالية التخصص فى ألمانيا على حساب استفحال أزمة ندرة هذه الفئة فى البلدان النامية ، والسؤال الآن **هو من يقدم المساعدات التنموية لمن؟**

تنظيم حق اللجوء .. لاجديد

خيبة الأمل الأكبر لدى جمعيات حقوق الانسان ورعاية المهاجرين ولدى الخضر حليف الديمقراطيين الاجتماعيين فى الحكم سببتها نصوص مشروع القانون حول حق اللجوء . إذ ينص المشروع على إعادة فحص طلب اللجوء. وإذا عرفنا أن النظر فى طلب اللجوء يدوم حاليا فى كثير من الأحيان سنوات طويلة ، يمكن أن تتصور حال اللاجئ الذى يمكن أن يقضى سنوات من عمره فى قلق دائم منتظرا قرار هيئة حكومية أو محكمة بشأن إقامته، ويعد القانون بتشديد الإجراءات الخاصة بالمطلوب ترحيلهم مثل تقليص المعونة الاجتماعية التى يحصلون عليها بنسبة ٣٠٪ والأسوأ هو الاتجاه إلى تحديد إقامتهم فى مراكز تجمع ، الأمر الذى تنتقده منظمات رعاية اللاجئين بشدة.

ولكن القانون يفتح بابا شرعيا لتدخل هيئات إنسانية عالمية أو الكنائس لتفادى ترحيل لاجئين يخشون العودة إلى بلادهم ولاتعترف هيئات الدولة بمبرراتهم . إذ يسمح القانون باقامتهم لو مولت الهيئات العالمية أو الكنائس هذه الإقامة.

والقانون الألمانى الحالى والقانون الجديد لايعترفان بكون الانسان مطاردا ان جاءت الملاحقة من " منظمات غير حكومية".

وينشئ هذا النص أوضاعا غاية فى الغرابة والظلم. **الارهابى الجزائرى الذى تطارده الدولة الجزائرية يحق له اللجوء ، أما المواطن الجزائرى الذى تنوى قتله العصابات الارهابية فلا يحق له طلب اللجوء** وبناء عليه يوجد الآلاف من المواطنين الأفغان ، ومنهم صفوة المثقفات والمثقفين فى بلدهم ، الذين هربوا بجلدهم من أسوأ الأنظمة الإرهابية فى العالم لايعترف بهم كلاجئين سياسيين فى ألمانيا ، ألمانيا **لاتعتبر ارهاب الطالبان ارهاب دولة ، لأن الطالبان يحكمون ٩٠أو ٩٥٪ " فقط" من البلد** . وهكذا يعيش اللاجئون من أفغانستان فى وضع " إقامة مؤقتة " مستمرة منذ سنوات ، إذ يتعارض ترحيلهم مع القانون الدولى والألمانى اللذين يمنعان ترحيل شخص إلى بلد يتعرض فيه للخطر.

ولكن المحكمة الدستورية العليا أصدرت قرارا يرفض المنطق الشكلى الذى عملت بمقتضاه المحاكم الإدارية الألمانية طوال سنوات ، **وترى المحكمة الدستورية أن ملاحقة المواطنين فى أفغانستان تأتى من " شبه دولة" ، مما يبرر منح حق اللجوء ،هل سيحل القانون الجديد هذه المشكلة؟**

العالم

أفريقيا

بين نوايا الكبار .. وخطط الفقراء



واجه الكبار الثمانية فى جنوى " **انتفاضة الرفض"** بالقرب من قاعاتهم الوثيرة من قبل العاطلين والمتمردين والمتضررين من التلوث والإفقار والصواريخ النووية ومحاصرة أرزاق الشعوب ،**واجه القادة ذلك باطلاق الفقرات " العاطفية " على طول البيان الشامل الصادر عن اجتماعهم للتعبير عن قلقهم من أحوال " الأمم التعيسة" فى أفريقيا بوجه خاص ، باعتبارها " العنوان الدعائى البارز عن البؤس ناهيك عن الاستغلال ، مع أن الأعداد الأكثر بؤسا فى الواقع موجودة فى آسيا أكثر منها فى أفريقيا إن شئنا الحقيقة.** لكن تظل أفريقيا موقعا يمكن أن يركز فيه على مسئولية حكوماتها بل وشعوبها عن انتشار الفساد والدكتاتورية والجهل كأسباب للتخلف والتدهور، وتقل فى هذه الحالة مسئولية العامل الخارجي والتدخلات والشروط القاسية للاقتصاد العالمى أو المعولم . لذلك لايستطيع الكثيرون أن يربطوا هذه الأوضاع المتدهورة أو يلحموها بأسعار المواد الخام ، وشروط المنتج الزراعى أو الانتاج الصغير عموما ، مع الارتفاع الفلكى فى أسعار المنتجات الغربية .. الخ.

ورغم الجمل العاطفية تظل نوايا الكبار فى رعاية مصالحهم وحماية القطاعات الرأسمالية بين شعوبهم محل كثير من فقرات البيان ، بادية فى استمرار الدعم لمحاصيلهم الزراعية فى وجه تسرب زراعات الفقراء إليهم ، كما تبدو فى خفض المعونات للدول الفقيرة من مبدأ ٠٫٧٪ من الإنتاج القومى إلى ٠٫٢٢٪ فى الواقع ، .. وتستمر النوايا السيئة فى جوهر البيان حول شروط الملكية الفكرية لأدوية الأمراض الخبيثة التى تشترى فى الأجساد الأفريقية بينما تتحول أسعارها إلى ديون مهلكة بطبعها ، **كما يتضمن البيان تلميحات إلى استمرار عقد الدورات الخاصة حول تنظيم التجارة العالمية وشروطها المجحفة** رغم أنف التحفظات الواردة من بلدان الجنوب ، بل وتهدد أمريكا بالانفراد بتنظيم مستقل للجات فى الساحل الغربى للعالم عبر" **النافتا"** لولا التمردات الصارخة الصادرة من المكسيك والبرازيل .. وغيرها مؤخرا.

إذن فان أكثر من صفحتين من التعبيرات العاطفية حول بؤس الأمم الفقيرة والتفات الكبار إليها ، وتنظيمهم " لمنتدى" خاص بها يلتقى العام القادم إن شاء الله - فى كندا ، ليس إلا فتح "مكلمة" جديدة فى العام القادم بعد تمرير اجتماعات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية واستقرار أقسى الشروط على رقاب العباد البؤساء.

لم يلتفت أحد إلى مظاهرة هادئة كانت تعقد على أرض " **زنجبار"** بعيدا عن تلفزيونات " **جنوى"** ، وأنه **حتى التلفزيونات تمارس التفرقة العنصرية بين بؤساء الشمال وبؤساء الجنوب.** ففى " جنوى " يملكون وسائل نقل أوربية سهلة ورخيصة ، سهلت مجئ من يهددهم نقل الصناعات للعالم الثالث لرخص العمالة ومن يهددهم تصنيفات المواد الغذائية النقية والملوثة بالجينات ومن يهددهم تخفيض التطور التقنى للأيدى العاملة ، واحتكار الرأسماليين لمزايا التنظيم الاقتصادى الحديث دون القواعد التى ستتعرض للفقر مثل الشعوب التعيسة .. **وكل ذلك مشاكل تقدم لهم النظم الأوربية إزاءها حق المناقشة والرفض والمشاركة فى وضع الحلول باسم ثقافة المجتمع المدنى والتاريخ الليبرالى بدرجة أو بأخرى.**

أما فى بلدان الجنوب التى **لاتعبر التلفزيونات إلا عن بؤسها وتعاستها فانها محرومة من أشكال التعبير ، وآليات التعبير ، وفرص" الدعاية" عن هذا البؤس المدقع نفسه.**

ففى زنجبار، وفى نفس فترة انعقاد مؤتمر قمة الثمانية فى " جنوى " **اجتمع ممثلو ٤٩ دولة تحت مسمى " الدول الأقل نموا" فى العالم ، وكان هذا الرقم**

حلمى شعراوى

٢٣ دولة سنة ١٩٧١ ثم ٢٧ دولة عام ١٩٩٥ وإذا به ٤٩ دولة عام ٢٠٠١ منها ٣٤ دولة أفريقية . هذا رغم أن معيار " الأقل نموا" قد انتقل من دولار للفرد في اليوم إلى حوالى ٣ دولارات بالنسبة لتطور الدخول فى العالم، ومع ذلك فالبؤس مستمر ، وذلك لأن مجمل المعونات المخصصة لهذا الفرد من قبل الأغنياء قد انخفض من ٣٢ دولاراً عام ١٩٩٠ إلى ١٩ دولاراً عام ١٩٩٨.

فى هذا الجو يصدر قرار الثمانية من أن العولمة " عملية" مستمرة لابد أن تمضى وأن الهدف هو مزيد من " الدمج الاقتصادى" لبلادنا فى هذه العملية مقابل تجاهل صارخ لحالة " الاقصاء الاجتماعى" المضطردة فى هذه العولمة.

يفهم إذن أن " الثمانية " لم يكونوا فى الواقع يخاطبون " جماهير الغاضبين" فى جنوى بفقراتهم العاطفية ، بقدر ماكانوا يخاطبون " نظم حكم" مماثلة لهم وتشكو الفاقة أمام شعوبها مجتمعين بتسعة وأربعين وفدا فى أقصى الجنوب بزنجبار - فى فنادق مريحة بالتأكيد - لكنهم قد يجبرون إلى تحديد مواقف معبرة عن حجم تدهورهم ينتقلون بها إلى اجتماع قريب سيعقد فى الدوحة فى نوفمبر القادم ويستهدف تنظيم البؤس وكشف العواطف فيما يعرف بالترتيبات المتجددة لنظام التجارة العالمية.

العلاج " بالاوميجا" و" الماب" !

كان لابد للكبار أيضا أن يضاعفوا من تجميلات المشهد فى " **جنوى**" ، فاستضافوا على هامش الاجتماع **رؤساء جنوب أفريقيا ونيجيريا والسنغال والجزائر** المكلفين من قبل قمة " **الاتحاد الأفريقى**" بصياغة خطط الإنقاذ (أو الإصلاح) الاقتصادى على مستوى القارة لتكون أداة الاتحاد الجديدة فى معالجة المشكلات الاقتصادية إن أفلحت . **وقد منح وجود هؤلاء داخل قاعات اجتماعات" الكبار" أحيانا فرصة الإشارة إليهم كرمز للتعاون فى "محاربة الفقر" ومعاونتهم فى خططهم الجديدة للتغلب على التدهور فى أفريقيا**، مع وعد بضمهم مع الكبار فى منتدى " للحوار" يبدأ فى اجتماع كندا القادم.

ويمثل " **مبيكى**" من جنوب أفريقيا و **عبد الله وادى** من السنغال بوجه خاص مشروعين طموحين للتنمية الجماعية فى أفريقيا تمت صياغتهما فى العام الماضى للتقدم بهما للقمم الأفريقية والعالمية فى وقت واحد ، والشروع فى معالجة تدهور معدل التنمية أو النمو الذى كاد أن يزيد على ٥٪ **أواخر التسعينيات وإذا به يتدهور إلى أقل من ٤٪ مع فاتحة القرن الجديد.**

وحمل مشروع" الرئيس **عبد الله وادى**" اسم **الأوميجا"omega**" مسمى لخطة تنمية مجهلة الصفة تتحدث عن البنية التحتية والتعليم والصحة والزراعة بشكل أساسى ، **وتعتمد على تأييد جماعى من مجموعة الفرنكفون** بل ونوقشت أساسا فى اجتماع رؤساء أفريقيا - فرنسا بياوندى ، يناير ٢٠٠١ ، ثم قدمت لقمة الاتحاد الأفريقى بلوساكا . أما خطة **الرئيس " مبيكى"** فقد حملت اسم " **الخطة المستقبلية لإصلاح أفريقيا**" وتعرف اختصارا باسم "ماب" MAP وهى خطة أكثر طموحا وتحديثا تتحدث أساسا عن تحقيق الاستقرار ، وتنمية الموارد البشرية ، واستراتيجية صناعية ، وزيادة الاستثمارات وخاصة التكنولوجيا وتنمية الآليات المالية ، ثم البنية التحتية ، **ويلاحظ أن الخطة تنطلق من التكوين الرأسمالى الناهض فى جنوب أفريقيا نفسها ومنطقة الجنوب** ولذا تشير للصناعة والتكنولوجيا والاستثمارات وآليات المال بشكل واضح . وقد قام الرئيس **مبيكى** بمناقشتها فى واشنطن أكثر من مرة (يناير ويونيو ٢٠٠١) كما سيناقشها فى اجتماع الكمنولث فى أكتوبر القادم.

وقد ناقش وزراء المالية الأفارقة الخطتين فى أديس أبابا وجوهانسبرج قبل عرضهما على قمة الاتحاد الأفريقى فى يوليو ٢٠٠١ والتى وجهت بدمج الخطتين تحت اسم " **الخطة الموحدة" COMPACT** ودراستها والسعى بها لدى الغير كمشروع موحد لتنمية أفريقيا سمى فى بعض الدوائر **بمشروع ماريشال الأفريقى تطلعا لأن يكون مشروع ماريشال " أوروبى" لأفريقيا!**

أعتقد أن الغرب سيفكر جديا فى مثل هذا المخطط ، وقد تتحمس له أوربا أكثر من الولايات المتحدة التى لاتسعى مؤخراً إلا لفرض شروط توسعها التجارى فى العالم ، رغم أن شخوص الخطة يتطلعون إليها أكثر من التطلع لأوربا. **وقد حرصت قمة الاتحاد الجديد على ترضية كل الأطراف بتشكيل جماعة " المشروع" المدمج من دول مرضية لكل المعسكرات فأصبح رعاة الخطة يضمون الجزائر ومصر إلى جانب السنغال ونيجيريا وجنوب أفريقيا.** كما أصبحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا والتى تعتبر الجهاز الفنى " للخطاب الغربى" طرفا فى الدراسة والبحث.

والآن ثمة ملاحظتان على قدر من الأهمية.

أولا: حرص الطرفان الأفريقى والأوربى على تغليف الخطة الأفريقية بنوايا الشراكة والعقلانية والعمل المشترك، كرسالة للأطراف الرأسمالية العالمية لدعوتها للمساهمة فى الخطة فى ظروف أكثر أمانا وضمانا إزاء هذا الحشد العالمى والعولمى من حولها . فهل تصل الرسالة للرأسمال العربى أيضا . وهل يحتاط هذه المرة من أن تستغل الشركات متعددة الجنسية لنواياه الحسنة مرة أخرى مثلما سبق أن استثمرت هذه الشركات حوالى **٣٠ مليار دولار فى إطار التعاون العربى الأفريقى فى السبعينيات دون عائد حقيقى على الشعوب الأفريقية؟**

ثانيا: هل ينتبه الرأى العام الأفريقى إلى أن مضمون بيان قمة الثمانية حول مساعدة الفقراء الأفارقة جاء مشروطا قبل الحديث عن أية وعود أو تفاصيل بتوفير الاستقرار والأمان والليبرلة وحرية التجارة ومفردات والمؤسسات الدولية عن الشراكة والمشاكة والحكم السليم .. الخ تلك المفردات التى تحمل السلبى والايجابى ، وتحمل الشروط والمسئولية بما قد **يعنى إلزام أفريقيا بتبنى الشروط الغربية أولا** ثم لاتجد ناتجا مثلما حدث فى مقارناتنا لأرقام الثمانينيات ثم التسعينيات ثم احباطات مطلع القرن الجديد...

تلك هى العروض المطروحة ، والمحاذير غير الخافية ، وما على أبناء القارة إلا الدراسة والبحث والانتباه والمشاركة بأكبر جدية ممكنة لإنقاذ شعوبهم.

العالم

سيناريوهات عسكرة العالم:

المناورات الروسية- الأمريكية لا تزال مستمرة

كان الشهران الماضيان من أنشط الفترات خلال السنوات الأخيرة فى مجال المناورات بين موسكو وواشنطن .ففى الوقت الذى كان يواصل زعيم كوريا الشمالية **كيم يونج إيل** زيارته لروسيا غادر موسكو الوفد العسكرى الروسى بقيادة النائب الأول لرئيس الأركان الجنرال **يورى بالويفسكى** إلى واشنطن بهدف بدء المباحثات العسكرية الروسية--الأمريكية بشأن اتفاقية الدفاع المضاد للصواريخ والأسلحة الاستراتيجية .وفى الوقت نفسه كانت تجرى فى مدينة سانت بطرسبورج مباحثات وزير الدفاع الروسى **سيرجى إيفانوف** مع نظيره الألمانى **رودولف شاربينج.**

هذه الحلقة من المفاوضات ،والتى يمكن أن تبدو مفرغة ،تمثل أهمية شديدة بالنسبة لهندسة العالم الجديدة استنادا للتصريحات الخطيرة التى تم الإدلاء بها.

زيارة كوندوليزا رايس والمؤامرة الإعلامية

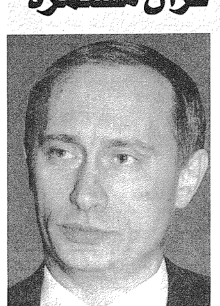
قامت مستشارة الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى **كوندوليزا رايس** بزيارة لموسكو استمرت يومين التقت خلالها مع وزير الدفاع **سيرجى إيفانوف** وسكرتير الأمن القومى **فلاديمير روشايللو والرئيس الروسى فلاديمير بوتين.**

وعلى الرغم من تناقض التصريحات نتيجة لإجراء بعض اللقاءات خلف الأبواب الموصدة إلا أن جميع الشواهد تشير إلى تشدد الموقف الأمريكى وإصرار واشنطن على المضى قدما فى تنفيذ جميع مخططاتها وفى جميع المجالات بداية من بناء الدرع القومى النووى الأمريكى إلى رفض التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الجرثومية ومرورا برفضها التوقيع على معاهدة كيوتو.

الشواهد تشير أيضا إلى **حدوث مرونة غير متوقعة فى الموقف الروسى الذى يتأرجح بين الموافقة الكاملة، والموافقة بشروط تحفظ ماء الوجه الروسى** ليس فقط أمام دول العالم ،وإنما بالذات أمام الصين التى تستخدمها موسكو فى الفترة الأخيرة كورقة ضغط على واشنطن .وهذا ما دفع الرئيس الروسى **بوتين** إلى الاتصال فورا بنظيره الصينى **زيان زيمين** أثناء **وجود كوندوليزا رايس** فى موسكو من أجل أن يزيل أى قلق فى نفس بكين من الأنباء المتوالية حول تراجع موسكو عن مواقفها تجاه الاستقرار الاستراتيجى والخطط الأمريكية ، ولكى يؤكد لزيمين أن موسكو لا تزال على موقفها السابق من القضايا المذكورة ، إلا أن المسألة فى حاجة إلى مرونة من نوع خاص وإجراء مباحثات على مستوى الخبراء بين موسكو وواشنطن.

وبرغم التحفظ الواضح فى تصريحات الطرفين الروسى والأمريكى بعد انتهاء المباحثات حول أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ والاستقرار الاستراتيجى فى العالم، إلا أن الاصرار الأمريكى لا يعنى فى أى حال من الأحوال أن واشنطن ستمضى قدما فى تنفيذ مخططاتها ضاربة عرض الحائط بمواقف القوى النووية الأخرى ،وعدم رضاء الاتحاد الأوروبى عن خطواتها ،وخاصة التقارب الشكلى مع موسكو الذى يمكنه أن يمثل خطرا ما على الأمن والاستقرار فى أوروبا .كما أن التراجع ،أو المرونة الروسية، لا يعنى قبول موسكو بكل شئ ضاربة عرض الحائط بمصالحها القومية والجيوبولتيكية وتحالفاتها الدولية، وخاصة مع الصين.

ففى الوقت الذى صرحت فيه **كوندوليزا رايس** بأنه على واشنطن وموسكو أن تبذلا قصارى جهودهما من أجل التخلى مرة واحدة إلى الأبد عن الحرب الباردة بما فى ذلك اتفاقية الدفاع المضاد للصواريخ لعام ١٩٧٢ ، وأن



بوتن

الجانبين الروسى والأمريكى يدركان جيدا مدى الأخطار التى تحيق بهما ، وبالتالى فلا داعى أبدا الانتظار أو التمهل ،أعلن وزير الدفاع الروسى **سيرجى إيفانوف** أن مباحثات رايس فى روسيا لم تتناول إطلاقا التوقيع على أى اتفاقيات ، وإنما أكدت فقط على عدم وجود عداوة بين موسكو وواشنطن ،وعلى البلدين الاجتهاد فى العثور على سبل أكثر جدية وقوة لبناء منظومة جديدة للأمن والاستقرار العالمى .والواضح هنا أن السياسيين الروس فى غاية الحذر والتوجس ، ولا يعرفون بعد ماهية هذا النظام الجديد : سيكون جديداً تماما وعلى أسس واتفاقيات جديدة ، أم سيكون جديداً على بعض الأسس والاتفاقيات القديمة؟.

إلا أن **رايس** ردت على إيفانوف بقولها:« **على روسيا والولايات المتحدة إيجاد قاعدة جديدة للتعاون ،والخروج من إطار الاتفاقيات الموقعة فى زمن الحرب الباردة** ،وهذا بالذات سوف يحدد البناء الجديد للأمن والاستقرار العالمى فى إشارة واضحة إلى أن الولايات

رسالة موسكو

أشرف الصباغ

المتحدة الأمريكية لا تنوى التعامل بالتجزئ مع ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وتغير موازين القوى على أرض الواقع ،وإنما ستتعامل مع هذه الحقبة جملة واحدة، وهي ما يستحق النسيان على حد تعبير المستشارة الأمريكية.

أما سكرتير الأمن القومي الروسي **فلاديمير روشايللو** فقد صرح بأن موسكو وواشنطن قد بدأتا المباحثات على خطين متوازين: الاستقرار الاستراتيجي والحفاظ على منظومة التوازن العسكري بشأن الأسلحة الدفاعية والهجومية.

من الواضح أن الطرفين الروسي والأمريكي يتحدثان عن شئ واحد ولكن بلغتين مختلفتين من أجل أن يحافظ كل منهما على خطوة للتخلف من ناحية، وإمكانية على المناورة فى حالة إذا ما وصلت مباحثاتهما إلى طريق مسدود من ناحية أخرى . إلا أن الأشهر القليلة القادمة- على حد تعبير المحللين السياسيين الروس والأمريكيين -سوف تحمل الكثير من المفاجآت نظرا لأن لا موسكو ولا واشنطن تنظران باهتمام إلى المصالح الأوربية أو الصينية .والطرفان الأخيران بالذات سيكونان مصدر المفاجآت المقبلة.

المثير أن الكرملين وبمجرد رحيل رايس متجهة إلى بلادها اكتشف أنه وقع فى فخ إعلامى كاد يورطه فى علاقاته الدولية مع الدول الصديقة مثل الصين، بينما صدرت جميع الصحف الروسية لتعلن عن استسلام بوتين وروسيا.

تعليقات الصحف الروسية

كان وزير الدفاع الروسي **سيرجي إيفانوف** قد صرح قبيل وصول رايس إلى موسكو بساعات قليلة أنه:« يمكن لروسيا أن تلجأ إلى تعديل معاهدة الحد من النظام الدفاعي المضاد للصواريخ إذا وافقت واشنطن على مواصلة التخفيض الاستراتيجي لأسلحتها النووية وفق الشروط الروسية». وهو الأمر الذى أثار ثائرة وسائل الإعلام الروسية.

فكتبت صحيفة « **فريميا نوفوستى**» تقول إن «روسيا والولايات المتحدة الأمريكية باشرتا بمشاورات مكثفة فى إطار ما تم الاتفاق عليه فى ليوبليانا وجنوى بين الرئيسين الروسى **فلاديمير بوتين** والأمريكى **جورج بوش** .وعلى مدى يومين ستجرى فى موسكو محادثات مكثفة حول الأنظمة الهجومية الدفاعية وسيمثل الجانب الأمريكى مستشارة الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى **كوندوليزا رايس** فى حين سيمثل الجانب الروسى سكرتير مجلس الأمن **فلاديمير روشايلو ووزير الدفاع سيرجي إيفانوف**».

وتضيف الصحيفة أن« محاورى رايس يتوقعون أن تخرج مستشارة الرئيس الأمريكى عن إطار الإعلانات والتصريحات التى يروج لها الإعلام وتنتقل إلى الحديث الواقعى المحسوس . ولا سيما أن الوقت قد حان لتقديم إيضاحات أكثر تفصيلا حول خطط الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة الدرع النووى الصاروخى ونظرة واشنطن إلى مصير معاهدة(أى. بى .إم) ١٩٧٢ وأخيرا تحديد المطالب ومسألة الحجم المقبول من الولايات المتحدة الأمريكية حول التحديد المتبادل المستقبلى على الأسلحة الاستراتيجية .ومن الواضح أنه ومن دون تفصيل هذه المسائل فمن الصعب انتظار تحقيق اتفاقات واقعية».

بينما قالت صحيفة« **كميرسانت** :«من حيث الجوهر فإن المحادثات تبدأ اليوم حيث ستصل مستشارة الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى كوندوليزا رايس إلى موسكو فى زيارة تستغرق يومين: إلا أن الصفقة الأساسية ستجرى فى ٧-٨ أغسطس فى واشنطن حيث سيصل إلى هناك وفد من الخبراء العسكريين الروس برئاسة نائب رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال **يورى بالويفسكى** وفى(١٣-١٤ أغسطس) فى موسكو حيث سيزورها سيد البنتاجون **دونالد رامسفيلد** بدعوة من نظيره الروسى **سيرجي إيفانو**.

.ورأت الصحيفة أن« الوقت قليل جدا أمام المتفاوضين وعليهم تحقيق أية نتيجة قبل لقاء الرئيسين الروسى **فلاديمير بوتين** والأمريكى جورج **بوش** فى تكساس والمفترض انعقاده فى نوفمبر القادم .وإذا لم يجر الأمر على هذا النحو فإن أعمال بناء مركز يعتبر من عناصر الدرع النووى الصاروخى الأمريكى ستبدأ فى ألاسكا فى الخريف القادم كما هو مخطط لها وهذا يعنى خروج أحادى الجانب للولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة(إى. بى. إم) ويتعين حينها على روسيا اتخاذ إجراءات معينة معاكسة وعندها فإن الوقت لن يكون متاحا للبحث عن حلول مقبولة».

وتتابع الصحيفة القول أنه وكما ذكر **سيرجي إيفانوف** فإن المهمة الأساسية هى البحث فى السبل الأفضل لتخفيض الأسلحة الهجومية من أجل عدم التسبب بإلحاق الأضرار بالمصالح القومية للدولتين» .وفى هذا الصدد أعلن الوزير أن مفاوضات الطرفين لن تبتعد عما تم توقيعه عام ١٩٩٣ ، إلا أن واشنطن لم تصدق حتى الآن على معاهدة «ستارت -٢ » وهى ستبحث فى دائرة واسعة من المقاييس .وهذا يعنى أن الحديث سيدور حول إعداد وثائق جديدة مبدئية ويمكنها أن تغير جذريا من قواعد اللعبة والواضح هو أنه إلى جانب دفاع بوتين عن مبادرته بتخفيض عدد الرؤوس النووية من ٦-٦٫٥ ألف رأس حاليا إلى ١٫٥ -٢ ألف رأس لكل جانب فإن روسيا ستصر على حق امتلاك قواعد أرضية للصواريخ البالستية العابرة للقارات مع رؤوس متعددة انشطارية (تحظرها معاهدة« ستارت -٢ ») وفقط فى مثل هذه الحال سيكون هناك من حظوظ لموسكو بالمحافظة على التكافؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية من دون زيادة حادة فى المعونات المخصصة للحاجات الدفاعية . .وكما أعلن فى الأسبوع الماضى مساعد الرئيس الروسى لشئون الاستقرار الاستراتيجي **إجور سيرجيف** فإن لدى روسيا ٣٠ خيارا جاهزا محتملة حول تطورات الأحداث».

وتواصل الصحيفة لقد أعلن وزير الدفاع أمس وللمرة الأولى بأن أية دولة من الدول المدعوة -«المارقة » لن يكون بوسعها حسب رأيه فى السنوات ال١٠-١٥ القريبة المقبلة من إنشاء صواريخ باليستية عابرة للقارات وأنه يمكن بواسطة نظام الدفاع المضاد للصواريخ الدفاع عن الأراضى فى مسرح العمليات العسكرية فى مواجهة الصواريخ المتوسطة المدى التى لم تحظرها معاهدة عام ١٩٧٢ .وهكذا يكون **سيرجي إيفانوف** قد ألح من ناحية إلي **أن موسكو غير موافقة سلفا على تغيير معاهدة (إى . بى إم) ،ولكنه من ناحية أخرى لم يلمح فقط ،وإنما صرح بأن موسكو مستعدة إلى تعديلها ولكن بشروط.**

فى الوقت نفسه أعرب الرئيس الروسى **فلاديمير بوتين** عن سعادته بالدور الأوروبى فى مساعدة روسيا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كأحد أهم نتائج قمة الثمانى الكبار فى جنوى.

وفى تصريح أمام أعضاء الحكومة الروسية أكد بوتين بأن قادة الدول الصناعية الأكثر تطورا أبدوا استعدادهم لمساعدة روسيا للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية وبشروط ملائمة على عكس السابق حينما دأبت واشنطن والدول الأوربية فى إعاقة روسيا . ولكن صحيفة **«كميرسانت»** الروسية لم تترك الأمور تمر كالعادة ،فصدرت بعنوان رئيسى ساخر على صدر صفحتها الأولى يقول **(روسيا استسلمت :اتفاقية ١٩٧٢ لم يعد**

لها وجود) ،وتحت العنوان صورة لبوتين وهو يبتسم رافعا يديه إلى أعلى أمام الجماهير.

وأكدت **«كميرسانت»** على أن قمة جنوى قد حققت التنبؤ الذى همس به الكثيرون قبيل انعقاد القمة ،حيث وضع بوش وبوتين النهاية الاليمة لاتفاقية ١٩٧٢ فى لقائهما الثنائى إبان أعمال مؤتمر جنوى.

وأشارت الصحيفة إلى أن بوش قد خرج منتصرا من قمة الثمانى الكبار ، وبالتالى فعلى المنتصر أن يكون رحيما مع خصمه «المهزوم» .ولذلك بالذات أومأ بوش إلى استعداد واشنطن لإجراء مشاورات ثنائية حول موضوع الأسلحة الاستراتيجية . ولم ينس -حسب قول الصحيفة -أن يعد روسيا بمساعدتها فى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،وتقديم بعض المساعدات الاقتصادية إليها.

غير أن الدبلوماسية الأمريكية استطاعت تحقيق انتصار لم تكن تحلم به فى إقناع روسيا بضرورة الخروج من إطار المعاهدات التى تشكلت فى أعوام الحرب الباردة .ومن الملاحظ أن أولى تلك المعاهدات هى معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ والتى ظلت روسيا تتمسك بها حتى آخر لحظة.

فى هذا الإطار أعلنت مستشارة الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى كوندوليزا رايس عقب مباحثاتها مع وزير الدفاع الروسى **سيرجى إيفانوف** عن بداية إنشاء جهاز دولى جديد للأمن العالمى بعد أن أكدت الموقف الرسمى للحكومة الأمريكية والذى يقضى ب« ضرورة الخروج من إطار جميع المعاهدات التى تشكلت إبان الحرب الباردة ».

وأكد وزير الدفاع الروسى تأييده **لبيان كوندوليزا رايس** مضيفا أن التفاصيل المحددة للتصميم الأمنى الدولى الجديد لا يعرفها أحد حتى الآن ، ولا تزال موسكو وواشنطن فى بداية الطريق.

وأكد كل من إيفانوف ورايس فى ختام مباحثتهما على المواقف المبدئية لروسيا والولايات المتحدة الأمريكية التى ترتكز أساسا على إزالة العداوة بين البلدين وانتهاج مبدأ الشراكة فى حل وتسوية الأزمات الدولية ،وخاصة فى البلقان والشرق الأوسط وناجورنى كاراباخ.

بيان عاجل للخارجية الروسية

فى اليوم الثانى مباشرة من رحيل رايس صدر بيان رسمى عاجل تم توزيعه على جميع وكالات الأنباء الروسية والأجنبية ، وتم بثه مباشرة على القناة التلفزيونية الحكومية الروسية نفى الناطق الرسمى بوزارة الخارجية الروسية **ألكسندر ياكوفينكو** ما يتردد فى وسائل الإعلام الروسية والغربية بشأن تغير موقف موسكو من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ لعام ١٩٧٢.

وعلى الرغم من التصريحات السابقة لوزير الدفاع الروسى **سيرجى إيفانوف** التى جاء فيها بالحرف الواحد :«يمكن لروسيا أن تلجأ إلى تعديل معاهدة الحد من النظام الدفاعى المضاد للصواريخ إذا وافقت واشنطن على مواصلة التخفيض الاستراتيجى لأسلحتها النووية وفق الشروط الروسية» ،إلا أن الناطق الرسمى للخارجية الروسية أكد بأن مزاعم تغير موقف روسيا من هذه القضية لا يمت إلى الحقيقة بصلة.

كما صرح **ياكوفينكو** بأن موقف موسكو الداعم لمعاهدة الدفاع المضاد للصواريخ كأحد المكونات الثابتة للاستقرار الاستراتيجى فى العالم تأكد على لسان الرئيس الروسى **فلاديمير بوتين** أثناء لقائه بنظيره الأمريكى جورج بوش فى جنوى.

وأضاف **ياكوفينكو** مؤكدا بأن موسكو لم تسمع من **كوندوليزا رايس** أثناء زيارتها لموسكو أى حجج جديدة يمكنها أن تحث روسيا على إعادة النظر فى موقفها المبدئى من معاهدة ١٩٧٢.

إلا أن التصريح الأكثر وضوحا لرايس فى موسكو والذى عبر بدقة عن الموقف الأمريكى حيال اتفاقية الدفاع المضاد للصواريخ :« **على موسكو وواشنطن بذل قصارى جهودهما من أجل التخلى مرة واحدة وإلى الأبد عن الحرب الباردة ، بما فى ذلك اتفاقية الدفاع المضاد للصواريخ لعام ١٩٧٢** »،كانت رسالة واضحة إلى سادة الكرملين بأن واشنطن لن تغير موقفها بشأن وسائلها الدفاعية التى تراها مناسبة لأمنها القومى وحماية أراضيها فى ظل تغير موازين القوى فى العالم.

فى هذا الإطار أكدت مصادر روسية أن حربا باردة سوف تبدأ لا محالة حتى وإن وجدت واشنطن وموسكو حلا وسطا لخلافاتهما .وأشارت هذه المصادر إلى أن كل ما يجرى من مناورات وتصريحات سواء من البيت الأبيض أو الكرملين مجرد بالونات اختبار الهدف منها وقوف كل فريق على نوايا الآخر ومدى قوته ورد فعله :فإذا كانت واشنطن تعتمد على انفرادها بالساحة الدولية وإمكانياتها السياسية والاقتصادية ،والعسكرية من قبلهما ،فموسكو كعادتها منذ زمن الاتحاد السوفيتى تعتمد على برود الأعصاب والمناورات السياسية على مستوى الأحلاف والتكتلات الإقليمية والدولية واللعب على التناقضات.

من ناحية أخرى تبدو موسكو واعية تماما بالدرس الذى فك الاتحاد السوفيتى ،**وتحاول قدر الإمكان عدم عسكرة الاقتصاد بتقليص الترسانة النووية الروسية عبر معاهدتى «ستارت-١» و«ستارت -٢» والعمل بأسرع وقت ممكن لتنمية اجتماعية تراعى ظروفها القومية والدينية** .إلا أن واشنطن هى الأخرى واعية أيضا بذلك، فهى حتى الآن لم توقع على معاهدة «ستارت-٢» ،بل وتستخدمها حاليا للمناورة نظرا لثقتها الشديدة فى احتياج روسيا لتنفيذها .فمقابل تقليص الترسانة النووية الأمريكية تطلب واشنطن مواقف مرنة بشأن الدرع القومى الأمريكى .وهنا يأتى دور الصين التى تعتبر الورقة الرابحة لموسكو تناور بها وقت الحاجة .والسؤال المطروح هل تستجيب بكين لرغبات روسيا؟.

الأمر الآخر هو تأكيد خبراء الاقتصاد على صعود نجم الصين خلال القرن الحادى والعشرين وإمكانية بروزها كقطب قوى أمام تفرد الولايات المتحدة بالساحة الدولية ،وهو ما يؤكد توتر العلاقات الدائم بين واشنطن وبكين من ناحية ،ومحاولات الأولى للزج بالثانية فى سباق تسلح سيؤثر حتما على اقتصادها والتنمية الاجتماعية فيها.

روسيا لديها إمكانية للدخول فى سباق تسلح مع واشنطن ليس بزيادة صواريخها النووية وإنما بإضافة اسطوانات انشطارية للصواريخ وهو أمر لن يكلفها كثيرا ،أما الصين التى لا تملك إلا عدة صواريخ باليستية فماذا يمكنها أن تفعل فى حالة الدخول فى سباق تسلح؟ فهل تستجيب الصين للاستفزازات الأمريكية ويحدث لها ما حدث للاتحاد السوفيتى؟.

موسكو -برلين

خلال مباحثات **سيرجى إيفانوف ورودلف شاربينج** أعرب الأول عن قلق بلاده الشديد تجاه مخططات حلف الأطلسى بالتوسع نحو الشرق، فيما أعلن وزير الدفاع الألمانى **رودولف شاربينج** أنه من الضرورى الأخذ فى الحسبان أحد العوامل ذات الطابع المبدئى وهو **أن دول النصف الشمالى من الكرة الأرضية يجب أن تتعاون لمواجهة المخاطر القادمة من دول النصف الجنوبى.**

وأشار **إيفانوف** خلال مباحثاته مع نظيره الألمانى أنه يقصد بكلامه الحلف العسكرى السياسى بالذات .وأعلن الوزير الروسى أن الكرملين لا يستطيع أن يفسر للشعب الروسى

لماذا يقوم حلف معين بالاستمرار فى التوسع نحو الشرق بعد انتهاء الحرب الباردة وغياب الأحلاف العسكرية .وأكد إيفانوف أن توسع الاتحاد الأوروبى نحو حدود روسيا لا يثير أى قلق لديها فى إشارة إلى أن الاتحاد الأوروبى ليس حلفا سياسيا أو عسكريا.

وبدوره أعلن **شاربينج** أن التوسع المحتمل لحلف الأطلسى نحو الشرق ليس موجها ضد روسيا ،وبالتالى على بلادنا أن توفر فى الوقت الحاضر الأمن ليس من جهة ضد أخرى وإنما بالجهود المشتركة.

وخلال مباحثاتهما أعلن الوزيران الروسى والألمانى عن عزمهما خلال الأسبوع المقبل على توقيع اتفاقية لتحديث طائرات «ميج-٢٩» فى إطار تنفيذ برنامج «ميج-٢٩ غرب».

وأوضحت مصادر عسكرية روسية أن هذا المشروع الضخم للمؤسستين العسكريتين الروسية والألمانية يعد بمثابة استمرار للاتفاقية الموقعة بين البلدين عام ١٩٩٣ حول تكييف طائرات« ميج- » الروسية التى ورثتها ألمانيا الغربية من ألمانيا الشرقية «بعد إلغاء الأخيرة» لتناسب متطلبات حلف الأطلسى .

هذا وكانت **شركتا« دايملر -كرايزلر إيروسبايس» الألمانية وروسفور جينيه** الروسية قد قامتا بتأسيس شركة روسية ألمانية مشتركة باسم « **ميج ايركرافت سيبورت»** بمبادرة من ألمانيا التى رأت فى ذلك فرصة اقتصادية لا تعوض نظرا لأن العديد من دول أوروبا الشرقية سابقا والتى انضمت إلى حلف الأطلسى تمتلك أعداداً ضخمة من هذه الطائرات . وردت ألمانيا أيضا من أنه من المربح لها أن تعمل على تحديث ليس فقط طائراتها وإنما أيضا طائرات دول أوروبا الشرقية والدول الأخرى التى تمتلك هذا الطراز من الطائرات.

موسكو -بيونج يانج

من الصعب تماما الحديث عن نتائج محددة للقاء القمة الروسى-الكورى الشمالى فى ظل ستار السرية والحالة الأمنية اللذين ضربا حول زيارة الزعيم **الكورى كيم يونج إيل لروسيا** .وعلى الرغم من طلب الجانب الكورى الشمالى عدم عقد لقاء صحفى مشترك بعد **مباحثات بوتين -كيم إيل** ،إلا أن كل ما دار فى المباحثات انعكس تقريبا فى«بيان موسكو» الذى وقعه الرئيسان الروسى والكورى.

ولقد حاولت روسيا من جانبها الاستفادة الكاملة من زيارة الزعيم الكورى كورقة رابحة لمساومة الغرب ،وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مع إعطاء كوريا أقل ما يمكن من ضمانات .أما كوريا فقد لعبت الدور نفسه تقريبا حيث لم تقدم أى ضمانات واضحة فى«بيان موسكو» الذى لا يلزم أحداً من الطرفين ولكنه عبارة عن وثيقة إثبات حسن النية لا أكثر.

ومن النقاط الرئيسية للبيان يمكن إدراك مغزى لقاء القمة الروسى الكورى:

-اتفاق الجانبين على ضرورة الحفاظ على معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ لعام ١٩٧٢ كحجر أساس للأمن الاستقرار الدولى .وهو الجانب الذى يهم روسيا كثيرا وتستخدمه حاليا من أجل المساومة على أمور أخرى مع واشنطن.

-استعداد كوريا الشمالية لتجميد إطلاق صواريخها الباليستية حتى عام ٢٠٠٣ ،وترحيب روسيا بذلك .وهو الأمر الذى أعلنت كوريا استعدادها له ولكنها لم تعلن فى مقابل ماذا ؟.

-استعداد روسيا للعمل على إعادة كوريا الشمالية إلى المجتمع الدولى وخاصة أوروبا والولايات المتحدة . ولكن كيف ستفعل روسيا ذلك؟ وما هو المقابل ،ليس من كوريا فقط ولكن أيضا من الغرب والولايات المتحدة؟.

-إقامة منظومة دولية جديدة قائمة على العدل والاحترام والتعاون ،وضمان أمن كل دولة فى كافة المجالات.

-تقوية دور الأمم المتحدة فى حل النزاعات الدولية.

-إعلان كوريا بأن برنامجها الصاروخى النووى لا يهدد أية دولة تحترم استقلال كوريا الشمالية!.

-مطالبة كوريا الشمالية للولايات المتحدة بسحب قواتها العسكرية من كوريا الجنوبية ،وترحيب روسيا بذلك.

-ترحيب موسكو بمواصلة وتعميق الحوار بين كوريا الشمالية والجنوبية بدون تدخل أية أطراف خارجية.

-إقامة خط سكك حديدية يصل شمال وجنوب شبه الجزيرة الكورية مع روسيا وأوروبا.

نتيجة للسرية الشديدة لم يتم الإعلان عن أى صفقات من الأسلحة الروسية لكوريا رغم توقع الخبراء وتصريحات بعض المسئولين الروس بعقد صفقات سلاح تصل قيمتها إلى ٢٠٠ مليون دولار. أما التعاون الاقتصادى الذى كان من المفترض أن يشكل عصب المباحثات بين موسكو وبيونج يانج فقد اقتصر على قيام روسيا فى المستقبل المنظور ببناء محطة كهروذرية فى كوريا ،وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية.

لم يخرج الطرفان الروسى والكورى الشمالى من لقاء القمة سوى موسكو وإعلان حسن النية تجاه قضايا لا تزال محل مساومات من القوى الكبرى .فقد أعلن الكرملين صراحة أنه لن يعفى كوريا من ديونها المستحقة للاتحاد السوفيتى السابق .وأكد أيضا أن موسكو غير مستعدة لتقديم أى شئ إلى كوريا مجانا ،لأن عهد تأسيس العلاقات الروسية على أرضية إيديولوجية قد انتهى إلى غير رجعة.

الأكثر إثارة أن زيارة الزعيم الكورى لموسكو ضربت عرض الحائط بكل قوانين علوم الرياضيات والفيزياء .فقد تحرك الزعيم كيم إيل من بيونج يانج قبل ١٣ يوما من بدء الزيارة فى قطار مصفح يتكون من ٢١ قاطرة مجهزة تماما من الداخل ،وظلت أخبار حركته فى سرية تامة طوال الخمسة أيام الأولى إلى أن عبر الحدود الروسية .وفى إقليم بريمورى الروسى أعلنوا عن زيارة الزعيم وبدأت احتياطات أمنية بطول روسيا وعرضها .ومرت ثمانية أيام أخرى إلى أن وصل إلى محطة قطار يورسلافل فى موسكو ليبدأ الزيارة فى الساعة ١٠ من مساء الجمعة ٣ أغسطس الماضى.

تقول الرواية الأولى إن الرئيس الروسى **بوتين** عرض على الضيف إرسال طائرته الخاصة إليه فى كوريا لنقله إلى موسكو ،**إلا أن كيم يونج إيل** يخشى ركوب الطائرات .وتقول الرواية **الثانية إن كيم إيل** أراد أن يسلك نفس الطريق التى سلكه والده من قبل إلى روسيا ،وهى رسالة واضحة إلى الجانب الروسى لإثبات حسن النوايا والاستعداد لمواصلة طريق العلاقات التاريخية. أما الرواية الثالثة فهى موجهة إلى كل من كوريا الجنوبية وروسيا أيضا ،لأن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة .ولكن فى حالة **كيم إيل** فقد بدأت زيارة اليومين ب١٣ يوما .ومع ذلك فالرسالة واضحة : إذا كان الزعيم الكورى ذهب إلى روسيا الشاسعة مشيا على الأقدام تقريبا فما هى تلك العوائق التى يمكن أن تحول دون اتحاد الكوريتين؟.

قبيل لقائه مع **بوتين** زار الزعيم الكورى قبر الجندى المجهول . وفى مراسم مهيبة ذكرت العالم بطقوس العهد السوفيتى ،وقف الزعيم فى مهابة واحترام ووضع إكليل الزهور على القبر ،وظل واقفا على حالته هذه إلى أن انتهى الأوركسترا من عزفه .بعد ذلك اتجه

الضيف فى حشد مهيب إلى **ضريح لينين** ليظل إلى جواره ٥ دقائق كاملة.

هنا يأتى دور وسائل الإعلام والمواطن الروسى البسيط. فقد صدرت **«إزفستيا»** بمانشيت ضخم على صفحتها الأولى يتحدث عن« **شبح الشيوعية**» إلى جانب التهكم الشديد الذى سيطر تماما على وسائل الإعلام الأخرى .أما المواطن الروسى العادى فقد سيطرت عليه حالة من الاستفزاز والتذمر لدرجة أن البعض رفع قضايا على الحكومة الروسية نتيجة لما أصابهم من تأخر حركة القطارات الخارجية والداخلية.

الأكثر إثارة ،وبالرغم من إعلان حسن النوايا فى بيان موسكو ،فقد أعلنت واشنطن بشكل مباشر وصريح أن كوريا الشمالية تشكل فى الواقع خطرا على الأمن القومى الأمريكى**فهل ستكون كوريا الشمالية الورقة الثانية الرابحة بعد الصين فى يد موسكو** ،علما بأن الأخيرة تتعامل بشكل براجماتى تماما ولا تعد بأى شئ، ولكنها لا تزال تناور واشنطن مستخدمة تلك الأوراق؟ أم أن بكين وبيونج يانج واعيتان للمناورات الروسية ،خاصة وأن اقتصادهما لا يسمح لهما إطلاقا بدخول مواجهات مع واشنطن أو التورط بشكل أو بآخر فى سباق تسلح ،خاصة وأن خبراء الاقتصاد يتوقعون مستقبلا باهرا لهما : ل« القطب» الصينى القادم، ول« النمر» الكورى الشمالى الذى يسير بخطوات حثيثة نحو الأمام؟.

الأكثر خطورة هنا أن الغرب ورغم التنازلات الروسية التى لم يكن يحلم بها أحد لا يزال ينظر إلى روسيا بانعدام ثقة. وبالتالى لم تقبل عضويتها فى منظمة التجارة العالمية ولا فى الاتحاد الأوروبى ،ويجمدون عضويتها غير الكاملة بين الحين والآخر فى برلمان أوروبا .ولا تزال أيضا النصف الزائد على مجموعة السبعة الكبار» .وفى لقاء جنوى الأخير لم يشركوا بوتين فى مباحثاتهم المالية التى انعقدت قبيل القمة مباشرة.فماذا تريد روسيا بالضبط ..وهل ستنجح فى مهامها ؟ وإذا نجحت بدرجة أو أخرى ، فهل سيكافئها الغرب وواشنطن ،أم ستتحول ببساطة إلى عراب القرن الحادى والعشرين ،وتبقى حديقة أوروبا الخلفية التى يمكن أن تتحول إلى كل شئ حتى مزبلة للنفايات النووية؟.

كوندوليزا رايس مرة أخرى

فى الوقت الذى وقعت فيه روسيا إعلانا مشتركا مع كوريا الشمالية تعهدا فيه بضرورة الحفاظ على معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ لعام ١٩٧٢ صرحت مصادر روسية مطلعة بأن وزير الدفاع الروسى **سيرجى إيفانوف** أجرى اتصالا هاتفيا مع مستشارة الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى **كوندوليزا رايس** التى تحدثت بشأن مقترحات أمريكية لوضع اتفاقية عسكرية جديدة تحل محل معاهدة ١٩٧٢.

فى هذا الإطار صرح مدير مركز الدراسات الاستراتيجية فى روسيا والخبير فى الشئون الاستراتيجية **فيتالى ناؤمكين** بأن هناك أهدافاً كثيرة لهذه المناورات والتحالفات .فالعلاقات مع الدول الأسيوية تعتبر من أهم المدارات للسياسة الخارجية فى مرحلة بوتين .كما أن العلاقة بكوريا الشمالية لها أيضا أهمية استراتيجية بعيدة المدى بالنسبة لتوسط موسكو بين الكوريتين الشمالية والجنوبية، وهذه الورقة-على حد قول الخبير الروسى- فى غاية الأهمية ليس فقط بالنسبة لتحسين علاقة روسيا بالدول الأسيوية كلها ،وبالذات بكوريا الشمالية والجنوبية ،ولكن أيضا كورقة فى علاقتها بواشنطن والدول الكبرى.

وأشار البروفيسور **فيتالى ناؤمكين** إلى أن المناورات السياسية الروسية حاليا مع الصين وكوريا الشمالية تتضمن بعدا اقتصاديا هائلا .فبالنسبة لكوريا على سبيل المثال سيتم بناء خط سكك حديدية يربط كوريا الجنوبية بالشمالية ويمر إلى أوروبا عبر الأراضى الروسية وهو ما يمثل أهمية اقتصادية ضخمة لروسيا.

إلا أن ناؤمكين أشار مؤكدا بأن ما يحدث ليس بالضبط تحالفات ، ولكنها مجرد لقاءات مع الصين وكوريا والدول الأخرى .واستبعد الخبير الروسى تماما أية إمكانية لإقامة تحالفات مع دولة مثل كوريا الشمالية أو حتى الصين.

ماذا لو انسحبت واشنطن؟

موسكو لا تزال تراهن على أن الولايات المتحدة غير قادرة فنيا على تنفيذ مشروع الدرع القومى النووى وترى أن تصريحاتها مجرد استعراض يهدف إلى الحصول على مكاسب سياسية، ومع ذلك ستكون روسيا فى موقف غاية فى الصعوبة فى حالة إذا ما انسحبت واشنطن من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ من طرف واحد.

فى هذا الصدد قال الخبير الاستراتيجى الروسى **فيتالى ناؤمكين** لقد وافقت روسيا قبل كل شئ على الدخول فى المفاوضات مع واشنطن .وهناك عدة سيناريوهات بشأن قضية الخلاف على اتفاقية ١٩٧٢ والدرع القومى الأمريكى .السيناريو الأول :فى حالة تمسك روسيا بالمعاهدة وانسحاب واشنطن منها من طرف واحد ستقوم روسيا باتخاذ اجراءات معينة لتعزيز إمكانياتها الدفاعية. السيناريو الثانى :هو أن الطرفين قد يتفقان على تعديل ،أو تزويد هذه المعاهدة ببعض البروتوكولات الجديدة، وقد توافق روسيا على ذلك .السيناريو الثالث :وهو مستحيل ، ولكن الأمريكيين يعلقون أملهم على موافقة روسيا مع واشنطن على إلغاء اتفاقية ١٩٧٢ على أن تتطور علاقاتهما وفقا لأسس أخرى.

وبشأن مقترحات **كوندوليزا رايس** الأخيرة ذكر الخبير الروسى أن المقترحات الأمريكية غير واضحة حتى الآن ،والعديد من المسئولين الأمريكيين الآخرين اقترحوا على روسيا إلغاء جميع الاتفاقيات بين البلدين ،مستندين إلى نمط العلاقات بين واشنطن وباريس ولندن والدول الأخرى ،وعلى ضوء تحسن العلاقات الروسية الأمريكية يمكن إقامة علاقاتهما الاستراتيجية ليس على الاتفاقيات ومن ضمنها اتفاقية ١٩٧٢ و« ستارت-١ » و« ستارت -٢ » و« ستارت -٣ » ، وإنما على أسس أخرى .وهنا يمكن أن تستغنى موسكو وواشنطن عن أى اتفاقيات جديدة.

ما يحدث حاليا أقرب إلى المناورات منه إلى التحالفات .ومع ذلك فموسكو حائرة بين أسلوب تحالفات الحرب الباردة وهى الوسيلة الوحيدة للحفاظ على روسيا كقوة عظمى ،وبين الرغبة فى نقض ثوب الماضى وإرضاء الغرب تحت الضغوط الاقتصادية والسياسية

. ولكن مما لا شك فيه أن ما يجرى تشكيله الآن وهندسته،وخاصة بشأن الدروع النووية والصواريخ المضادة للصواريخ ،والمفاوضات والضغوط الاقتصادية والسياسية تؤكد بشكل أو بآخر أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تريد استخدام حلف شمال الأطلنطى كذراع عسكرية لها وهى القطب الوحيد ومركز العالم القادم(تستثمر فقط فى المناورات مع القوى النووية الكبرى ،وخاصة روسيا) ،وإنما تريد إقامة ذراع خاصة تتناسب وقوتها كقطب واحد ووحيد رغم أنف أوروبا وروسيا والصين.

أما السؤال الذى يطرح نفسه بعفوية فهو: هل هناك علاقة لما يسمى بدول الأطراف بالهندسة العسكرية الجديدة للعالم؟ وما رأى دول الأطراف فى معاهدة ١٩٧٢ ،والخطط الأمريكية الجديدة؟ هل من دور لهذه الدول ،ولو حتى بإعلان رأيها فى الهندسة العسكرية الجديدة التى تؤسس للعولمة كنظام هيمنة اقتصادى- عسكرى- سياسى؟!.

الوحوش التي نتعولم تحت قيادتها (٦)

اتفاقية كيوتو

كلما حاولت البشرية أن تخرج من مأزق يواجهها وقفت الطبقة الرأسمالية الأمريكية فى طريقها . فقد أوقفت هذه الطبقة اتفاقية منع الألغام ضد المدنيين ، واتفاقية منع الأسلحة البيولوجية ، واتفاقية استنكار العنصرية وتعويض الدول الأفريقية على ماتم فيها من نهب ، وكل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين ، وبدأت فى الانسحاب من اتفاقية الحد من الأسلحة الذرية ومن استعمالها فى الفضاء الخارجى.

وكان آخر ماوقفت هذه الطبقة فى طريقه هو **اتفاقية كيوتو** للحد من ظاهرة الاحتباس الحرارى.

فما هى ظاهرة الاحتباس الحرارى؟

منذ ثلاثمائة مليون سنة ، كانت الأرض مغطاة بالمستنقعات وعندما ماتت السراخس Ferns والأسوخات Horse - tails والطحالب السباتية Club moss، دفنت فى قاع الوحل. تحولت هذه النباتات تدريجيا إلى فحم ، وتحول غيرها إلى سوائل وغازات نسميها " بترول".

ولم يصدق أحد **ماركو بولو** عندما قال إنه وجد فى الصين حجرا أسود يمكن إشعاله . ولكن تدريجيا عرف الأوروبيون فوائد هذه المادة الغنية بالطاقة . فهى أفضل من الخشب فى التدفئة ، ويمكن استعمالها فى الأفران وفى الآلات البخارية وفى توليد الكهرباء.

وهكذا سيطرت هذه المواد على الاقتصاد.

تسمى هذه المواد " **الوقود الحفرى**" Fossil fuel. وماتحتويه من الطاقة هو فى حقيقة الأمر مخزون من طاقة الشمس ، التى جمعتها النباتات القديمة . وعلى هذا .. **فان حضارتنا تعيش على حرق المخلوقات القديمة المتواضعة ، التى عاشت قبلنا بمئات الملايين من السنين ، أى نحن نعيش على أجساد أبناء عمومتنا من النباتات.**

تستورد الولايات المتحدة حوالى ٣٠٪ من **احتياجاتها** من الوقود من الخليج . وفى بعض شهور السنة يصل ماتستورده إلى أكثر **من ٥٠٪ ، وتنفق أكثر من بليون (ألف مليون) دولار أسبوعيا لاستيراد البترول** - وكذلك تفعل اليابان.

يدفع البترول البلاد المتقدمة إلى سياسات غير أخلاقية

ففى عام ١٩٩٠ كتب كاتب الأعمدة المشهور **جاك أندرسون Jack Anderson**) معبرا عن فكرة منتشرة) يقول: **رغم أن الفكرة قد تبدو غير مقبولة إنسانيا ، فان الولايات المتحدة عليها أن تلعب دائما دور رجل البوليس العالمى لأسباب أنانية بحتة ، فالأمريكيون يحتاجون إلى مايملكه العالم الخارجى من البترول".** ولعل هذا يذكرنا بما كتبه تاجر أمريكى إلى زوجته ، عن حروب الأفيون فى الصين ، ويقول لها"**رغم ماقد تبدو عليه فان تجارة الأفيون تجارة نبيلة وشريفة** "!!

ولكن هناك خطرا جسيما يهدد العالم من حرق الوقود الحفرى ، فمع حرق هذا الوقود ومع إطلاق الطاقة المخزونة فيه منذ مئات الملايين من السنين ، يتحد الكربون مع الأكسيجين لينتج ثانى أكيد الكربون C+ 02 ____ CO2

وثانى أكسيد الكربون هو غاز الصوبة.

ماالذى يحدد درجة حرارة الأرض ؟ إن كمية الحرارة التى تنفذ من جوف الأرض إلى سطحها كمية ضئيلة جدا لايؤخذ فى الحسبان . إن مصدر حرارة الأرض هو أشعة الشمس ، ولو امتنعت هذه الأشعة لتجمد الهواء المحيط بالأرض ، ولأصبحت الأرض مغطاة بطبقة من جليد النتروجين والأكسيجين ، سمكها ١٠ أمتار.

تسقط على الأرض كمية مهولة من الطاقة مع أشعة الشمس ، وتعكس الأرض كمية مماثلة من الطاقة . وهكذا فان **درجة حرارة الأرض تتوقف على العلاقة بين مايسقط من أشعة الشمس من طاقة وماينعكس من الأرض .** وبالحساب يمكننا أن نثبت أن حرارة الأرض ستبقى حول درجة **٢٠ مئوية تحت الصفر** ، أى أن المحيطات كان لابد أن تتجمد . ولكن هذا لم يحدث . فأين الخطأ ؟

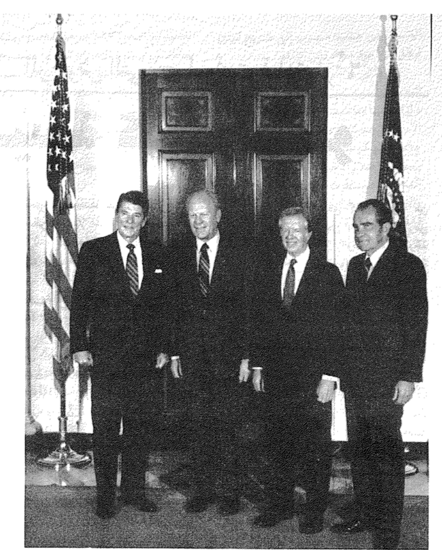
لقد نسينا التصوب Green house effect . فبينما يكون الهواء شفافا تماما لأشعة الشمس المرئية ، فانه يصبح معتما للأشعة الحرارية تحت الحمراء ، ويتسبب هذا أساسا عن غاز ثانى أكسيد الكربون .. فان أشعة الشمس الضوئية تدخل خلال الغلاف الجوى بسهولة ، ولكن الطاقة التى تتكون من الأشعة الحرارية تحت الحمراء لاتخرج بمثل هذه السهولة . وهذا هو السبب فى ارتفاع درجة الحرارة فى الصوب الزراعية Green houses، التى تزداد فيها نسبة غاز ثانى أكسيد الكربون وبخار الماء فتحتفظ بالحرارة.

فاذا أخذنا هذه الأشياء بعين الاعتبار ، وأجرينا حساباتنا لتبين لنا **أن درجة حرارة الأرض يجب أن تكون فى المتوسط حوالى ١٣ درجة مئوية.**

وهكذا .. فان حياتنا على هذا الكوكب تعتمد على هذه المركبات الضئيلة الموجودة فى الغلاف الجوى ، والتى تمثل دثارا يتسبب فى التصوب. ومع **ارتفاع كمية ثانى أكسيد الكربون ، يزداد سمك الدثار .. وترتفع درجة حرارة الجو، وهذا هو مايهدد الأرض الآن.** ولقد ارتفعت بالفعل درجة حرارة الجو خلال القرن العشرين ، بمقدار درجة مئوية واحدة.

وينبغى علينا ألا نزدرى هذا الارتفاع ، فقد تبعته مؤشرات خطرة ، فقد أفاد الباحثون النرويجيون **بصغر حجم الثلج فى القطب الشمالى منذ عام ١٩٨٧** ، بل ويتسبب هذا التغيير الضئيل فى سوء الأحوال الجوية. **ففى عام ١٩٩٢ حدث**

د. سمير حنا صادق



٤ من رؤساء أمريكا من بينهم " كارتر" الثانى على اليمين و" ريجان" الأخير على اليسار

أكبر إعصار فى تاريخ الولايات المتحدة سمى " باعصار أندرو "Hurricane Andrew" **وهو الذى كلف شركات التأمين مايزيد على ٥٠ بليون دولار.**

كذلك ينتج عن ارتفاع درجة الحرارة تغيير فى أساليب حياة الحيوانات والميكروبات والحشرات التى تحمل الأمراض ، ويقدر أن **ارتفاع درجات الحرارة سيزيد حالات الملاريا خلال القرن الحالى ، بحوالى ٥٠ –٨٠ مليون حالة جديدة.**

ولكن لعل أكبر الكوارث هو مايحدث فى المحيطات ، إذ أن ماء البحر يتمدد فيزداد حجمه ، علاوة على انصهار الثلوج القطبية . ويقدر أن هذا الارتفاع قد يصل إلى متر خلال القرن الحالى ، مما سيؤدى – لو استمر الحال على ماهو عليه – إلى إختفاء جزر البولينيزيا ، والميلانيزيا ، وكوارث لفينسيا ، وبانكوك، والاسكندرية ، ونيو أورلينز ، وميامى ، ونيويورك ، وعلى شواطئ أنهار **المسيسيبى ، واليانجتز** ، والنيل والنيجر.

السيناريوهات رهيبة وتحتاج لدراسة

فقد تتكون حلقات خبيثة ، فمع انصهار الثلج يقل انعكاس الضوء ويزداد ارتفاع درجة الحرارة فيزداد انصهار الجليد.

إن ٥٪ من سكان العالم(الولايات المتحدة) يستهلكون ٢٥٪ من طاقة العالم.

إن السيارات مسئولة عن إنتاج ثلث ثانى أكسيد الكربون فى أمريكا . إن كل سيارة تنتج أكثر من وزنها من ثانى أكسيد الكربون كل عام.

ولايمكن أن يطلب من الدول النامية أن توقف استعمال الوقود الحفرى . إن الصين تنمو ولايمكن أن يطلب منها أن توقف نموها ، وإجابتها على طلبنا ستكون واضحة وعادلة **" لقد لوثت الدول المتقدمة العالم ، وعليها الآن أن تدفع ثمن الإنقاذ".**

وهناك مصادر أخرى للطاقة ، **هناك** الطاقة الشمسية التى يمكن استعمالها بكفاءة تامة فى تسخين المياه أو فى توليد الكهرباء. ولعله من العلامات التى تدعو للتفكير **أن الرئيس كارتر** قد زود البيت الأبيض بمصادر للطاقة الشمسية لتسخين المياه ، **وكان أول مافعله ريجان عند وصوله للرئاسة هو تحطيم هذه المصادر . وهذه هى الفلسفة التى تقدم الدعم السفيه لاستهلاك البترول وتوقف الدعم لمصادر الطاقة البديلة.**

وهناك مصادر أخرى للطاقة المستديمة : **ففى إيطاليا ونيوزيلاندا تستخدم سخونة الأرض الداخلية فى توليد الطاقة . وهناك فى كاليفورنيا ٧٥٠ مروحة تكون فى مجموعها " غابة" من مصادر طاقة الرياح لتوليد الكهرباء** ويمكن توليد كل الطاقة التى تحتاج إليها الولايات المتحدة من مراوح مقامة على ١٠٪ من مساحة البلاد.

هناك أيضا مصادر الطاقة من مساقط المياه ، وهى منتشرة فى جميع أنحاء العالم وأقرب مثال هو **السد العالى** ، الذى كان يوفر فى وقت من الأوقات نصف احتياجات مصر من الطاقة . ولعله من المثير للفكر، **أن السد العالى وهو بلا شك مصدر سليم بيئيا للطاقة ، فهو لاينتج ثانى أكسيد الكربون ، قد هوجم بيئيا من بعض من يسيئون استعمال سلاح البيئة.**

ولكن أهم مصادر الطاقة وأسهلها هى باستعمال أشعة الشمس مع الخلايا الضوئية الكهربائية Photo voltaic cells فى توليد الكهرباء . ومن الممكن استعمال هذه الطاقة فى تكوين الأيدروجين الذى يمكن حرقه لتوليد الطاقة ، وينتج عنه بخار ماء.

ولعل فيما يحدث فى هذا المجال مايثير الكثير من التفكير:

إن ثمن البرميل من البترول الآن حوالى **٢٥ دولاراً** ولكن إذا أضفنا إلى ذلك مايصرف لحماية هذه المصادر والحروب (مثل حرب الخليج) والمؤامرات والمساعدات **لقفز ثمن البرميل إلى مئات من الدولارات** ، ولأصبح البترول من أغلى مصادر الطاقة ، بل إن تكاليف الأبحاث فى مجالات الطاقة البديلة لاتزيد على ثمن طيارتين لحماية مصادر البترول، ولكن العائد سيكون بعد سنين وهذا مالاتحبه الطبقة الحاكمة الأمريكية.

ولهذا اتفق قادة العالم فى **كيوتو (فى اليابان)** على الحد من إطلاق ثانى أكسيد الكربون ولكن الرأسمالية الأمريكية كانت لهم بالمرصاد ، ورفضت الاتفاقية.

محاولات

سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات. نعمل العقل دونما قيد سوى العقل ذاته . فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.

عن تجديد الدين

د. رفعت السعيد

كنا بالأمس القريب نتحسب ،ونحاول أن نتقن فن اختيار الكلمات ونحن نتحدث عن تجديد الفكر الدينى ،فإذا بشيخنا الجليل **أمين الخولى** وقد تحدث ومنذ أمد طويل عن تجديد الدين ذاته .

وفى كتاب بديع يتضمن دراسات إسلامية وتاريخية واجتماعية ممتعة يتجول بنا **أمين الخولى** فى فكر عدد من المجددين الإسلاميين ..ونطالع ،ونتأمل ..ونبدى إعجابنا.

الكاتب:أمين الخولى
الكتاب: المجددون فى الإسلام
الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب -مكتبة الأسرة.

وقبل أن نصل إلى متن الكتاب نتوقف أمام مقدمة للدكتور**عبد الصبور مرزوق** يقول فيها «شيخنا الجليل الأستاذ **أمين الخولى** يؤكد أنه فى زماننا هذا يصبح من الواجبات الدينية عرض المواقف التجديدية التى قام بها علماء الإسلام وبعض حكامه لمواجهة المتغيرات التى حدثت فى الزمان والمكان بتغيير بعض أحكامهم بما يتفق وتغير الزمان والمكان»(ص٦).

ويبدأ الشيخ **أمين الخولى** حديثه بشرح فكرة السيوطى التى أوردها فى كتابه« **التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة»** والتى تقول بأنه على رأس كل مائة عام يبعث الله داعية كى يقوم بتجديد الدين.

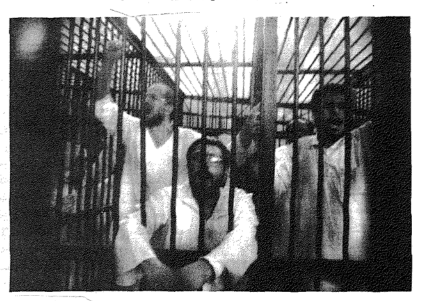
ويقول الشيخ **أمين الخولى** إن عملية **«تجديد الدين»**فرضت نفسها منذ حوالى القرن الثالث الهجرى ، حتى يمكن للإسلام أن يتلاءم مع مستجدات هذا الزمان ،وما صحبه من اتساع رقعة المكان ، وتنوع السكان ،وتغير المعايير وأساليب المعاملات .. ثم يقول« فاذا تحدث أصحاب القديم عن التجديد ،وبدأ حديثهم هذا مبكرا منذ حوالى القرن الثالث الهجرى ، لم يبق بعد ذلك مقال لقائل ولا اعتراض لمعترض، ولم **تعد فكرة التجديد بدعاً من الأمر يختلف الناس حوله** ..ولا يضيع الوقت والجهد فى تلك المهاترات التى تكثر وتسخف حول كل محاولة جادة لدفع الحياة الدينية أو الحياة الاجتماعية إلى ما لابد لها منه من سير وتقدم وتطور، ووفاء بما يجد دائما من حاجات الأفراد والجماعات »(ص١٠).

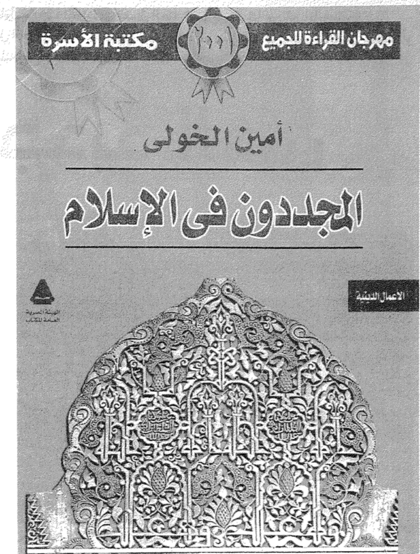
ثم« وإذا ما أسس السلف لفكرة التجديد وسموا رجاله ، حق لنا أن نكمل الفكرة فى التجديد ومداه لنضئ بها طريق المستقبل واتجاه التطور» ص١١ .. **ثم يبدأ فى التنديد بحال الجمود التى فرضها علينا التأسلم والخضوع للمتأسلمين والخوف منهم أو مداراتهم ، فيدعونا إلى دراسة مواقف وأساليب ومناهج المجددين القدامى.**

« فهى اليوم مما يصحح فهمنا للدين، ويسدد خطانا فى العمل ،وإذا كان المجدد عالما **كالشافعى والغزالى** مثلا كانت العناية فى ترجمته بالأفكار والآراء التى أبداها فى فهم الاسلام وتفسيره ،وهى اليوم مما يصحح فهمنا للدين ،ويسدد خطانا فى التطور الحيوى ،**وأحسب أننا واجدون فى تصرفات المجددين القدامى، وتفكيرهم ما لم تصل إليه الحياة اليوم، أو قل مالم تجرؤ عليه ،لأن المقلدين قد ألقوا بجمودهم فى الفهم والتصرف ضباباً أو ظلاماً أخفى حقيقته وحجبه عن الأنظار »ص١٢.**

ثم يقول «فقد ملك النفس شعور الحياة بالحاجة الماسة الملحة إلى تجديد تطورى يفهم به الإسلام ، الذى يقرر لنفسه الخلود والبقاء ،

المقلدون يهددون الدين ويعرضون بقاءه للخطر





فهماً حياً يتخلص من كل ما يعرض هذا البقاء للخطر ..ومن حق الحياة أن نحرص على سلامة هذا الفهم وبقائه ونجاته من تلك المهاترات ،ولا تكون تلك النجاة من المهاترات والسلامة من الخسارات إلا بسكوت من لا يعرف ، ليرتفع الخلاف ، وبتذكير من نسى ممن يستطيع أن يعرف فتنفعه الذكرى ص١٣.

فالشيخ أمين الخولى يندد بمعارضى تجديد الدين ويتهمهم بأنهم يعرضون بقاء الإسلام للخطر . ثم هو يلح على ضرورة سكوت من لا يعرف .وهذه هى المشكلة الرئيسية ،فكثير من المتأسلمين لا يعرفون من الاسلام أو عن الاسلام الا مجرد قشور ،وهو عندهم عبارات منقولة يجرى تكرارها وترديدها دون أى إعمال للعقل.

ثم هو يحذرنا من المهاترات «المتلفة للجهد ، المبددة للقوى ، المعوقة لسير التقدم ..والوقت لا ينتظر» ص١٣.

وهو يقرر أن التجديد هو حركة دائمة متصلة ما اتصلت الحياة ، وما قام فيها من يحمى الحياة من الانحراف ، ويجهر بالحق، ويصون المجتمع من الانتكاس» ..**والتجديد «هو العمل الثورى الكبير الذى تحتاجه الأمة إذا ما طال عليها العهد وقست القلوب» ص٢٠.**

ثم هو ينعي حالنا وما وصلنا إليه من جمود «ولعل فكرة التجديد هذه التى أشاد بها القدماء تلك الإشادة وأفردوا لها المؤلفات لم ترج فى العصر الحديث رواجها القديم» ص٢٧.

ولأن الشيخ يعرف ألاعيب المتأسلمين وجمودهم ، فهو يدرك أنهم قد يعتبرون التجديد محاولة للارتداد السلفى إلى ما كان فى الماضي.وقد فعلها بالفعل شكرى مصطفى(أمير جماعة التكفير والهجرة)**إذ أكد أن حركته «التجديدية» تستهدف العودة إلى الإسلام الأول كما كان فى أيامه الأولى** ..كما كان تماما «شبرا بشبر ، وذراعا بذراع» مستندا إلى تفسيره الضيق الأفق ، للحديث الشريف «يعود الإسلام غريباً كما بدأ ».

ولهذا **فهو يحدد وبدقة ماذا يعنيه بتجديد الدين» فإذا ما كان المجدد مطوراً للحياة فمعنى ذلك أنه يقدر تغيرها فى سيرها إلى غدها ، ويعمل على جعل الدين مسايراً لها فى السير، موائما لحاجتها فيه** ،فالتجديد الذى هو تطور ليس إعادة قديم كان ،وإنما هو اهتداء إلى جديد لم يكن بعد » ص٣٦.

ويقدم لنا مثالا جميلا عن المجدد الشهير« **الإمام الشافعى** ،إذ يذكرون له مذهبين فقهيين:مذهب جديد ومذهب قديم .فالقديم كان فى سن سابقة من حياته ،وفى بيئة مادية هى العراق ،والجديد كان فى سن متأخرة من حياته فى بيئة مادية أخرى هى مصر. واختلاف البيئتين مادياً كان بلا شك مصحوبا باختلاف البيئتين معنوياً ، لاختلاف طراز الحياتين فى الإقليمين باختلاف أسبابهما المادية من زراعة وصناعة ومقومات حضارة قديمة ، ووراثة ذات لون معين ،ونحو ذلك مما يكشفه التأمل الدقيق فى حال العراق ومصر »(٣٨)

وهكذا يؤكد الشيخ أن اختلاف المكان والتقاليد والتطور الاقتصادي والاجتماعى والحضارى يفرض فقها مختلفاً حتى فى ذات العصر.. ففى ذات العصر كان فقه الشافعى فى بغداد غير فقهه فى مصر.

.. ثم «هناك ما يحكيه أصحاب مذهب **أبى حنيفة** حين يذكرون اختلافا بين الإمام وأصحابه فيقولون إن الاختلاف هنا إنما هو اختلاف عصر فقط. وبذلك يذكرون جملة أسباب التغيير فى كلمة اختلاف الزمن ،ومن ذلك أيضا ما قد ينقلونه عن **أبى حنيفة** أو أحد أصحابه ، ثم ينقلون أنه رجع عنه ،فإن هذا الرجوع هو تغيير للفكرة أحدثه الزمن ،وتطور فيه الرأى».

..هكذا يحدد الشيخ أمين الخولى أسباب وضرورات التجديد فى الدين:

-تغير الزمان

-تغير المكان

-التطور العلمي والاجتماعى

-التغير فى الصناعة وأسباب الحياة ،أو ما نسميه التطور التكنولوجى.

وهى جميعا تلاحقنا ولا تكاد نلحق بها ..ومع ذلك نجد من المتأسلمين من لم يزل ينكر أثر ذلك كله ، وينكر الحاجة إلى التجديد.

بل ونرى عديداً من المشايخ إن سئل عن مسألة مستجدة يسرع بالافتاء فيها مستنداً إلى أقوال قديمة. ونراهم الآن يمتلكون شجاعة الافتاء فيما لا يعرفون ، ويرددون ألفاظا لا يكادون يعرفون معناها أو المقصود منها **مثل نقل الأعضاء من الميت إلى الحى ، فنرى شيخا أزهريا يتحدث وبشجاعة نادرة عن« الموت الاكلينيكى» وعن «موت جذع المخ»**

وهو لا يعرف معنى لأى منهما.

ويعود الشيخ **أمين الخولى** ليؤكد مرة ومرات :« وحيث تتسع حياة الإسلام ذلك الاتساع الذى لا يحده زمان ولا مكان ، تكون مواجهته للتغيرات التى لا مفر منها بصورها غير المحدودة ، فيكون تغير المناطق جواً ، وعمارة ،وحضارة ، مما يجعل لكل بيئة من هذه البيئات حاجاتها المختلفة ص٤٤.

ومما يساعد على مواكبة عملية التجديد فى الدين والسعى نحوها ..«عدم تورط الإسلام فى كتابه الذى أصل أصوله فى بيان شئ عن نشأة الحياة على الأرض وظهور الإنسان ، وما مر به ذلك كله من أدوار وسنين تلك الأدوار » ومن ثم«فإذا كان العلم اليوم وغدا يجد فى هذه الميادين الطبيعية تطوراً ،فإن الاسلام ليدعه يمضى فى ذلك إلى أقصى ما يصل إليه من مقررات مادية وعملية وفلسفية».. و«راحة الاسلام من هذا التورط فى التفاصيل تدعه يترك للعلم طريقه يخب فيه ويضع ،معلناً له مقدما أنه مستعد لتقبل كل ما يجئ به العلم من ذلك، **ومن هنا فإن الشيخ الخولى يرى ضرورة أن « يتخلص الإسلام من أوزار مرويات الآحاد ، أو أفهام ساذجة مضحكة أحيانا لنصوصه الأصلية .. يتخلص الإسلام من ذلك كله ، ومن ثم يستطيع أن يقدم صورة من التطور، ولا يحتاج إلى التعرض لشئ من مقررات العلم اليوم ، أو فى الغد البعيد ،**مع إنطلاق ذلك العلم ذلك الانطلاق الجبار الذى لا يعترف بمناطق ممنوعة ، ولا حدود حاجزة تعوقه عن محاولة المعرفة ، بكل ما لديه وما سيبتكره من وسائل ومعاونات» ص٤٨.

وهكذا ومع تطور العلم إلى أقصى مداه« فإن الدين يستطيع أن يتقدم نحو تطور الحياة منطلقا ، لا يحتاج أن يطرح من قديم مالديه إلا شيئا هيناً ، ويسير الشأن من إضافات وتزايدات فى تفسيرات فردية، لا يلحق النص الأصلى الدينى شئ من تبعاتها » وكذلك« يستطيع الإسلام أن يطور عرضه لتدينه مع هذا العلم المتقدم وأن يصبح رجله المتحدث عنه رجلا مؤمنا بالعلم ، بكل سهولة ، ومع اقتدار لا يهز شيئا من أساس ما اعتقده هذا المتدين والتزمه» ص٤٩.

ويقدم لنا الشيخ **أمين الخولى** الأدلة القرآنية الداعية للتجديد الدائم للدين « **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا مابأنفسهم»** وقوله تعالى « **ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم ، حتى يغيروا ما بأنفسهم».**

كذلك فإن المبدأ الأصولى الأساسى فى الإسلام **أن الضرورات تبيح المحظورات ..** وهو مبدأ دعمه القرآن أكثر من مرة ، وبأكثر من آية «**فمن اضطر غير باغ ولاعاد فلا إثم عليه» وقوله« فمن اضطر غير باع ولا عاد فإن الله غفور رحيم» وقوله «وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه».**

ثم يخطو الشيخ **أمين الخولى** بنا وبالاسلام خطوة مهمة للأمام عندما يسأل عن أوجه تطور الدين وتجديده؟ ويجيب بشجاعة «فى العقائد» وهو يعرف ما سوف يواجهه فيقول« **ما أشك أن وجوها تتجهم لهذا العنوان ،تحسب أن العقيدة من الثبات والرسوخ بما يبلغ حد الوقوف أو قل الجمود الذى لا يناله تغيير، ولا يمسه تفكير**..ولكن نظرة إلى واقع الحياة الاعتقادية الاسلامية فى القرون الخالية تكشف عن أمثلة من الاختلاف بل الاصطراع حول تحرير العقيدة الإسلامية ، دارت حوله وقائع فردية واجتماعية مما لا يمكن فهم سير الحياة الإسلامية» ثم«لقد جرت هذه الاختلافات حول ما يعتقد فى الذات الإلهية ،وما فى القرآن عن ذلك..» ولقد« جرى الخلاف حول صفات الله وما يثبت منها ، وكيف يثبت منها ،وكيف يثبت ،وكان الأمر على ما كان فى الصفات من حيث التأثر فى الاختلاف عليها ، بما احتفظت به البيئات الإسلامية من مؤثرات عقلية واعتقادية » ص٥٥.

ويمضى مؤكدا «**لقد حق علينا أن نحرر العقيدة الإسلامية تحريراً يحمى إيمانها بالعلم ،وثقتها بسنن الله الكونية**» ولقد «وضح أن تطور العقائد ممكن ، بل هو اليوم واجب، لحاجة الحياة إليه ،ولحاجة الدين إلى تقريره حماية للتدين ، وإثباتا لصلاحيته للبقاء ،واستطاعته مواءمة الحياة، مواءمة لا يتنافر فيها الايمان مع نظر ولا عمل صار دستور الحياة وواقعها المقرر »، و«تلك الأجيال فى بيوتها ،أو فى دارسها ، أو فى معاهدها وجامعاتها أو ما سوى ذلك من بيئات فكرية يجب أن تجد عرضا وإخراجا للعقيدة يلائم حاجتها النفسية ، وجوها العلمى والعملى الذى تطير فيه الصواريخ العابرة ،وتسجل الحياة فى الكواكب الأخرى ، فما ينبغى أن تظل تجد تلك الصور الساذجة من الحديث عن غيبيات لم يأمر الدين بشئ من التفصيل لها » ثم« **وهل ترى أن من اليسير اليوم والصور تتحرك وتنطق ،وتوضح وتعلم ،وتثبت وتؤكد و .. و .. وأن تقول لهم إن التصوير حرام.. وإن أشد الناس عذابا يوم القيامة هم المصورون.. فى حين أنت تحتاج وهم يحتاجون إلى الاستفادة بالتصوير ،ومجالاته الفنية فى الايضاح الدينى اعتقاديا وعمليا .وما ذلك أيضا إلا مثل قريب لوجوب تطور العقائد فى عرضها مع تطورها فى جوهرها وصميمها »ص٥٩.**

ثم هو يدعو إلى تطور العبادات ..ويقول «ولعل الوجوه أقل تجهما للتطور فى العبادات لأن عامة الناس وخاصتهم على السواء يعرفون اختلاف المذاهب الفقهية العملية، وينتسبون لمذهب فلان ، ومذهب فلان ويلقى كل واحد صاحبه بهذه السمة الحزبية دون ضجر بها » **بل إنه يسأل سؤالاً مهماً عن إمكانية تطور العبادة فالأجهزة المتلقية تذيع الصلوات الجامعة من جمعة وعيد ،فماذا يكون حكم الاقتداء بها بوساطة هذه الأجهزة ،وفيها واسطة حاضرة** مشهودة كالتلفزيون يرى فيه المصلى من حال الإمام وحركاته ، ويسمع من صوته ووعظه مالا يستطيع أن يراه بكل صعوبة فى مسجد حيه الصغير أو الكبير المزدحم» ص٦٢.

ويقول «وأنت واجد فى الحجج مثل ذلك من تغير حال البلاد التى تقام فيها الآن شعائر موسمه وصيرورتها إلى مستوى من التمرس بالحياة المدنية يوجب النظر فى اللحوم المكدسة والدماء المتراكمة ، وإبدال المخالفات فى الاحرام وغيره ،وكيف تكون ،وإلام تغير ،وكيف تصرف؟ ».

ثم يقول « **فما أحوج الأجيال الصاعدة إلى جهد قيم فى عرض هذه العبادات ووسائلها ، فما أحسب أن يقبل البدء بالحديث اليوم عن الاستنجاء بالأحجار ، عددها نوعها وما إلى ذلك» ص٦٣.**

وكذلك الحال فى المعاملات ..«والتطور فى المعاملات معبد الطريق منذ الأمس غير القريب ،حين كان أصحاب الإصلاح الدينى فى مصر يقررون- أو منهم من يقرر على الأقل- أن أحكام المعاملات ليس لها طابع لاهوتى ،ولا منعة دينية ، وأن من باع بيعاً باطلا أو فاسداً لا يلحقه بذلك إثم ، لأن هذه تصرفات عادية لا يلحق بها الاثم ، قد تنطوى على شئ من الفساد الخلقى ، أو العمل الناجم عن الفساد الخلقى» ص٦٥.

وأخيرا يؤكد شيخنا «إن التجديد الدينى هو تطور، والتطور الدينى هو نهاية التجديد الحق» ص٦٦.

..وهو يؤكد أيضا «أن من أجدى ما قدم المجددون للحياة الدينية هو فهم الدين على أنه إصلاح للحياة ، لا طقوس وأشكال ، وذلك كالذى تسمعه مجلجلا فى فهم «**عمر بن عبد العزيز**» حين طلبوا منه أن يأمر للكعبة بالكسوة، كما كان يفعل من قبله،فقال: **إنى رأيت أن أجعل ذلك فى أكباد جائعة فإنه أولى بذلك من الكعبة.** كما يتجسم فى تصرف الشافعى الذى أمضى ليله مضطجعا يفكر فى مسائل فقهية عملية مؤثراً ذلك على العبادة » ص١٦٠.

وأخيرا.. هذا عالم إسلامى جليل، وهذا ما قدم للإسلام ولنا فى كتابه بسيطة وشجاعة وله منا كل التحية فى مثواه عند ربه ، والشكر كل الشكر لمكتبة الأسرة التى أهدتنا عديداً من منابع الفكر المستنير.

قراءة فى البرنامج السياسى للإخوان المسلمين

مرة أخرى نشكر مجلة « اليسار» على فتح النقاش حول **موقف اليسار المصرى من «الإخوان المسلمين»**، فهذا إن دل على شئ فهو يدل على الشجاعة فى مواجهة المشاكل الجوهرية التى تواجهنا ، وأيضا دليل على أهمية الحوار طريقا للوصول للرأى الجماعى الصحيح مما يعود بالنفع على اليسار عامة وعلى الحركة الوطنية المصرية التى تواجه بمجملها هذه الأيام معارك وتحديات مصيرية، لابد لمواجهتها من تحديد الفواصل والحدود السياسية، وكذلك وضوح الرؤية وموضوعيتها.

قد سعدت بالمقالات التى وردت بالعددين السابقين من مجلة «اليسار» -حيث إنها طرحت بوضوح ساطع الجوانب المختلفة لوجهات النظر حول الموضوع . ولكن لأن الاختلاف الصحيح لابد أن تسبقه رؤية موضوعية صحيحة ،ولأنى لاحظت أن هناك من المقولات التى وردت ببعض تلك المقالات نابعة من رؤية الكاتب للآخر، **وليس نتيجة قراءة ما يعلنه الآخرون من برامج سياسية تكون ملزمة لهم أمام قواعدهم أولاً ، وأمام باقى القوى السياسية والجمهور بعد ذلك**.وربما غيبة منابر الحوار الحر بين القوى السياسية والفكرية فى المجتمع المصرى نتيجة غياب حرية صحافة ونشر حقيقيتين وأيضا لأننا نعلم عن الآخرين ما نتوهمه فهم بسبب اختلاف زوايا الرؤية والموقع الفكرى والتراث الثقافى والسائد من الأفكار الشائعة التى قد يقع بعضها فى إطار الخطأ الشائع.

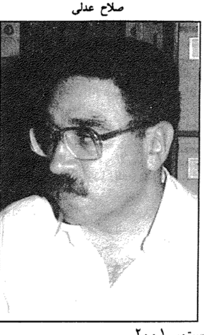
(هذا كله وحيث أهدانى أصدقائى من الاخوان المسلمين أحدث ما أصدروه من برامج سياسية تحت عنوان (أمل الأمة) متضمناً برنامجاً سياسياً متكاملاً ، وهى بادرة طيبة من الإخوان لعلها تساعدنا على رؤية بعضنا البعض بشكل أوضح، وبالتالى تحديد نقاط الخلاف بشكل صحيح ،فليس هدف أى مناقشة أو حوار ، هو أن ينتقل أحد طرفى النقاش إلى أرضية الطرف الآخر الفكرية ،فهذا ليس وارداً وغير موضوعى .ولكن التحليل الملموس للواقع الملموس هو الذى يمنع التسمية من أن تكون تعمية :

ورد بالبرنامج السياسى للإخوان ص٩ أنه «أولا فى المجال السياسى نحن نؤمن بحق الفرد فى المشاركة السياسية الفعالة كما نؤمن بأن هذه المشاركة أساس لاستقلال القرار السياسى ، داخليا وخارجيا ،كما نؤمن بحقنا فى علاقات دولية قائمة على الندية، وعلى

فريدة النقاش



صلاح عدلى



أحمد طاهر

الاحترام المتبادل للحقوق والسيادة الوطنية ، واحترام القوانين والمواثيق الدولية، وتأكيد حق الشعوب فى تقرير مصائرها ، وأن هذا وغيره من جوانب الإصلاح الشامل لا يتحقق ، إلا من **خلال تطبيق الديمقراطية التى نؤمن بها ونلتزم بأصولها وندعو الأحزاب والقوى السياسية الأخرى إلى تأييدها كميثاق وطنى تتمثل بنوده فيما يلى:**

١) الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات بحيث لا يجوز لأحد أو حزب أو جماعة أو هيئة أن تزعم لنفسها حقاً فى تولى السلطة أو الاستمرار فى ممارستها إلا استمداداً من إرادة شعبية حرة صحيحة.

٢) الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة، عبر الاقتراع العام الحر النزيه.

٣) التأكيد على حرية الاعتقاد الخاص.

٤) تأكيد حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها.

٥)تأكيد حرية الرأى والجهر به ،والدعوة السلمية إليه فى نطاق النظام العام والآداب العامة، والمقومات الأساسية للمجتمع ،وتعتبر حرية التملك واستعمال وسائل الإعلام المختلفة ضرورة لتحقيق ذلك.

٦) تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية ، وألا يكون لأية جهة إدارية حق التدخل بالمنع أو الحد من هذا الحق، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هى المرجع لتقرير ماهو مخالف للنظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للمجتمع.

٧)تأكيد ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس نيابى منتخب انتخابا حراً مع ضرورة أن تشمل قوانين الانتخابات الضمانات التى تؤكد نزاهتها وصحتها وحيدة القائمين على إجرائها والإيمان بأن النظام السليم لإرادة الدولة والمجتمع هو نظام الحكم البرلمانى الذى يجعل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات فى انتخابات حرة نزيهة ،هو الذى يتولى تشكيل الحكومة.

تلك بعض النقاط الرئيسية التى وردت بالبرنامج الديمقراطى لجماعة الإخوان المسلمين

والتى نركز عليها فى هذا الموضوع بوصف البرنامج الديمقراطى هو المدخل الرئيسى للتعرف على البرنامج السياسى، وهو الفيصل فى الحكم على معرفة إمكانية الاعتراف بالآخر ، أو اعتراف الآخرين بنا ومدى إمكانية التنسيق أو العمل المشترك بيننا .

وبالتأكيد فبمجرد قراءة تلك النقاط البرنامجية يتضح أنه برنامج -ليبرالي -يؤكد على حرية تشكيل الأحزاب السياسية دون قيد أو شرط وأن الوصول للسلطة يكون عن طريق البرلمان -كما يقرر بأن الشعب هو مصدر السلطات- كما يلتزم باحترام مبدأ تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه.

وهذه النقاط كما نرى هى نفس المبادئ التى وردت كما أعتقد فى جميع برامج الأحزاب المصرية ، بدءاً من حزب الوفد الليبرالى ،حتى برنامج حزب التجمع اليسارى ، بل إن برنامج الحزب الشيوعى ذاته ، يحتوى نفس تلك النقاط.وعرائض الإصلاح السياسى التى دأب رؤساء الأحزاب على تقديمها لرئيس الجمهورية فى كل مناسبة ، لا تخرج عن تلك النقاط.ففيما الخلاف إذن؟

--هل المشكلة فى عدم معرفة البرنامج -ربما البعض -ولكن لا أعتقد بأن هذا هو جوهر المشكلة ،فالمعضلة كما تبدو أننا لا نريد تصديق ما يعلنه الآخرون عن أنفسهم ونصر على الاستمرار فى تصديق ما نود أن نراه فى (الآخرين) هذا من جهة، ومن زاوية أخرى فنحن لا نثق فى صدق، ونتشكك فيما يعلنه الآخرون. هذا فى الوقت الذى نطلب فيه منهم-ولا أدرى كيف؟.

أن يصدقونا !.

فإذا أعلن الشيوعيون مثلا أنهم يحترمون الأديان وأنهم لا يرغبون فى الوصول عبر ثورة دموية ..أو أعلن الناصريون أنهم نبذوا فكرة الحزب الواحد، وأنهم يؤمنون بالتعددية الحزبية.. ،كان المفروض على الآخرين تصديقهم وعدم التشكيك فى نواياهم،ولكن هؤلاء فى نفس الوقت يكيلون بمكيال مختلف عند مناقشة «مواقف الاخوان المعلنة» -فهل تلك موضوعية وهل هذا عدل؟

-لا أظن ذلك. فقد كثر الحديث فى مقالى« **فريدة النقاش**» ،«**صلاح عدلى**» -عن الدولة الدينية باعتبارها من المسلمات عند جماعة «الإخوان المسلمين» .وأنها رغم كل ما يقولون هى الهدف النهائى لهم.

فتقول **فريدة النقاش** (مما لا شك فيه أن هناك تجديداً فى أدبيات الإسلام السياسى حول هذا الموضوع فى السعى للاقتراب من أفكارالتعددية والمجتمع المدنى ،والتداول السلمى للسلطة ، وإذا كان صحيحاً تماماً أن أى حزب سياسى يمكن أن يطرح شعارات للاستهلاك وتأتى التجربة الواقعية لتفضح التناقض بين الشعار والممارسة ، فإن هذه الحقيقة تنطبق أكثر مما تنطبق على جماعات الإسلام السياسى بكل فرقها لا لشئ وإنما هى **فكرة الدولة الدينية ذاتها).**

وإذا كان الكلام يؤخذ بموضعه فى الواقع ،فإن الواقع يقول إن الإخوان فى الفترة الأخيرة ، لم يتركوا أية انتخابات نقابية أو تشريعية إلا وخاضوها رغم ما يتعرضون له فى كل مرة وعلى رؤوس الأشهاد -من تزوير وقمع واعتقال- فأليست تلك المشاركة من صميم الديمقراطية . وألا يكفى الإعلان فى البرنامج لسياسى «عن أن الشعب وحده هو مصدر السلطات،ثم السعى لنيل ثقة الجماهير عن طريق العمل السياسى والانتخابات ،بكاف لدرء شبهة الدولة الدينية عنهم، فضلا عن المنظور الفقهى المعلن بأنه لا دولة دينية فى الإسلام.

وتقول فريدة فى موقع آخر بالمقال «فإذا كان الأمر كذلك كيف يكون بوسع قوى اليسار وهى قوى مدنية تنشد دولة لكل مواطنيها تقوم على الديمقراطية والعدالة ، ولا تطلب جزية من الأقباط أو تعزل النساء، فى أن تسعى سياسياً مع دعاة الدولة الدينية الطائفية صاحبة الحق المقدس الذى لا يزول ولا يمكن انتقاده».

والرد على ذلك بسيط ومن واقع البرنامج المنشور ص٣٢ ،حيث ورد تحت بند« **فى مجال الإخوة الأقباط».**

١-هم جزء من نسيج المجتمع المصرى.

٢- شركاء الوطن والمصير.

٣- لهم ما لنا وعليهم مثل ما علينا.

٤- حرية الاعتقاد والعبادة محترمة للجميع.

٥- الحرص على روح الإخوة الإنسانية والوطنية التى ظلت تربط مدى القرون بين أبناء مصر جميعاً مسلمين وأقباطاً.

٦-تأكيد الوحدة الوطنية وعدم السماح لأى نشاط يؤدى إلى إثارة مشاعر التفرقة الدينية أو التعصب الطائفى.

ونجد نفس الرؤية الثابتة والمسبقة عن الدولة الدينية موجوداً فى **مقال صلاح عدلى** -حيث يستشهد بحديث **لمحمود أمين العالم** حيث يقول «إن الهدف النهائى على اختلاف المناهج والأساليب هو إقامة السلطة الدينية ، وهكذا يسود فى الدولة الدينية التسلط والاستبداد والقهر على حساب الاستنارة والعقلانية والديمقراطية ،ونجد أن أنفسنا مرة أخرى فى غياهب القرون الوسطى».

ويناقض **صلاح عدلى** نفسه حين يقول فى مقاله «من حق الإخوان أن يكون الإسلام هو المرجعية الفكرية والأيديولوجية ولكن الشرط الأساسى الذى نتوقف عنده هو ضرورة الالتزام بمبادئ وقواعد وأسس الدولة المدنية (الدستور المدنى والقانون الوضعى والديمقراطية السياسية والتعددية وحرية الفكر، والاعتقاد والمساواة بين الرجل والمرأة والوحدة الوطنية وحق المواطنة ومسئولية الحكم أمام الشعب» .حيث يقول فى بداية مقاله».

«الخطر الرئيسى للإخوان يتمثل فى أنهم يستهدفون إقامة دولة دينية رغم كل الدعاوى التى يطلقها مفكروهم للتأكيد على أن الإسلام ليس فيه سلطة دينية كسلطة الكنيسة «الكهنوت» -وأن الإخوان يعملون من خلال آليات المجتمع الديمقراطى ، والتى قد طلقوها بالثلاثة».

ولعل الأخ **صلاح عدلى** بعد أن يقرأ البرنامج الديمقراطى للإخوان يجد أنهم يعلنون التزامهم بما يطالبهم به تحديداً، فهل يغير هذا من رأيه -ولامافيش فايدة؟.

وأخيرا أصارحكم القول بأنى بعد أن قاربت الانتهاء من الكتابة وجدتنى متعجباً من نفسى ،فأنا الشيوعى لأكثر من ربع قرن -أكثر من نصف عمرى-أجد نفسى غارقاً فى شرح أفكار الاخوان المسلمين وعرضها والدفاع عنها، حيرنى هذا الوضع الذى وجدت نفسى فيه ، وتعجبت من تبادل المواقع أنا ورفاق الموقف الفكرى والأيديولوجى الواحد- بهذا الشكل الدرامى -هل السبب شدة الظلمة التى نحن جميعا فيها -هل هو اشتداد الأزمة- أزمة اليسار خاصة- محلياً وعالمياً -أم هو دفاع عن الديمقراطية التى ما زلت أومن بها- وبأن ليس سواها مهما كانت العقبات والصعوبات الطريق الوحيد للوصول للشعب **(وللديمقراطية الحقه التزامات ينبغى الوفاء بها).**

وفى النهاية أجدنى وباللعجب مستعيراً ندائى الدائم بألا يحكم علينا أحد (الشيوعيين) -إلا بما نقول ونعمل ، وأنه لا دخل لمخلوق بما فى ضمائرنا أو فى الصدور- وتذكرت الحديث الذى كنا نردده دائما فى وجه الذين كانوا يرفعون فى وجوهنا تهمة «الإلحاد» -بهلا شققت عن قلبى».

أقولها هذه المرة لرفاقى المصريين على إبقاء صفات الفاشية والدولة الدينية لصيقة بالإخوان المسلمين رغم ما يقولون ويعلنون.

ولله الأمر من قبل ومن بعد..

وللحديث بقية

" الأسقف المنخفضة" .. والوسطية .. والاشتراكية

د. رفعت السعيد



كتب " **الدكتور رفعت السعيد**" الأمين العام لحزب التجمع فى باب محاولات فى العدد الماضى مقالا عما أسماه **بالأسقف المنخفضة**، ويستمد المقال أهميته إضافية من موقع كاتبه الحزبى والفكرى ومن حقيقة أن الكثير من الحزبيين سوف يعتبرونه بمثابة توجيه لهم ينطوى على تبرير مريح لتراجع الحزب عضوية ونشاطا وتثقيفا وهو الوضع الذى يقلق الجميع ولايستطيع أحد إنكاره.

ويثير الموضوع أسئلة وإشكاليات كثيرة سوف أركز على بعضها الذى أراه الأهم ، ذلك أن فكرته الأساسية ليست جديدة فى تاريخ الأحزاب والحركات السياسية حين تقع الهزائم فتتراجع لكن من أجل الهجوم مجددا ومن أجل إعداد نفسها للإسهام فى تغيير موازين القوى، والاتجاه صوب أهدافها.

إن مقاومة العولمة الرأسمالية تتصاعد وتحقق انتصارات جزئية صغيرة هنا وهناك وهى "لاتتعامل مع السيادة الأمريكية كأمر واقع أو" ربما كأمر مرغوب فيه " كما يقول المقال ، فقد حققت مظاهرات " **سياتل:** نصرا محدودا لا فحسب لصالح الدول الفقيرة وإنما أيضا لصالح بعض الدول الغنية التى وجدت نفسها معرضة لأضرار كبيرة بسبب الهيمنة الأمريكية . والعولمة الجديدة ذات الطابع الإنسانى المفتوح على الأفق الاشتراكى آخذة بالنضج وهى ذات سمات كونية شأنها شأن العولمة الرأسمالية، فمن سياتل لبراغ ومن بانجوك لملبورن وجنيف ونيس ومن مونتريال لنيويورك وكيبيك وواشنطن ومن دافوس لجنوا تتشكل وإن ببطء ملامحها، وهذا شئ طبيعى فالتاريخ الانسانى يجرى صنعه عبر السنين بل والقرون ، كما أن التجربة الاشتراكية الأولى التى سقطت بعد سبعين عاما لن تكون آخر التجارب ولانهاية التاريخ طالما بقى هناك استغلال وصراع طبقى ناتج عنه ، وقوى اجتماعية وسياسية تكافح.

وإذا لم تسفر حركة العولمة المضادة عن أى شئ فى المدى المنظور سوى هذا **الوعى ذى الطابع العالمى المتنامى والشعور بضرورة بناء عالم جديد لاينهض على الاقتصاد الأعمى ولايخضع لدكتاتورية السوق ، ولايفصل بين الاقتصاد والمجتمع ويرى أن المنفعة الحقة ليست مجرد مراكمة الأرباح والمزيد منها واحتكار أقلية للثروات وإنما تمكين البشر من السيطرة على مصائرهم والوصول إلى الحرية الحقة والسعادة لستة مليارات منهم هم سكان هذا الكوكب**، لو لم تسفر هذه الحركة ذات الطابع الشعبى المتنامى والمذهل فى تنوعه سوى عن هذا الوعى الكونى الجديد لكانت انجازا ضخما بكل المقاييس فما بالنا وقد أسفرت فعلا عن نتائج ملموسة .

وليس من قبيل المصادفة أن يصدر

البنك الدولي وهو أحد الأذرعة الاقتصادية للعولمة الرأسمالية تقريبا قبل عامين **يدعو فيه لرد الاعتبار للدور الاجتماعي للدولة** بعد أن كان قد فرض إنسحابها في ظل روشتته الموصوفة للبلدان النامية ومن ضمنها بلادنا والتي أدت إلى مأدت إليه من تدهور وخراب . كذلك فان وصف المقال للحركة التي انطلقت من " سياتل" إلى جنوا بأنها تتكون من أفراد وجماعات صغيرة متناثرة تتجمع عبر شبكة الانترنت ليس وصفا دقيقا،وبالتالي فان الاستنتاج من هذا الوصف لايكون صحيحا والذي يقول بأن هذه الحركات " لايمكنها أن تمتلك القدرة على التغيير الفاعل ، فهي لم تزل في حالة جنين لم يتشكل ملامحه بعد"

وحقيقة الأمر أن هذه التحركات المضادة للعولمة تضم الأحزاب التقدمية صغيرها وكبيرها من الشيوعيين والإشتراكيين إلى جانب الأفراد الذين لامصلحة مباشرة لهم في العولمة الإنسانية الجديدة ولكنهم مدفوعون بالوعي وبالمثل العليا التي أرستها الحركة الاشتراكية والعمالية عبر قرنين من الزمان ، وهم ينتصرون من موقعهم هذا لبلدان العالم الثالث التي قد لايعرفون موقعها على الخريطة . وقد تشكلت قيم العولمة المضادة التي ترد الاعتبار للإنسان من كل هذه المنابع والثقافات والخبرات بالغة التنوع والثراء.**صحيح أن الشكل التنظيمي الذي تتخذه الحركة ليس هو الحزب المنظم المنضبط والمتجانس طبقيا ولكن من الذي قال إن الحزب بهذه الصورة هو الشكل الوحيد للعمل الجماعي.**

وأكثر من ذلك فان الشكل التنظيمي للحركة المناهضة للعولمة يتلاءم مع طابعها العالمي ويراعي التنوع وتعدد المنابع ويحترم كل هذا ، مستفيدا من خبرة الأممية الشيوعية في جوانبها الإيجابية والسلبية ، **وخاصة أن الجزء السلبي فيها كان يلغي التعدد وينفي النقد ويستبعد المخالفين ساعيا لتنميط الحركة العالمية شمالا وجنوبا وشرقا وغربا وهو ماأودى بها في نهاية المطاف.**

إن اتساع وعمق الحركة المناهضة للعولمة والطامحة لبناء عولمة إنسانية يدل أيضا على إتساع وعمق الرفض للرأسمالية الاحتكارية والشركات عابرة القارات والامبريالية الجديدة حتى لو كان هذا الرفض ينطلق من طموح البعض لإصلاح الرأسمالية وبناء دولة رفاة اجتماعي جديدة بعد أن تآكلت هذه الدولة تحت ضربات حركة السوق والليبرالية الجديدة والخصخصة حتى في البلدان الديمقراطية العريقة في الاتحاد الأوروبي .

إن احتفاء القطب الاشتراكي وانفراد القطب الرأسمالي وأقوى دولة أمريكا بالهيمنة على العالم لايعني أن الصراع الطبقي قد انتهى لاعلى الصعيد المحلي في كل بلد على حدة ولاعلى الصعيد العالمي بين الشمال والجنوب وحيث هناك شمال في الجنوب وجنوب في الشمال كما يقول المفكر التقدمي الأمريكي " **نعوم تشومسكي**" .. ويظل الصراع الطبقي قائما حتى لو تراجعت أشكال النضال الطبقي وجرى تفتيتها وقمعها كما يحدث في بلادنا ، ولذلك فليس صحيحا أن مايتبقى بعد اختفاء المعسكر الاشتراكي هو نوع آخر من الصراع الفكري يمين - يسار "

كما جاء في المقال ، بل يظل الصراع الاجتماعي قائما وإن اختلت موازين القوى لصالح اليمين ، وطبيعي أن يسعد الاشتراكيون وكل أنصار التقدم بنجاح أحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي سبق لها أن أقامت دولة الرفاة في أوروبا لأنها أفضل وأقرب إلى التطلعات الشعبية من أحزاب اليمين التي يتجه بعضها إتجاهات عنصرية . ولكن هذا الفرح بنتائجها لايعني أنها يسار حقيقي ، **فاليسار الحقيقي من وجهة نظري هو الذي يستهدف استراتيجيا تصفية الاستغلال بكل أشكاله نهائيا حتى وإن وجد نفسه تكتيكيا مضطرا للتراجع في بعض مراحل الصراع ليعود ويتقدم . كما هو الحال الآن .**

أما الاستشهاد بفارق القوة التصويتية بين مأسماه باليسار المعتدل واليسار المتشدد فليس دليلا على أي شئ وتجربة حزب العمال الجديد في بريطانيا الذي انتصر على المحافظين بعد أن تخلى عن تراثه الاشتراكي مائلة الآن. بكل حصارها المرير ويفتح المجال لصعود حزب الأحرار مجددا.إن بوسعنا أن نستخدم هذا القياس لفارق القوة لنقول إن اليمين الذي كسب الانتخابات الأخيرة في إيطاليا مثلا هو أقرب لتطلعات الجماهير من هذا اليسار المعتدل الذي زاد الفارق بينه وبين اليسار " المتشدد" على حد تعبيرات المقال ليصل إلى ثلاثين ضعفا . **فهناك عوامل كثيرة جدا تلعب أدوارا في التأثير على إتجاهات التصويت منها المال وجبروت الإعلام وقدرة الرأسمالية الهائلة على التلاعب بالعقول وتضليل الجماهير التي لايجوز أن نقول إنها دائما على حق** وإلا فكيف نفسر أن صناديق الانتخابات حملت " أدولف هتلر" إلى سدة الحكم في ألمانيا قبل ثلاثة أرباع القرن ،كما حملت الجماهير الايطالية " سيلفيو برلسكوني " اليميني المتحالف مع دعاة الانفصال والفاشيين الجدد إلى رئاسة الوزارة هذا العام وهزيمة اليسار المعتدل .. ان الانغماس في لحظة واحدة من لحظات صراع تاريخي والاستنتاج منها هو خطأ فادح.إلا إذا كنا نسعى لكي نبقى في الصورة مهما كان الثمن.

وهناك فارق شاسع بين حقيقة أن الاشتراكية قد ابتعدت كهدف وبين أنها أصبحت تنتمي إلى ماض إندثر، وطبعا أن الماضي لن يعود فليس هناك ماض يعود ، ولكن هناك أهدافاً ومهمات تطرحها الإنسانية على نفسها وتجددها - كما يدعو المقال وهو على حق - كلما جد جديد في العالم . فهل هذا الجديد في العالم يدعونا " كي نجد لأنفسنا سبيلا وسطا أو محكما بين التشدد المشدود إلى ماض انتهى ، والتفريط الذي يفرط في كل المحتوى ويغتسل منه.."

ومحاولة التجمع للإمساك بالخيط الوسط هي سعي منه حتى لايكون مشدودا إلى ماض انتهى (وكأن الاشتراكية كانت نموذجا مسبقا سوفيتيا انتهت بسقوطه) .. رغم أن ماضينا نحن الاشتراكيين يتضمن إختيارنا الاستراتيجي للإشتراكية بصرف النظر عن انهيار هذه التجربة أو تلك التي علينا أن نتعلم أهم دروسها . ومن ضمن هذه الدروس الأساسية كان تآكل الحزب الشيوعي السوفيتي وإنتشار الفساد في صفوفه نتعلم كل ذلك ، بصرف النظر عن وعورة الطريق إليها وتعرجاته.

والوسطية في الفكر والسياسة ليست جديدة بدورها وقد استخدمها الإسلام السياسي حين قرر شباب الإخوان المسلمين تجديد منظمتهم ، وإذا كانوا هم بحكم أفكارهم التأسيسية يستطيعون جمع الشامي على المغربي كما يقال فكيف سيكون بوسع حزب اشتراكي أن يفعل ذلك إلا إذا تخلى عن أفكاره التأسيسية وقوامها تصفية الاستغلال، ثم بعد ذلك التخلي عن قاعدته الإجتماعية الأولية من العمال والفلاحين والعاملين بأجر ، والتي تمتد من المرحلة الراهنة لتخاطب الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة وصغار ومتوسطي التجار وملاك الأرض المضارين من الاحتكار والطفيلية وتحرير السوق والليبرالية الجديدة. ولكن هذه القوى الأخيرة أي باستثناء العمال والفلاحين والعاملين بأجر ليست نصيرة للاشتراكية ولاترى فيها تحقيقا لأهدافها ، ولذلك فهي لن تناضل من أجلها بل ستجد نفسها وقد وقعت في تناقض معها وإذا كان البرنامج الجديد للتجمع قد أفرد مساحة كبيرة لهذه القوى التي ستظل جزءا من قواه الاجتماعية لزمن طويل قادم ، فان الانتقال إلى صفوفها هو بمثابة انتحار حزب اشتراكي . ومن أجل هذه القوى نمسك بالخيط الوسط الذي لايعدو أن يكون مجموعة إصلاحات جزئية للنظام الرأسمالي . من أجل جذب القوى الاجتماعية

التى هى أبعد ماتكون عن الإشتراكية فى المستقبل ولكنها تقترب منا الآن بحكم مصالحها الآمنة . بينما نقفز نحن إليها لنقف فى الوسط ونوصف بالاعتدال ويرضى عنا الخصوم ، وهذا هو السبيل " كى نجد لأنفسنا سبيلا وسطا .. وثمة خيط وسط نفتش عنه ونمسك به كطوق نجاة .."

يبدو النص هنا منطقيا ومتماسكا ولكنه المنطق الشكلى الذى لدى الاختبار فى الواقع سرعان ما تتناثر شظايا .. فانتهاج مايسميه بالسبيل الوسط والإمساك بالخيط الوسط أدى واقعيا إلى **انكماش مقلق فى عضوية التجمع وبشكل خاص بين الشباب حتى أصبح الحزب مهددا بالشيخوخة ، رغم أن فكرة الابتعاد عما يسمى بالتشدد كانت تستهدف فى الأساس جذب عضوية جديدة إلى الحزب ومخاطبة الفئات الوسطى وجذبها إليه**

ولعل الفقرة التالية لهذه الفقرة أن ترد ضمنيا على سؤال التراجع المقلق فى عضوية التجمع ، فهو يقول محذرا من التفريط .. والمفهوم هنا أنه التفريط فى الدعوة للاشتراكية وتمهيد الأرض لها بفضح الاستغلال الرأسمالى والتأكيد المتواصل على أن الاشتراكية هى البديل الحقيقى لما هو قائم الآن الذى يبين الواقع محدوديته حتى لو بدا من الخارج براقا.

" ذلك التفريط الذى قد ينعكس علينا فى كثير من الحالات إذ نتوهم قيام قطبين فكريين فى أوروبا مثلا " يمين ويسار" بينما الحقيقة هى أننا إزاء قطب واحد يمين ويمين وسط أو فى أحسن الأحوال يسار وسط أى قطب واحد رأسمالى بلهجات وأزياء قد تختلف فى الشكل وليس فى الجوهر الجوهرى..

أى أن الحزب ابتغاء الاعتدال والوسطية يلقى بالطفل مع ماء الشطف، كما يقول المثل حين يهجر فكرته التأسيسية وقاعدته الاجتماعية معا.

كانت النتيجة المنطقية للتوجهات الوسطية والأسقف المنخفضة فى تآكل القاعدة الاجتماعية للحزب وتراجع التثقيف الإشتراكى لأعضائه حتى لايخيف هذا التثقيف القوى الاجتماعية الجديدة المستهدفة والتى لم تأت إليه بدليل التراجع الشديد للحزب فى النقابات المهنية وفضلا عن الخصومة التى إفتعلها مع حركة حقوق الانسان والحركات النسائية الجديدة .. والاستخفاف بحركة التنسيق بين الأحزاب والقوى الديمقراطية من أجل الحريات العامة حتى لايغضب الحزب الحاكم. وكان من الطبيعى والأمر كذلك أن يشهد الحزب أيضا حالات من التآكل الأخلاقى بين بعض أعضائه

وكان هذا كله وبالا على الحركة السياسية الديمقراطية فى البلاد التى ركدت فخلت الساحة لقوى الاسلام السياسى لتبنى قواعد لها من أسفل ، وليكون أحد أسباب سحرها فى نظر قطاعات لايستهان بها من الجماهير هو وجود الهدف النهائى لها واضحا وجليا فى كل تفصيلات عملها ، بينما غاب هدفنا نحن النهائى غيابا كليا **فأصبحنا غارقين فى التفصيلات دون هدف بينهما أن الإنسان مهما كانت حاجاته الآنية ملحة وضاغطة يحتاج دائما إلى هدف بعيد ومثل أعلى . فالإنسان على حد تعبير** سمير أمين هو" حيوان ميتافيزيقى، لابد أن يؤدى فعله الآنى اليومى إلى قيام عالم آخر سواء كان هذا العالم على الأرض أو خارجها . المهم أنه فى حاجة دائمة باعتباره إنسانا إلى يوتوبيا وطالما كانت الاشتراكية يوتوبيا بالمعنى الإيجابى للكلمة حتى وهى تتلقى الضربات يتخلق من كليتها وشمولها مغزى ومعنى لنضال الإنسان .. وبخاصة الشباب المفعم حماسة وحيوية الباحث عن مثل عليا جديدة والذى لم يعد يأتى إلى التجمع إلا طلبا لوساطة أو وظيفة ولكن ليس بحثا عن أمل وعن قيم أخلاقية وثقافية وجمالية لها معاينها ومضامينها الجديدة، لأن الحزب أصبح راضيا بالأمر الواقع ولايسعى لتغييره

لم يعد حزب التجمع معبرا واعيا عن المرحلة بسبب هذا العطب فى يوتوبياه. العطب الذى **أفقده أيضا القدرة على إقامة علاقات تنظيمية عضوية موحية مع قواه الاجتماعية ، علاقات بوسعها أن تخلق الأمل من اليأس** إذ توفر مستوى من الوعى فى أوساط هذه القوى التى تتعرض لسطوة الإعلام السطحى والثقافة التجارية ، وحتى يرتفع هذا الوعى بانتظام وينعكس لا فى الدعاية وحدها وإنما فى العمل التنظيمى والكفاحى أيضا..

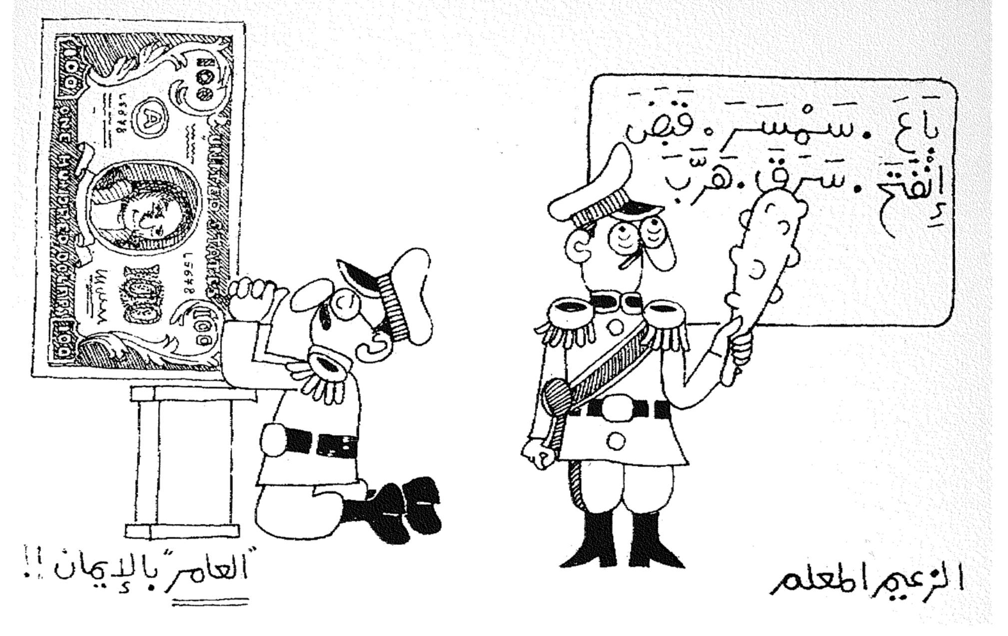
فأين التجمع بل وأين قوى اليسار كلها من هذا؟.

إنه الحصاد المر للوسطية المزعومة التى أسهمت فى الركود العام فى الحياة السياسية. وعلى الماشى يطرح الدكتور رفعت سؤالا يقول إنه سخيف لكنه من فرط سخافته يتحول إلى لغز كبير : ماهى الماركسية ؟ وهو يفرق - عن حق بين الديانات وبين الماركسية .. أى بين اليقين الدينى والوعى العلمى ولكنه يعود ويتساءل هل كل كتابات ماركس ولينين وانجلز وستالين إلخ هى الماركسية .. ثم يصل إلى أنه إذا كانت الكتابات الماركسية دواء لعلل المجتمعات فان بعضا منها قد انتهت مدة صلاحيته ، والدواء الذى انتهت صلاحيته يضر متعاطيه ..

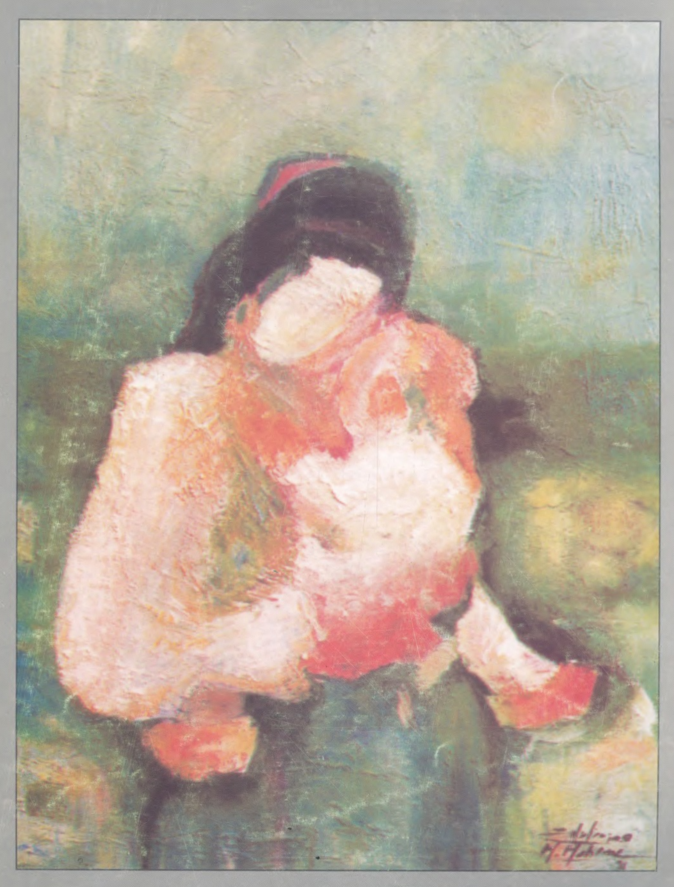
وسنكتشف أن العمود الفقرى للماركسية هو مجموعة من القوانين العامة وعلينا أن نفرق بين القوانين العامة والإفتراضات .."

وهذا صحيح ولكن الماركسية ليست مجرد مجموعة من القوانين العامة فلكل العلوم التى أنتجتها البشرية قوانين عامة ، **ولكن الماركسية هى أيضا مشروع فكرى نظرى شامل ومتكامل جدلى ومفتوح على الواقع يعالج كل تجليات هذا الواقع وظواهره مركزا بالجدل التاريخى على التفاعل والتمفصل والافتراق بين الوجوه المتعددة والمتداخلة للواقع ، وهى منهج أساسى لمشروع الإنسانية فى تصفية كل أشكال الاستغلال وبناء مملكة الحرية الحقة** ، ومن أجل صوابية وعمق التحليل العلمى الموضوعى الشامل بغية تحقيق هذا الهدف تخلق عبر السنين جهاز المفاهيم والمنهج الماركسى وهو لايقدم لنا أو نيابة عنا إجابات جاهزة على أسئلة واشكاليات الواقع ، **والماركسية مثل كل علم تتطور وتتسع آفاقها مع تطور المعرفة الإنسانية واتساع آفاقها ومع كل اكتشاف جديد** ، وقد قامت أجيال متعاقبة من المفكرين والمناضلين الماركسيين فى كل أنحاء العالم بعملية التطوير والاضافات الخلاقة فى كل من النظرية والمنهج والأدوات حتى أن علم الاجتماع البورجوازى وجد نفسه عاجزا عن التطور الجدى دون التأثر الحقيقى بالفكر الماركسى حتى وهو ينقضه ، ووضعت الماركسية بصماتها الجلية على كل حركة تحرير أو ثورة كبرى فى عصرنا ، ونحن مطالبون أن نبدع اضافاتنا فى المعرفة والممارسة مستخدمين كلاً من جهاز المفاهيم والمنهج إذا كان هدفنا سيبقى هو تصفية الاستغلال وبناء الاشتراكية وهذه جميعا أدوات لم تنته صلاحيتها ولن تنته طالما أن الماركسية هى أيضا علم الخصوصية، وليست مجموعة نصوص مقدسة.

أما الذين اعتبروا كتابات مؤسسى الماركسية وزعماء الأحزاب الشيوعية والاشتراكية هنا وهناك دواء بعلاج الأمراض فى واقع مختلف وأزمنة أخرى ، فهذه مشكلة فهمهم هم للماركسية.



باع . سمسر . قبض
انفتح . سرق . هرب
الزعيم المعلم
UNITED STATES
ONE HUNDRED DOLLARS
"العامر" بالإيمان !!



لوحة للفنانة مناجلية محسن (الجزائر)